الباب الأول

(أحوال الإسناد الخبري)

وهو ضم كلمة أو ما يجري مجراها إلى أخرى بحيث يفيد الحكم بأن مفهوم أحديهما ثابت لمفهوم الأخرى أو منفي عنه، وإنما قدم بحث الخبر لعظم شأنه وكثرة مباحثه.

ثم قدم أحوال الإسناد على أحوال المسند إليه والمسند مع تأخر النسبة عن الطرفين؛ لأن البحث في علم المعاني إنما هو عن أحوال اللفظ الموصوف بكونه مسند إليه أو مسندا، وهذا الوصف إنما يتحقق بعد تحقق الإسناد والمتقدم على النسبة إنما هو ذات الطرفين ولا بحث لنا عنها[1].

(لا شك أن قصد المخبر) أي: من يكون بصدد الإخبار والإعلام، وإلا فالجملة الخبرية كثيرا ما تورد لأغراض أخر غير إفادة الحكم أو لازمه مثل: التحسر والتحزن، وفي قوله تعالى حكاية عن امرأة عمران: ﴿ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَى ﴾ [آل عمران: ٣٦] وما أشبه ذلك.

(بخبره) متعلق بقصر (إفادة المخاطب) خبر إن.

(أما الحكم) مفعول الإفادة (أو كونه) أي: كون المخبر.

(عالما به) أي: بالحكم، والمراد بالحكم هنا وقوع النسبة أولا وقوعها وكونه مقصودا للمخبر بخبر لا يستلزم تحققه في الواقع.

---

(١) لكلٍّ من الجملة الفعليّة والجملة الاسميّة موجبةً كانت أو سالبةً مؤكّداتٌ تُؤكِّدُ إرادَةَ صِحّةِ وصِدْقِ الإسناد فيها، أو تُؤكِدُّ تَحقُّقَ صِدْقِ الإسْنادِ فيها موجباً كان أو سالباً.

والأصل في بناء الجملة في اللّسان العربيّ الجملةُ الفعليّة، خاليةً ممّا يدُلُّ على إرادة تأكيد النسبة فيها، مثل: "اقتربت السّاعة - وانشقّ القمر - وأهلك اللهُ المكذبين الأوّلين - ولا تخفى عَلى اللهِ خافية - وما انتصر أولياءُ الشيطان عَلى أولياء الرحمن".

ويؤكَّد الإسنادُ في الجملة الخبريَّة بمؤكدات، قد ينفرد بعضُها، وقد يجتمع مع غيره بشروط، ويختص بعضها بالجملة الفعلية، وبعضها يختصّ بالجملة الاسمية، وبعضُها يؤكّدُ به الجملتان الفعلية والاسمية.

وهذا مراد من قال: إن الخبر لا يدل على ثبوت المعنى أو انتفائه على سبيل القطع، وإلا فلا يخفى أن مدلول قولنا: (زيد قائم). ومفهومه: أن القيام ثابت لزيد وعدم ثبوته له احتمال عقلي لا مدلول ولا مفهوم للفظ، فليفهم.

(ويسمى الأول) أي: الحكم الذي يقصد بالخبر إفادته.

(فائدة الخبر والثاني) أي: كون المخبر عالما به.

(لازمها) أي: لازم فائدة الخبر، لأنه كلما أفاد الحكم أفاد أنه عالم به وليس كلما أفاد أنه عالم بالحكم أفاد نفس الحكم، لجواز أن يكون الحكم معلوما قبل الإخبار، كما في قولنا لمن حفظ التورية: (قد حفظت التورية)، وتسمية مثل هذا الحكم فائدة الخبر بناء على أنه من شأنه أن يقصد بالخبر، ويستفاد منه، والمراد بكونه عالما بالحكم حصول صورة الحكم في ذهنه، وههنا أبحاث شريفة سمحنا بها في الشروح.

(وقد ينزل) المخاطب (العالم بها) أي: بفائدة الخبر ولازمها.

(منزلة الجاهل) فيلقى إليه الخبر وإن كان عالما بالفائدتين.

(لعم جريه على موجب العلم) فإن من لا يجري على مقتضى علمه هو والجاهل سواء، كما يقال للعالم التارك للصلاة: (الصلاة واجبة) وتنزيل العالم بالشيء منزلة الجاهل به لاعتبارات خطابية كثيرة في الكلام، منه قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاَقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْاْ بِهِ أَنفُسَهُمْ لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ١٠٢] بل تنزيل وجود الشيء منزلة عدمه كثير، منه قوله تعالى ﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَـكِنَّ اللهَ رَمَى ﴾ [الأنفال:١٧].

(فينبغي) أي: إذا كان قصد المخبر بخبره إفادة المخاطب ينبغي.

(أن يقتصر من التركيب على قدر الحاجة) حذرا عن اللغو.

(فإن كان) المخاطب.

(خالي الذهن من الحكم والتردد فيه) أي: لا يكون عالما بوقوع النسبة أو لا وقوعها ولا مترددا في أن النسبة هل هي واقعة أم لا.

وبهذا تبين فساد ما قيل: إن الخلو عن الحكم يستلزم الخلو عن التردد فيه، فلا حاجة إلى ذكره بل التحقيق أن الحكم والتردد فيه متنافيان.

(استغنى) على لفظ المبنى للمفعول.

(عن مؤكدات الحكم) لتمكن الحكم في الذهن حيث وجده خاليا.

(وان كان) المخاطب (مترددا فيه) أي: في الحكم.

(طالبا له) بأن حضر في ذهنه طرف الحكم وتحير في أن الحكم بينهما وقوع النسبة أو لا وقوعها (حسن تقوية) أي: تقويته الحكم.

(بمؤكد) ليزيل ذلك المؤكد تردده ويمكن فيه الحكم، لكن المذكور في "دلائل الإعجاز" أنه إنما يحسن التأكيد إذا كان للمخاطب ظن في خلاف حكمك.

(وان كان) أي: المخاطب (منكرا) للحكم (وجب توكيده) أي: توكيد الحكم.

(بحسب الإنكار) أي: بقدرة قوة وضعفا، يعني: يجب زيادة التأكيد بحسب ازدياد الإنكار إزالة له.

(كما قال الله تعالى حكاية عن رسل عيسى عليه السلام إذ كذبوا في المرة الأولى ﴿ إِنَّا إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ ﴾ [يس: ١٤]) مؤكدا بأن وإسمية الجملة.

(وفي) المرة (الثانية) ﴿ رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ ﴾ [يس: ١٦] مؤكدا بالقسم وإن واللام وإسمية الجملة) لمبالغة المخاطبين في الإنكار حيث قالوا: ﴿ مَا أَنتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَمَا أَنزَلَ الرَّحْمن مِن شَيْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلاَّ تَكْذِبُونَ﴾[يس: ١٥]، وقوله: (إذ كذبوا) مبنى على أن تكذيب الاثنين تكذيب الثلاثة وإلا فالمكذب أولا اثنان[1].

---

(١) قال القزويني: ويؤيد ما ذكرناه جواب أبي العباس الكندي عن قوله إني أجد في كلام العرب حشوا يقولون عبد الله قائم وأن عبد الله القائم والمعنى واحد بأن قال بل المعاني مختلفة فعبد الله قائم إخبار عن

(ويسمى الضرب الأول ابتدائيا والثاني طلبيا والثالث إنكاريا و) يسمى.

(إخراج الكلام عليها) أي: على الوجوه المذكورة وهي الخلو عن التأكيد في الأول والتقوية بمؤكد استحسانا في الثاني ووجوب التأكيد بحسب الإنكار في الثالث.

(إخراجا على مقتضى الظاهر) وهو أخص مطلقا من مقتضى الحال؛ لأن معناه مقتضى ظاهر الحال فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال من غير عكس، كما في صورة إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر؛ فإنه يكون على مقتضى الحال ولا يكون على مقتضى الظاهر.

(وكثيرا ما يخرج) الكلام (على خلافه) أي: على خلاف مقتضى الظاهر.

(فيجعل غير السائل كالسائل إذا قدم إليه) أي: إلى غير السائل.

(ما يلوح) أي: يشير (له) أي: لغير السائل (بالخبر فيستشرف) غير السائل.

(له) أي: للخبر، يعني: ينظر إليه يقال: (استشرف فلان الشيء) إذا رفع رأسه لينظر إليه وبسط كفه فوق حاجبيه كالمستظل من الشمس.

(استشراف الطالب المتردد نحو: ﴿وَلاَ تُخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾[هود:٣٧]) أي: ولا تدعني يا نوح في شأن قومك واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك، فهذا كلام يلوح بالخبر تلويحا ما ويشعر بأنه قد حق عليهم العذاب فصار المقام مقام يتردد المخاطب في أنهم هل صاروا محكوما عليهم بالإغراق أم لا، فقيل:

(انهم مغرقون) مؤكدا، أي: محكم عليهم بالإغراق.

=

قيامه وأن عبد الله قائم جواب عن سؤال سائل وإن عبد الله لقائم جواب عن إنكار منكر ويسمى النوع الأول من الخبر ابتدائيا والثاني طلبيا والثالث إنكاريا وإخراج الكلام على هذه الوجوه إخراجا على مقتضى الظاهر وكثيرا ما يخرج على خلافه فينزل غير السائل منزلة السائل إذا قدم إليه ما يلوح له بحكم الخبر فيستشرف له استشراف المتردد الطالب كقوله تعالى (ولا تخاطبني في الذين ظلموا إنهم مغرقون) وقوله (وما أبرىء نفسي إن النفس لأمارة بالسوء) وقول بعض العرب:

(فغنها وهي لك الفـــداء ... إن غناء الإبل الحـــــداء)

وسلوك هذه الطريقة شعبة من البلاغة فيها دقة وغموض.

(و) يجعل (غير المنكر كالمنكر إذا لاح) أي: ظهر.

(عليه) أي: على غير المنكر.

(شيء من إمارات الإنكار نحو: جاء شقيق) اسم رجل.

(عارضا رمحه) أي: واضعا على العرض فهو لا ينكر أن في بنى عمه رماحا، لكن مجيئه واضعا الرمح على العرض من غير التفات وتهيؤ إمارات أنه يعتقد أن لا رمح فيهم بل كلهم عزل لا سلاح معهم فنزل منزلة المنكر وخوطب خطاب التفات بقوله: [السريع]

(إن بني عمك فيهم رماح)[1]

مؤكدا بأن، وفى البيت على ما أشار إليه الإمام المرزوقي تهكم واستهزاء كأنه يرميه بأن فيه من الضعف والجبن بحيث لو علم أن فيهم رماحا لما التفت لفت الكفاح ولم تقو يده على حمل الرماح على طريقة قوله:

أقولُ لِمُحرِزٍ لَمَّا التَقَيْنا ... تَنَكَّبْ لا يُقَطِّرْكَ الزِّحامُ

يرميه بأنه لم يباشر الشدائد ولم يدفع إلى مضائق المجامع، كأنه يخاف عليه أن يداس بالقوائم، كما يخاف على الصبيان والنساء لقلة غنائه وضعف بنائه.

(و) يجعل (المنكر كغير المنكر إذا كان معه) أي: مع المنكر.

(ما إن تأمله) أي: شيء من الدلائل والشواهد أن تأمل المنكر ذلك الشيء.

---

(١) البيت لحلج بن نضلة، من السريع:

جاء شقيق عارضاً رمحه .... إن بني عمك فيهم رماح

هَلْ أحدثَ الدّهرُ لنَا ذِلَّةً .. أمْ هَلْ رَمتْ أُمُّ شَقيقٍ سِلاحْ

شقيق هنا: اسم رجل.والمعنى: جاء هذا الرجل واضعاً رمحه عرضاً مفتخراً بتصريف الرماح، مدلاً بشجاعته، دالاً ذلك على إعجاب شديد منه واعتقادٍ بأنه لا يقوم إليه أحد من بني أعمامه كأنهم كلهم عزلٌ ليس مع أحد منه رمح فقيل له: تنكب وخل لهم طريقهم لئلا تتزاحم عليك رماحهم وتتراكم عليك أسنتها، إن بني عمك فيهم رماح كثيرة.

والشاهد فيه: تنزيل غير المنكر للشيء منزلة المنكر له إذا ظهر عليه شيء من أمارات الإنكار. وانظر معاهد التنصيص ١/ ٢٦.

(ارتدع) عن إنكاره ومعنى كونه مع أن يكون معلوما له ومشاهدا عنده، كما تقول لمنكر الإسلام: (الإسلام حق) من غير تأكيد؛ لأن مع ذلك المنكر دلائل دالة على حقيقة الإسلام.

وقيل: معنى كونه معه أن يكون معه موجودا في نفس الأمر.

وفيه نظر؛ لأن مجرد وجوده لا يكفي في الارتداع ما لم يكن حاصلا عنده.

وقيل: معنى ما أن تأمله شيء من العقل.

وفيه نظر؛ لأن المناسب حينئذ أن يقال ما أن تأمل به؛ لأنه لا يتأمل العقل بل يتأمل به.

(نحو: ﴿ لاَ رَيْبَ فِيهِ ﴾[البقرة: ٢]) ظاهر هذا الكلام أنه مثال لجعل منكر الحكم كغيره وترك التأكيد لذلك. وبيانه: أن معنى: ﴿ لاَ رَيْبَ فِيهِ ﴾ أنه ليس القرآن بمظنة للريب، ولا ينبغي أن يرتاب فيه، وهذا الحكم مما ينكره كثير من المخاطبين، لكن نزل إنكارهم منزلة عدمه لما معهم.

من الدلائل الدالة على أنه ليس مما ينبغي أن يرتاب فيه، والأحسن أن يقال: إنه نظير لتنزيل وجود الشيء منزلة عدمه بناء على وجود ما يزيله؛ فإنه نزل ريب المرتابين منزلة عدمه تعويلا على وجود ما يزيله حتى صح نفي الريب على سبيل الاستغراق، كما نزل الإنكار منزلة عدمه لذلك حتى يصح ترك التأكيد.

(وهكذا) أي: مثل اعتبارات الإثبات.

(اعتبارات النفي) من التجريد عن المؤكدات في الابتدائي وتقويته بمؤكد استحسانا في الطلبي، ووجوب التأكيد بحسب الإنكار في الإنكاري تقول لخالي الذهن: ما زيد قائما، أو ليس زيد قائما. وللطالب: ما زيد بقائم. وللمنكر: والله ما زيد بقائم. وعلى هذا القياس.

الإسناد الحقيقي والمجازي

(ثم الإسناد) مطلقا سواء كان إنشائيا أو إخباريا.

(منه حقيقة عقلية) لم يقل إما حقيقة وإما مجاز؛ لأن بعض الإسناد عنده ليس بحقيقة ولا مجاز كقولنا: الحيوان جسم والإنسان حيوان، وجعل الحقيقة والمجاز صفتي الإسناد دون الكلام لأن اتصاف الكلام بهما إنما هو باعتبار الإسناد وأوردهما في علم المعاني لأنهما من أحوال اللفظ فيدخلان في علم المعاني.

(وهي) أي: الحقيقة العقيلة.

(إسناد الفعل أو معناه) كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف (إلى ما) أي: إلى شيء.

(هو) أي: الفعل أو معناه.

(له) أي: لذلك الشيء كالفاعل فيما بنى له نحو: (ضَرَبَ زيدٌ عمرا) أو المفعول فيما بنى له نحو: (ضُرب عمرو) فإن الضاربية لزيد والمضروبية لعمرو.

(عند المتكلم) متعلق بقوله له، وبهذا دخل فيه ما يطابق الاعتقاد دون الواقع.

(في الظاهر) وهو أيضا متعلق بقوله له، وبهذا يدخل فيه ما لا يطابق الاعتقاد، والمعنى إسناد الفعل أو معناه إلى ما يكون هو له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر حاله، وذلك بأن لا ينصب قرينة دالة على أنه غير ما هو له في اعتقاده، ومعنى كونه له أن معناه قائم به ووصف له، وحقه أن يسند إليه سواء كان صادرا عنه باختياره كضرب أو لا كمات ومرض.

وأقسام الحقيقة العقلية على ما يشمله التعريف أربعة:

الأول: ما يطابق الواقع والاعتقاد جميعا.

(كقول المؤمن: أنبت الله البقل).

والثاني: ما يطابق الاعتقاد فقط نحو قول الجاهل: أنبت الربيع البقل.

الثالث: ما يطابق الواقع فقط كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه: خلق الله تعالى الأفعال كلها. وهذا المثال متروك في المتن.

(و) الرابع: ما لا يطابق الواقع والاعتقاد.

(نحو قولك: جاء زيد وأنت) أي: والحال أنك خاصة.

(تعلم أنه لم يجئ) دون المخاطب إذ لو علمه المخاطب أيضا لما تعين كونه حقيقة لجواز أن يكون المتكلم قد جعل علم السامع بأنه لم يجئ قرينة على أنه لم يرد ظاهره فلا يكون الإسناد إلى ما هو له عند المتكلم في الظاهر.

(ومنه) أي: ومن الإسناد.

(مجاز عقلي) ويسمى مجازا حكميا ومجازا في الإثبات وإسنادا مجازيا.

(وهو إسناده) أي: إسناد الفعل أو معناه.

(إلى ملابس له) أي: للفعل أو معناه.

(غير ما هو له) أي: غير الملابس الذي ذلك الفعل أو معناه مبنى له يعني غير الفاعل في المبنى للفاعل وغير المفعول به في المبنى للمفعول به سواء كان ذلك الغير غيرا في الواقع أو عند المتكلم في الظاهر.

وبهذا سقط ما قيل إنه إن أراد به غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر فلا حاجة إلى قوله يتأول وهو ظاهر، وإن أراد به غير ما هو له في الواقع خرج عنه مثل قول الجاهل: (أنبت الله البقل) مجازا باعتبار الإسناد إلى السبب.

(بتأول) متعلق بإسناده، ومعنى التأول تطلب ما يؤول إليه من الحقيقة أو الموضع الذي يؤول إليه من العقل، وحاصله أن ينصب قرينة صارفة عن أن يكون الإسناد إلى ما هو له.

(وله) أي: للفعل، وهذا إشارة إلى تفصيل وتحقيق للتعريفين.

(ملا بسات شتى) أي: مختلفة جمع شتيت كمريض.

(يلابس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان والسبب) ولم يتعرض للمفعول معه والحال ونحوهما لأن الفعل لا يسند إليها.

(فإسناده إلى الفاعل أو المفعول به إذا كان مبنيا له[1]) أي: للفاعل أو إلى المفعول به إذا كان مبنيا للمفعول به (حقيقة كما مر) من الأمثلة.

(و) إسناده (إلى غيرهما) أي: غير الفاعل أو المفعول به، يعني غير الفاعل في المبنى للفاعل، وغير المفعول به في المبنى للمفعول به.

(للملابسة): يعني: لأجل أن ذلك الغير يشابه ما هو له في ملابسة الفعل.

(مجاز كقوله: ﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾) فيما بُني للفاعل وأسند إلى المفعول به إذ العيشة مرضية.

(وسيل مفعم) في عكسه، أعني: فيما بُني للمفعول، واسند إلى الفاعل، لأن السّيل هو الذي يفعم أي يملأ، من: أفعمت الإناء، أي: ملأته.

(وشعر شاعر) في المصدر والأولى بالتمثيل بنحو: (جد جده) لأن الشعر ههنا بمعنى المفعول.

(ونهاره صائم) في الزمان.

(ونهر جار) في المكان، لأن الشخص صائم في النهار، والماء جار في النهر.

---

(١) المجاز العقلي: ويسمى: مجازاً حكمياً، ومجازاً في الإثبات، وإسناداً مجازياً، وهو إسناد الفعل أو معناه إلى ملابس له غير ما هو له، أي غير الملابس الذي ذلك الفعل أو معناه له، يعني غير الفاعل فيما بني للفاعل، وغير المفعول فيما بني للمفعول، بتأول متعلق بإسناده.

وحاصله أن تنصب قرينة صارفة للإسناد عن أن يكون إلى ما هو له، كقولنا: في عيشة راضية، فيما بني للفاعل وأسند إلى المفعول به، إذ العيشة مرضية، وسيل مفعم، في عكسه، اسم مفعول من: أفعمت الإناء: ملأته، وأسند إلى الفاعل.

والمجاز اللغوي: هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به التخاطب، مع قرينة مانعة عن إرادته، أي إرادة معناها في ذلك الاصطلاح.

(وبنى الأمير المدينة) في السبب، وينبغي أن يعلم أن المجاز العقلي يجري في النسبة الغير الإسنادية أيضا من الإيقاعية نحو: أعجبني إنبات الربيع البقل، وجري الأنهار، قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا﴾ [النساء: ٣٥] و﴿ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٣] ونومت الليل، وأجريت النهر. قال الله تعالى: ﴿وَلَا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ﴾ [الشعراء:١٥١]، والتعريف المذكور إنما هو للإسنادي. اللهم إلا أن يراد بالإسناد مطلق النسبة. وههنا مباحث نفيسة وشحنا بها في الشرح.

(وقولنا) في التعريف.

(بتأول يخرج نحو ما مر من قول الجاهل) أنبت الربيع البقل رائيا، الإنبات من الربيع، فإن هذا الإسناد وإن كان إلى غير ما هو له في الواقع لكن لا تأول فيه لأنه مراده ومعتقده، وكذا شفي الطيب المريض، ونحو ذلك، فقوله: (بتأول) يخرج ذلك كما يخرج الأقوال الكاذبة، وهذا تعريض بالسكاكي، حيث جعل التأول لإخراج الأقوال الكاذبة فقط وللتنبيه. على هذا تعرض المصنف في المتن فائدة هذا القيد مع أنه ليس ذلك من دأبه في هذا الكتاب، واقتصر على بيان إخراجه لنحو قول الجاهل مع أنه يخرج الأقوال الكاذبة أيضا.

(ولهذا) أي: ولأن مثل قول الجاهل خارج عن المجاز لاشتراط التأول فيه.

(لم يحمل نحو قوله: [المتقارب]

أشاب الصغير وأفنى الكبير ... كر الغـــداة ومر العشي[1]

---

(١) البيت للصلتان العبدي الحماسي من قصيدة من المتقارب. ونسب الجاحظ في كتاب الحيوان هذه الأبيات للصتان السعدي، وقال: هو غير الصلتان العبدي، وبعد البيت:

إذا لَيلةٌ أهرَمت يَوْمها .. أتى بعـــدَ ذلكَ يوم فتى

نَرُوحُ ونغدُو لِحاجتنا .. وحاجةُ مَنْ عَاشَ لا تنقض

تموتُ معَ المْرء حاجاتُهُ .. وتَبْقَى له حـــاجةٌ ما بقي

ومعنى البيت: أن كرور الأيام ومرور الليالي يجعل الصغير كبيراً والطفل شاباً والشيخ فانياً.

والشاهد فيه: حمل إسناد الافناء إلى كرور الأيام ومرور الليالي على الحقيقة لكون إسناده إلى ما هو له عند المتكلم في الظاهر. والصلتان العبدي هو قثم بن خبيبة بن عبد القيس وهو شاعر مشهور

على المجاز). أي على أن إسناد أشاب وأفنى إلى كر الغداة ومر العشي مجاز.

(ما) دام (لم يعلم أو) لم.

(يظن أن قائله) أي: قائل هذا القول.

(لم يعتقد ظاهره) أي: ظاهر الإسناد لانتفاء التأول حينئذ لاحتمال أن يكون هو معتقدا للظاهر فيكون من قبيل قول الجاهل: (أنبت الربيع البقل).

(كما استدل) يعني ما لم يعلم ولو يستدل بشيء على أنه لم يرد ظاهره مثل هذا الاستدلال.

(على أن إسناد ميز) إلى جذاب الليالي.

(في قول أبي النجم: ميز عن)[1] عن الرأس.

---

(١) البيت هو:

مَيَّزَ عَنْه قُنْزُعـــــاً عَنْ قُنْزُعِ
جَذْبُ اللَّيَالِي أَبْطُئِي أَوْ أَسْرِعِي
أَفْنَاهُ قِيلُ اللهِ لِلشَّمْسِ اطْلُعِي

هذه الأبيات لأبي النجم العجلي، من قصدية من الرجز، أولها:

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الخِيـــارِ تَدَّعِي
عَلَيَّ ذَنْباً كُلَّه لَمْ أَصْـــــــنَعِ
مِنْ أَنْ رَأَتْ رَأْسِي كَرَأْسِ الأَصْلَعِ

وبعده الأبيات، وبعدها:

حَتَّى إِذَا وَارَاكِ أُفْقٌ فَارْجِعِـــي

والقنزعة: الخصلة من الشعر تترك على رأس الصبي، أو هي ما ارتفع من الشعر وطال، أو الشعر حوالي الرأس، وجمعها قنازع وقنزعات، وجذب الليالي هو مضيها واختلافها، ويقال: جذب الشهر، إذا مضى عامته، وأبطئي أو أسرعي: صفة الليالي، أي: المقول فيها أبطئي أو أسرعي، وقيل: حال منها، أي الليالي مقولاً فيها أبطئي أو أسرعي، والصلع: انحسار شعر مقدم الرأس لنقصان مادة الشعر في تلك البقعة وقصورها عنه واستيلاء الجفاف عليها ولتطامن الدماغ عما يأسه من القحف فلا يسقيه سقيه إياه وهو ملاق له، والمواراة: الستر.

ومعنى الأبيات: أن هذه الحبيبة - يعني أم الخيار زوجته - أصبحت تدعي علي ذنوباً لم أرتكب شيئاً منها؛ لرؤيتها رأسي كرأس الأصلع لكبري وشيخوختي، ميزو فصل مر الأيام ومضي الليالي الشعر الذي بقي حوالي الرأس وجوانبه، ثم قال: أفناه قيل الله وأمره للشمس بالطلوع والغروب.

(قنزعا عن قنزع) هو الشعر المجتمع في نواحي الرأس.

(جذب الليالي) أي: مضيها واختلافها.

(أبطئي أو أسرعي) هو حال من الليالي على تقدير القول إلى مقولا فيها ويجوز أن يكون الأمر بمعنى الخبر.

(مجاز) خبر إن، أي استدل على أن إسناد ميز إلى جذب الليالي مجاز.

(بقوله) متعلق باستدل أي: بقول أبي النجم.

(عقيبه) أي: عقيب قوله: ميز عنه قنزعا عن قنزع.

(أفناه) أي: بالنجم أو شعر رأسه.

(قيل الله) أي: أمر الله تعالى وإرادته.

(للشمس اطلعي) فإنه يدل على اعتقاده أنه من فعل الله وأنه المبدئ والمعيد والمنشئ والمفني، فيكون الإسناد إلى (جذب الليالي) بتأول بناء على أنه زمان أو سبب.

(وأقسامه) أي: أقسام المجاز العقلي باعتبار حقيقة الطرفين أو مجازيتهما.

(أربعة: لأن طرفيه) وهما المسند إليه والمسند.

(إما حقيقتان) لغويتان.

(نحو: أنبت الربيع البقل أو مجازان) لغويان.

(نحو: أحيى الأرض شباب الزمان) فإن المراد بإحياء الأرض تهييج القوى النامية فيها وإحداث نضارتها بأنواع النبات والإحياء في الحقيقة إعطاء الحياة، وهي صفة تقتضي الحس والحركة الإرادية، وكذا المراد بشباب الزمان: زمان ازدياد قواها النامية، وهو في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان في زمان تكون حرارته الغريزية مشبوبة، أي: قوية مشتعلة.

=

والشاهد فيها: هو أن حمل إسناد تمييز الشعر إلى جذب الليالي مجاز بقرينة قوله أفناه.. إلى آخره. وانظر معاهد التنصيص ١/ ٢٧.

(أو مختلفان) بأن يكون أحد الطرفين حقيقة والآخر مجازا.

(نحو: أنبت البقل شباب الزمان) فيما المسند حقيقة والمسند إليه مجازا.

(وأحيى الأرض الربيع) في عكسه ووجه الانحصار في الأربعة على ما ذهب إليه المصنف ظاهر؛ لأنه اشترط في المسند أن يكون فعلا أو في معناه فيكون في مفرد وكل مفرد مستعمل إما حقيقة أو مجاز.

(وهو): أي المجاز العقل.

(في القرآن كثير) أي: كثير في نفسه لا بالإضافة إلى مقابله حتى تكون الحقيقة العقلية قليلة. وتقديم في القرآن على كثير لمجرد الاهتمام كقوله تعالى:

(﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ﴾ [الأنفال: ٢]) أي: آيات الله.

(﴿زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾ [الأنفال: ٢]) أسند الزيادة وهي فعل الله تعالى إلى الآيات لكونها سببا.

(﴿يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ﴾[القصص: ٤]) نسب التذبيح الذي هو فعل الجيش إلى فرعون، لأنه سبب أمر.

(﴿يَنزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا﴾[الأعراف: ٢٧]) نسب نزع اللباس عن آدم وهو فعل الله تعالى حقيقة إلى إبليس لأن سببه الأكل من الشجر وسبب الأكل وسوسته ومقاسمته إياهما أنه لهما لمن الناصحين.

(يوما) نصب على أنه مفعول به لتتقون، أي: كيف تتقون يوم القيمة إن بقيتم على الكفر يوما.

(﴿يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا﴾[المزمل: ١٧]) نسب الفعل إلى الزمان وهو لله تعالى حقيقة وهذا كناية عن شدته وكثرة الهموم والأحزان فيه؛ لأن الشيب هما يتسارع عند تفاقم الشدائد والمحن أو عن طوله، وأن الأطفال يبلغون فيه أوان الشيخوخة.

(﴿وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾ [الزلزلة:٢]) أي: ما فيها من الدفائن والخزائن نسب الإخراج إلى مكانه وهو فعل الله تعالى حقيقة.

(وهو غير مختص بالخبر) عطف على قوله: (كثير) أي: وهو غير مختص بالخبر؛ وإنما قال ذلك لأن تسميته بالمجاز في الإثبات وإيراده في أحوال الإسناد الخبري يوهم اختصاصه بالخبر.

(بل يجري في الإنشاء نحو: ﴿يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا﴾ [غافر: ٣٦]) لأن البناء فعل العملة.

وهامان سبب أمر، وكذا قولك: لينبت الربيع ما شاء، وليصم نهارك، وليجد جدك، وما أشبه ذلك مما أسند فيه الأمر أو النهي إلى ما ليس المطلوب فيه صدور الفعل أو الترك عنه، وكذلك قولك: ليت النهر جار، وقوله تعالى ﴿أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ﴾ [هود: ٨٧].

(ولا بد له): أي: للمجاز العقلي.

(من قرينة) صارفة عن إرادة ظاهرة، لأن المتبادر إلى الفهم عند انتفاء القرينة هو الحقيقة.

(لفظية كما مر) في قول أبي النجم من قوله: (أفناه) قيل: الله.

(أو معنوية كاستحالة قيام المسند بالمذكور) أي: بالمسند إليه المذكور مع المسند.

(عقلا) أي: من جهة العقل يعني أن يكون بحيث لا يدعي أحد من المحققين والمبطلين أنه يجوز قيامه به؛ لأن العقل إذا خلى ونفسه يعده محالا.

(كقولك: محبتك جاءت بي إليك) لظهور استحالة قيام المجيء بالمحبة.

(أو عادة) أي: من جن جهة العادة.

(نحو: هزم الأمير الجند) لاستحالة قيام انهزام الجند بالأمير وحده عادة، وإن كان ممكنا عقلا، وإنما قال قيامه به ليعم الصدور عنه مثل: ضرب، وهزم، وغيره مثل: قرب، وبعد.

(وصدوره) عطف على استحالة، أي: وكصدور الكلام.

(عن الموحد في مثل: أشاب الصغير) وأفنى الكبير ... البيت. فإنه يكون قرينة معنوية على أن إسناد أشاب وأفنى إلى كر الغداة ومر العشي مجاز، لا يقال: هذا داخل في الاستحالة؛ لأنا نقول: لا نسلم ذلك، كيف وقد ذهب إليه كثير من ذوي العقول واحتجنا في إبطاله إلى الدليل؟.

(ومعرفة حقيقته): يعني: أن الفعل في المجاز العقلي يجب أن يكون له فاعل أو مفعول به إذا أسند إليه يكون الإسناد حقيقة، فمعرفة فاعله أو مفعولة الذي إذا أسند إليه يكون الإسناد حقيقة.

(إما ظاهرة كما في قوله تعالى: ﴿ فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ﴾ [البقرة: ١٦] أي: فما ربحوا في تجارتهم وإما خفية) لا تظهر إلا بعد نظر وتأمل.

(كما في قولك: سرتني رؤيتك) أي: سرني الله عند رؤيتك.

(وقوله: [مجزوء الوافر]

يَزيدُكَ وَجهُــهُ حُسناً ... إِذا ما زِدتَهُ نَظَــــرا [1]

---

(١) البيت لأبي نواس، من قصدية من الوافر يهجو فيها الإعراب والأعرابيات ويذم عيشهم، وأولها:

دَعِ الرَّسْم الذي دثَرا ..... يُقاسي الرِّيحَ والمطرَا
وَكُن رجلاً أضَاعَ العِر .. ضَ في اللذَّاتِ والخَطَرا
ألمْ تر ما بَنَىَ كِسَرى ..... وســـابُورٌ لمن غَبَرَا
مَنازل بين دِجْـــلة .....والفُرَات أحَفَّهَا شَجرا
بِأرضٍ باعَـدَ الرحمنُ..... عَنها الطَّلحُ والعُشَرَا
ولم يَجعلْ مَصائِدَها ..... يَرابيعـــاً ولا وَحَرَا
وَلكن حُورَ غِزلانٍ ..... تُراعى بالمَلاَ بَقَـــرَا
وإن شِئنا أحشَنا الطيرَ ..... من حـــافاتِها زُمرَا

إلى أن قال:

أما والله لا أشَرَا ..... حَلفتُ بِهِ وَلا بطرَا
لو أن مُرقِّشاً حَيٌّ ..... تعلـــقَ قَلبهُ ذكرَا
كأن ثِيابهُ أطلَعــنَ .....من أزْرارِه قَمَـــرا
ومَرّ بِهِ بِديوانِ الخَـــ ..... ـراجِ مُضمخاً عَطرا

أي: يزيدك الله حسنا في وجهه لما أودعه من دقائق الحسن والجمال تظهر بعد التأمل والإمعان.

وفى هذا تعريض بالشيخ عبد القاهر ورد عليه حيث زعم أنه لا يجب في المجاز العقلي أن يكون الإسناد إليه حقيقة، لأنه ليس لسرتني في: (سرتني رؤيتك) ولا ليزيدك في: (يزيدك وجهه حسنا) فاعل يكون الإسناد إليه حقيقة، وكذا أقدمني بلدك حق لي على فلان، بل الموجود ههنا هو السرور والزيارة والقدوم.

واعترض عليه الإمام فخر الدين الرازي: بأن الفعل لابد وأن يكون له فاعل حقيقة لامتناع صدور الفعل لا عن فاعل، فهو إن كان ما أسند إليه الفعل فلا مجاز وإلا فيمكن تقديره، فزعم صاحب "المفتاح" أن اعتراض الإمام حق، وأن فاعل هذه الأفعال هو الله تعالى، وأن الشيخ لم يعرف حقيقتها لخفائها فتبعه المصنف، وفى ظني أن هذا تكلف والحق ما ذكره الشيخ.

(وأنكره) أي: المجاز العقلي.

(السكاكي) وقال: الذي عندي نظمه في سلك الاستعارة بالكناية بجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة في التشبيه وجعل نسبة الإنبات إليه قرينة للاستعارة وهذا معنى قوله.

=

بِوَجهٍ سَابريّ لو .... تَصوَّبَ ماؤه قَطرا
وقَدْ خَطَّتْ حَوَاضنه .. له من عَنبرٍ طُررا
بِعين خَالطَ التَّفتيرُ .... في أجْفانِها حَوَرا
يزيدكَ وجهُهُ حُسناً .... إذا ما زدتَهُ نَظرا
لأيْقَنَ أن حُبّ المُر ... دِ يُلفيْ سهلَهُ وَعَرا
ولا سِيَّا وَبعضهُم ..... إذا حَييتُه انتهرا

والمعنى في البيت: أن وجهه لما فيه من نهاية الحسن وغاية الكمال، كلما كررت النظر فيه زاده الله عندك حسناً وبهاء، مع أن تكرار النظر إلى الشيء قلما يحلو. وانظر معاهد التنصيص ١/ ٢٧.

(ذاهبا إلى أن ما مر) من الأمثلة.

(ونحوه استعارة بالكناية) وهي عند السكاكي أن تذكر المشبه وتريد المشبه به بواسطة قرينة- وهي أن تنسب إليه شيئا من اللوازم المساوية للمشبه به، مثل: أن تشبه المنية بالسبع، ثم تفردها بالذكر وتضيف إليها شيئا من لوازم السبع فتقول: (مخالب المنية نشبت بفلان) بناءًا.

(على أن المراد بالربيع الفاعل الحقيقي) للإنبات، يعني: القادر المختار.

(بقرينة نسبة الإنبات) الذي هو من اللوازم المساوية للفاعل الحقيقي.

(إليه) أي: إلى الربيع.

(وعلى هذا القياس غيره) أي: غير هذا المثال، وحاصله أن يشبه الفاعل المجازي بالفاعل الحقيقي في تعلق وجود الفعل به ثم يفرد الفاعل المجازي بالذكر وينسب إليه شيء من لوازم الفاعل الحقيقي.

(وفيه) أي: فيما ذهب إليه السكاكي.

(نظر؛ لأنه يستلزم أن يكون المراد بعيشة في قوله تعالى: ﴿ فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴾ [الحاقة:٢١] صاحبها لما سيأتي) في الكتاب من تفسير الاستعارة بالكناية على مذهب السكاكي، وقد ذكرناه وهو يقتضى أن يكون المراد بالفاعل المجازي هو الفاعل الحقيقي، فيلزم أن يكون المراد بعيشة صاحبها، واللازم باطل؛ إذ لا معنى لقولنا: فهو في صاحب عيشة راضية، وهذا مبنى على أن المراد بعيشة وضمير راضية واحد.

(و) يستلزم (أن لا تصح الإضافة في) كل ما أضيف الفاعل المجازي إلى الفاعل الحقيقي.

(نحو: نهاره صائم؛ لبطلان إضافة الشيء إلى نفسه) اللازمة من مذهبه لأن المراد بالنهار حينئذ فلان نفسه، ولا شك في صحة هذه الإضافة ووقوعها كقوله تعالى: ﴿ فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ ﴾ [البقرة: ١٦] وهذا أولى بالتمثيل.

(و) يستلزم (أن لا يكون الأمر بالبناء) في قوله تعالى: ﴿ يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا﴾ [غافر:٣٦].

(لهامان) لأن المراد به حينئذ هو العملة أنفسهم واللازم باطل لأن النداء له والخطاب معه.

(و) يستلزم (أن يتوقف نحو: أنبت الربيع البقل) وشفي الطبيب المريض، وسرتني رؤيتك مما يكون الفاعل الحقيقي هو الله تعالى[1].

(على السمع) من الشارع؛ لأن أسماء الله تعالى توقيفية واللازم باطل، لأن مثل هذا التركيب صحيح شائع ذائع عند القائلين بأن أسماء الله تعالى توقيفية، وغيرهم سمع من الشارع أو لم يسمع.

(واللوازم كلها منتفية) كما ذكرنا، فينتفي كونه من باب الاستعارة بالكناية لأن انتفاء اللوازم يوجب انتفاء الملزوم.

والجواب: أن مبنى هذه الاعتراضات على أن مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية أن يذكر المشبه ويراد المشبه به حقيقة وليس كذلك، بل مذهبه أن يراد المشبه به ادعاءا ومبالغة لظهور أن ليس المراد بالمنية في قولنا: (مخالب المنية نشبت بفلان) هو السبع حقيقة، والسكاكى صرح بذلك في كتابه، والمصنف لم يطلع عليه.

(ولأنه) أي: ما ذهب إليه السكاكي.

(ينتقض بنحو: نهاره صائم) وليله قائم، وما أشبه ذلك مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي.

---

(١) قال الخطيب القزويني: المجاز العقلي هو الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التأول إفادة للخلاف لا بوساطة وضع كقولك أنبت الربيع البقل وشفى الطبيب المريض وكسا الخليفة الكعبة. قال: وإنما قلت خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه دون أن أقول خلاف ما عند العقل لئلا يمتنع طرده بما إذا قال الدهري عن اعتقاد أجهل وجاهل غيره أنبت الربيع البقل رائيا إنباته من الربيع فإنه لا يسمى كلامه ذلك مجازا وإن كان بخلاف العقل في نفس الأمر، وانظر الإيضاح ١/ ٣٠.

(لاشتماله على ذكر طرفي التشبيه) وهو مانع من حمل الكلام على الاستعارة كما صرح به السكاكي، والجواب: أنه إنما يكون مانعا إذا كان ذكرهما على وجه ينبئ عن التشبيه بدليل أنه جعل قوله:

لا تعجَبوا مِن بَلى غِلالته قد زرا أزراره على القمرِ[1]

من باب الاستعارة مع ذكر الطرفين، وبعضهم لما لم يقف على مراد السكاكي بالاستعارة بالكناية أجاب عن هذه الاعتراضات بما هو بريء عنه، ورأينا تركه أولى.

---

(١) البيت لأبي الحسن بن طباطبا العلوي، من المنسرح، وقبله:

يا منْ حكى الماءُ فرطَ رِقَّتِهِ .... وقلبهُ في قســـــاوة الحجرِ

يا ليتَ حظي كحظِّ ثوبكَ منْ .. جسمكَ يا واحداً من البشر

وبعد البيت، ورأيته بلفظ:

قد زُرّ كِتَّانُها علىَ القمـــــرِ

ولعله أبلغ في المراد، والغلالة بكسر الغين المعجمة شعار يلبس تحت الثوب.

والشاهد فيه: ما في البيت الذي قله، لأنه لو لم يجعله قمراً حقيقاً لما كان للنهي عن التعجب معنى، لأن الكتان إنما يسرع إليه البلى بسبب ملازمته للقمر الحقيقي، لا بسبب ملابسة إنسان كالقمر حسناً، ورد كون الاستعارة مجازاً عقلياً: بان ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به لا يقتضي كونها مستعملة فيما وضعت له، للعلم الضروري بأنها مستعملة في الرجل الشجاع مثلاً، والموضع له هو السبب المخصوص، وأما التعجب والنهي عنه في البيت والذي قبله فللبناء على تناسي التشبيه، قضاء لحق المبالغة، ودلالة على أن المشبه بحيث لا يتميز عن المشبه به أصلاً، حتى أن كل ما يترتب على المشبه به من التعجب والنهي عنه يترتب على المشبه أيضا. وانظر معاهد التنصيص ١/ ١٧٣.

الباب الثاني

(أحوال المسند إليه)

أي: الأمور العارضة له من حيث إنه مسند إليه، وقدم المسند إليه على المسند لما سيأتي.

(إما حذفه) قدمه على سائر الأحوال،؛لكونه عبارة عن عدم الإتيان به، وعدم الحادث سابق على وجوده، وذكره ههنا بلفظ الحذف، وفي المسند بلفظ الترك، تنبيها على أن المسند إليه هو الركن الأعظم الشديد الحاجة إليه، حتى أنه إذا لم يذكر فكأنه أتى به، ثم حذف بخلاف المسند، فإنه ليس بهذه المثابة فكأنه ترك عن أصله.

(فللإحتراز عن العبث بناء على الظاهر) لدلالة القرينة عليه، وإن كان في الحقيقة هو الركن من الكلام.

(أو تخييل العدول إلى أقوى الدليلين واللفظ) فإن الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث الظاهر، وعند الحذف على دلالة العقل وهو أقوى لافتقار اللفظ إليه، وإنما قال: (تخييل) لأن الدال حقيقة عند الحذف أيضا هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن.

(كقوله قال لي: كيف أنت؟ قلت: عليل[1]) ولم يقل: أنا عليل، للاحتراز والتخييل المذكورين.

(أو اختبار تنبه السامع) عند القرينة هل يتنبه أم لا؟

(و) اختبار (مقدار تنبهه) هل يتنبه بالقرائن الخفية أم لا؟

(أو إيهام صونه) أي: صون المسند إليه.

(عن لسانك) تعظيما له (أو عكسه) أي: إيهام صون لسانك عنه تحقيرا له.

---

(١)هو من الخفيف، ولا أعرف قائلَه، وتمامه:

سَهرٌ دَائِمٌ وَحُزْن طَوِيلُ

ومعناه ظاهر، والشاهد فيه حذف المسند إليه للاحتراز عن العبث مع ضيق المقام، وهو قوله عليل أي أنا عليل، فحذف المبتدأ لما مر.

(أو تأتي الإنكار) أي: تيسره (لدى الحاجة) نحو: فاسق فاجر، عند قيام القرينة على أن المراد زيد ليتأتى لك أن تقول: ما أردت زيدا بل غيره.

(أو تعينه). والظاهر أن ذكر الاحتراز عن العبث يغني عن ذلك لكن ذكره لأمرين:

أحدهما: الاحتراز عن سوء الأدب فيما ذكروا له من المثال وهو خالف لما يشاء وفاعل لما يريد إلى الله تعالى.

والثاني: التوطئة والتمهيد لقوله.

(أو ادعاء التعين له) نحو: (وهاب الألوف) أي: السلطان.

(أو نحو ذلك) كضيق المقام عن إطالة الكلام بسبب ضجرة أو سآمة أو فوات فرصة أو محافظة على وزن أو سجع أو قافية، أو نحو ذلك كقول الصياد: غزال، أي: هذا غزال، أو كالإخفاء عن غير السامع من الحاضرين مثل: جاء، وكاتباع الاستعمال الوارد على تركه مثل: رمية من غير رام، أو ترك نظائره مثل: الرفع على المدح أو الذم أو الترحم.

(وأما ذكره) أي: ذكر المسند إليه (فلكونه) أي: الذكر.

(الأصل) ولا مقتضى للعدول عنه.

(أو للاحتياط لضعف التعويل) أي: الاعتماد.

(على القرينة أو للتنبيه على غباوة السامع أو زيادة الإيضاح والتقرير) وعليه قوله تعالى: ﴿أُولَـٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَـٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥].

(أو إظهار تعظيمه) لكون اسمه مما يدل على التعظيم نحو: أمير المؤمنين حاضر.

(أو إهانته) أي: إهانة المسند إليه لكون اسمه مما يدل على الإهانة مثل: السارق اللئيم حاضر.

(أو التبرك بذكره) مثل النبي عليه السلام قائل هذا القول.

(أو استلذاذه) مثل الحبيب حاضر.

(أو بسط الكلام حيث الإصغاء مطلوب) أي: في مقام يكون إصغاء السامع مطلوبا للمتكلم لعظمته وشرفه؛ ولهذا يطال الكلام مع الأحباء وعليه.

(نحو:) قوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام :

﴿هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا﴾ [طه: ١٨].

وقد يكون الذكر للتهويل أو التعجب أو الإشهاد في قضية أو التسجيل على السامع حتى لا يكون له سبيل إلى الإنكار.

(وأما تعريفه) أي: إيراد المسند معرفة، وإنما قدم ههنا التعريف وفي المسند التنكير، لأن الأصل في المسند إليه التعريف وفي المسند التنكير.

(فبالإضمار لأن المقام للتكلم) نحو: أنا ضربت.

(أو الخطاب) نحو: أنت ضربت.

(أو الغيبة) نحو: هو ضرب؛ لتقدم ذكره إما لفظًا تحقيقا أو تقديرا، وإما معنى لدلالة اللفظ عليه أو قرينة حال وإما حكما.

(وأصل الخطاب أن يكون لمعين) واحدا كان أو أكثر؛ لأن وضع المعارف على أن تستعمل لمعين مع أن الخطاب هو توجيه الكلام إلى حاضر.

(وقد يترك) الخطاب مع معين (إلى غيره) أي: غير معين.

(ليعم) الخطاب (كل مخاطب) على سبيل البدل.

(نحو: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُؤُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ﴾[السجدة:١٢]) لا يريد بقوله: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ﴾ مخاطبا معينا قصدا إلى تفظيع حالهم.

(أي: تناهت حالهم في الظهور) لأهل المحشر إلى حيث يمتنع خفاؤها فلا يختص بها رؤية راء دون راء.

وإذا كان كذلك (فلا يختص به) أي: بهذا الخطاب.

(مخاطب) دون مخاطب بل كل من يتأتى منه الرؤية فله مدخل في هذا الخطاب.

وفي بعض النسخ: (فلا يختص بها) أي: برؤية حالهم مخاطب أو بحالهم رؤية مخاطب على حذف المضاف.

(وبالعلمية) أي: تعريف المسند إليه بإيراده علما وهو ما وضع لشئ مع جميع مشخصاته.

(لإحضاره) أي: المسند إليه.

(بعينه) أي: بشخصه، بحيث يكون متميزا عن جميع ما عداه، واحترز بهذا عن احضاره باسم جنسه نحو: رجل عالم جاءني.

(في ذهن السامع ابتداء) أي: أول مرة، واحترز به عن نحو: جاءني زيد وهو راكب.

(باسم مختص به) أي: بالمسند إليه بحيث لا يطلق باعتبار هذا الوضع على غيره. واحترز به عن إحضاره بضمير المتكلم أو المخاطب أو اسم الإشارة أو الموصول أو المعرف بلام العهد أو الإضافة، وهذه القيود لتحقق مقام العلمية وإلا فالقيد الأخير مغن عما سبق.

وقيل: احترز بقوله ابتداء، عن الإحضار بشرط التقدم، كما في المضمر الغائب والمعرف بلام العهد والموصول؛ فإنه يشترط تقدم ذكره أو تقدم العلم بالصلة.

وفيه نظر؛ لأن جميع طرق التعريف كذلك حتى العلم؛ فإنه مشروط بتقدم العلم بالوضع.

(نحو ﴿ قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ ﴾[الإخلاص:١]) فالله أصله الإله حذفت الهمزة وعوضت عنها حرف التعريف، ثم جعل علما للذات الواجب الوجود الخالق للعالم، وزعم أنه اسم لمفهوم الواجب لذاته أو المستحق للعبودية له وكل منهما كلي انحصر في فرد، فلا يكون علما لأن مفهوم العلم جزئي.

وفيه نظر؛ لأنا لا نسلم أنه اسم لهذا المفهوم الكلي، كيف وقد اجتمعوا على أن قولنا: لا إله إلا الله كلمة التوحيد؟ ولو كان الله اسما لمفهوم كلي لما أفادت التوحيد؛ لأن الكلي من حيث إنه كلي يحتمل الكثرة.

(أو تعظيم أو إهانة) كما في الألقاب الصالحة لذلك مثل: ركب علي، وهرب معاوية.

(أو كناية) عن معنى يصلح للعلم له نحو: (أبو لهب فعل كذا) كناية عن كونه جهنميا بالنظر إلى الوضع الأول، أعني الإضافي، لأن معناه ملازم النار وملابسها، ويلزمه أن جهنمي فيكون انتقالا من الملزوم إلى اللازم باعتبار الوضع الأول، وهذا القدر كاف في الكناية.

وقيل في هذا المقام: إن الكناية كما يقال: (جاء حاتم) ويراد به لازمه، أي: جواد لا الشخص المسمى بحاتم، ويقال: رأيت أبا لهب أي جهنميا.

وفيه نظر؛ لأنه حينئذ يكون استعارة لا كناية على ما سيجيء، ولو كان المراد ما ذكره لكان قولنا فعل هذا الرجل كذا مشيرا إلى كافر، وقولنا: أبو جهل فعل كذا كناية عن الجهنمي، ولم يقل به أحد[1].

ومما يدل على فساد ذلك أنه مثل صاحب المفتاح وغيره في هذه الكناية، بقوله تعالى: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾ [المسد:١]. ولا شك أن المراد به الشخص المسمى بأبي لهب لا كافر آخر.

(أو إيهام استلذاذه) أي: وجدان العلم لذيذا نحو قوله[2]: [البسيط]

بِاللهِ يا ظَبَياتِ القاعِ قُلنَ لَنا ... لَيلايَ مِنكُنَّ أَم لَيلى مِنَ البَشَرِ

(أو التبرك به) نحو: الله الهادي، ومحمد الشفيع، أو نحو ذلك، كالتفؤل والتطير والتسجيل على السامع وغيره مما يناسب اعتباره في الأعلام.

(وبالموصولية) أي: تعريف المسند إليه بإيراده اسم موصول.

---

(١) قال الخطيب القزويني: ومما ورد صالحا للكناية من غير باب المسند إليه قوله تعالى (تبت يدا أبي لهب) أي جهنمي وإما لإيهام استلذاذه أو التبرك به وإما لاعتبار آخر مناسب.

(٢) البيت للشاعر قيس بن الملوح المشهور بمجنون ليلى ت٦٨هـ وأول هذه الأبيات:

يا سَرحَةَ الروحِ أينَ الحَيُّ واكَبِدي ... لَهفى تَذوبُ وَبَيتِ اللهِ مِن حَسَرِ

ها أَنتِ عَجماءُ عَمّا قَد سُئِلتِ فَما ... بالُ المَنـــــازِلِ لَم تَنطِق وَلَم تُخَرِ.

(لعدم علم المخاطب بالأحوال المختصة به سوى الصلة كقولك: الذي كان معنا أمس رجل عالم) ولم يتعرض المصنف لما لا يكون للمتكلم أو لكليهما علم بغير الصلة نحو: الذين في بلاد المشرق لا أعرفهم أو لا نعرفهم، لقلة جدوى مثل هذا الكلام.

(أو استهجان التصريح بالاسم أو زيادة التقرير) أي: تقرير الغرض المسوق له الكلام. وقيل: تقرير المسند، وقيل: المسند إليه.

(نحو ﴿ وَرَاوَدَتْهُ ﴾) أي: يوسف عليه السلام، والمراودة مفاعلة من راد يرود، جاء وذهب، وكأن المعنى: خادعته عن نفسه، وفعلت فعل المخادع لصاحبه عن الشيء الذي لا يريد أن يخرجه من يده، يحتال عليه أن يأخذ منه، وهي عبارة عن التمحل لموافقته إياها. والمسند إليه هو قوله.

(﴿الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَن نَّفْسِهِ ﴾[يوسف: ٢٣]) متعلق براودته، فالغرض المسوق له الكلام: نزاهة يوسف عليه السلام، وطهارة ذيله، والمذكور أدل عليه من امرأة العزيز أو زليخا، لأنه إذا كان في بيتها وتمكن من نيل المراد منها ولم يفعل كان غاية في النزاهة.

وقيل: هو تقرير للمراودة لما فيه من فرط الاختلاط والألفة، وقيل: تقرير للمنسد إليه لإمكان وقوع الإبهام والاشتراك في امرأة العزيز أو زليخا، والمشهور أن الآية مثال لزيادة التقرير فقط. وظني أنها مثال لها ولاستهجان التصريح بالاسم، وقد بينته في الشرح.

(أو التفخيم) أي: التعظيم والتهويل.

(نحو: ﴿ فَغَشِيَهُم مِّنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ ﴾[طه: ٧٨]) فإن في هذا الإبهام من التفخيم ما لا يخفى.

(أو تنبيه المخاطب على خطأ نحو: إِنَّ الَّذينَ تَرَونَهُم) أي: تظنونهم .[الكامل]

(إِخوانَكُم يَشفي غَليلَ صُدورِهِم أَن تُصرَعوا[1]).

---

(١) البيت لعبدة بن الطبيب، من قصيدة من الكامل يعظ فيها بنيه ويوصيهم بما هو المرضى شرعاً، وأولها:

أَبَنيَّ إِني قد كبرتُ وَرابَني .. بصري وَقَرَّ لِمُصلِحٍ مستمتَعُ

أي: تهلكوا وتصابوا بالحوادث. ففيه من التنبيه على خطئهم في هذا الظن ما ليس في قولك: أن القوم الفلاني.

(أو الإيماء) أي: الإشارة.

(إلى وجه بناء الخبر) أي: إلى طريقة. تقول: عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته، أي: على طرزه وطريقته، يعنيك تأتى بالموصول والصلة للإشارة إلى أن بناء الخبر عليه من أي وجه وأى طريق من الثواب والعقاب والمدح والذم وغير ذلك.

(نحو: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي﴾ [غافر: ٦٠]) فإن فيه إيماء إلى أن الخبر المبني عليه أمر من جنس العقاب والإذلال وهو قوله تعالى: ﴿سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠] ومن الخطأ في هذا المقام تفسير الوجه في قوله إلى وجه بناء الخبر بالعلة والسبب، وقد استوفينا ذلك في الشرح.

(ثم أنه) أي: الايماء إلى وجه بناء الخبر لا مجرد جعل المسند إليه موصولا كما سبق إلى بعض الأوهام.

(ربما جعل ذريعة) أي: وسيلة.

=

فَلئنْ هَلكتُ لقد بَنيتُ مَساعياً .. تَبقى لكمْ منها مآثرُ أربعُ

وتروتهم: من الآراء المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل، وجرى مجرى الظن لبنائه للمفعول، وانتصب إخوانكم على أنه مفعول ثان لتروتهم، والغليل بالمعجمة: الحقد والضغن، وأن تصرعوا في محل رفع على أنه فاعل يشفي، والصرع: الطرح على الأرض كالمصرع، وهو موضعه.

والمعنى: يا بني إن القوم الذين تظنونهم إخوانكم وتعتمدون عليهم في الشدائد يا ظنتم يشفى ما في في صدورهم من غليل العداوة وحرقتها أن تصرعوا وتصابوا بالحوادث، فإياكم واستئمانهم والاعتماد عليهم، وفيه إشعار بقولهم: الحزم سوء الظن، والثقة بكل أحد عجز.

والشاهد فيه: تنبيه المخاطب على الخطأ في ظنه، إذ في قوله إن الذين من التنبيه على الخطأ ما ليس في قولك إن القوم الفلانيين.

وعبدة بن الطبيب: شاعر مجيد، ليس بالمكثر، والطبيب: لقب لأبيه، واسمه يزيد بن عمرو، وينتهي نسبه لتميم، وهو مخضرم أدرك الإسلام فاسلم، وكان في جيش النعمان بن مقرن الذين حاربوا مزعه الفرس بالمدائن، وانظر معاهد التنصيص ١/ ٣٥.

(إلى التعريض بالتعظيم لشأنه) أي: لشأن الخبر.

(نحو: إن الذي سمك) أي: رفع.

(السماء بنى لنا بيتا) أراد به الكعبة أو بيت الشرف والمجد.

(دعائمه أعز وأطول)(١) من دعائم كل بيت. ففي قوله: إن الذي سمك السماء، إيماء إلى أن الخبر المبني على أمر من جنس الرفعة والبناء عند من له ذوق سليم، ثم فيه تعريض بتعظيم بناء بيته لكونه فعل من رفع السماء التي لا بناء أعظم منها وأرفع.

(أو) ذريعة إلى تعظيم.

(شأن غيره) أي: غير الخبر.

(نحو: ﴿ الَّذِينَ كَذَّبُواْ شُعَيْبًا كَانُواْ هُمُ الْخَاسِرِينَ ﴾[الأعراف: ٩٢]) ففيه إيماء إلى أن الخبر المبني عليه مما ينبئ عن الخيبة والخسران وتعظيم لشأن شعيب عليه السلام.

وربما يجعل ذريعة إلى الإهانة لشان الخبر نحو: إن الذي لا يحسن معرفة الفقه قد صنف فيه، أو لشأن غيره نحو: إن الذي يتبع الشيطان فهو خاسر، وقد يجعل ذريعة إلى تحقق الخبر أي جعله محققا ثابتا نحو: [البسيط]

إِنَّ الَّتي ضَرَبَت بَيتاً مُهاجِرَةً ... بِكوفَةِ الجُندِ غالَت وُدَّها غولُ

---

(١) البيت للفرزدق، وهو أول قصيدة طويلة من الكامل تزيد على مائة بيت، وبعده:

بيتاً بناهُ لنَا المليكُ وما بنىَ ..... ملكُ السماءِ فإنه لا ينقلُ

بَيتاً زُرَارةُ محتبٍ بِفِنائهِ ..... وَمجاشعٌ وأبو الفوارِس نهشلُ

يلجونَ بَيتَ مجاشع فإذا احتبوْا .. برزوا كأنهمُ الجبالُ المُثَّلُ

يقال: سمك الشيء سمكاً إذا رفعه. ومعنى البيت ظاهر.

والمراد بالبيت في الكعبة، أو بيت المجد والشرف.

والشاهد فيه: جعل الإيماء إلى وجه الخبر وسيلة إلى التعريض بالتعظيم لشأنه، وذلك لقوله: إن الذي سمك السماء. ففيه إيماء إلى أن الخبر المبني عليه أمر من جنس الرفعة والبناء، بخلاف ما لو قيل إن الله أو الرحمن أو غير ذلك، ثم فيه تعريض بتعظيم بناء بيته لكونه فعل من رفع السماء التي لا بناء أرفع منها ولا أعظم. وانظر معاهد التنصيص ١/ ٣٨.

فإن في ضرب البيت بكوفة والمهاجرة إليها بهاء إلى أن طريق بناء الخبر مما ينبع عن زوال المحبة وانقطاع المودة.

ثم إنه يحقق زوال المودة ويقرره حتى كأنه برهان عليه، وهذا معنى تحقيق الخبر وهو مفقود في مثل: (إن الذي سمك السماء) إذ ليس في رفع الله السماء تحقيق وتثبيت لبنائه لهم بيتا فظهر الفرق بين الإيهام وتحقيق الخبر.

(وبالإشارة) أي: تعريف المسند إليه بإيراده اسم الإشارة **(لتمييزه) أي:** المسند إليه.

(أكمل تمييز) لغرض من الأغراض.

(نحو: هذا أبو الصقر فردا) نصب على المدح أو على الحال.

(في محاسنه)[1] من نسل شيبان بين الضال والسلم، وهما شجرتان بالبادية، يعني: يقيمون بالبادية؛ لأن فقد العزّ في الحضر.

(أو التعريض بغباوة السامع) حتى كأنه لا يدرك غير المحسوس.

(كقوله: [الطويل]

أولَئِكَ آبائي فَجِئني بِمِثلِهِم ... إِذا جَمَعَتنا يا جَريرُ المَجامِعُ [2]

---

(١) قائله ابن الرومي، وتمامه:

مِنْ نَسْلِ شَيبَانَ بَيْنَ الضَّالِ والسَّلم

وهذا البيت من قصيدة من البسيط، وشيبان بن ذهل وشيبان بن ثعلبة قبيلتان، والضال والسلم: شجرتان من شجر البادية، وفرداً: منصوب على المدح أو الحال.

والمعنى: هذا المشار إليه صاحب الاسم المشهور إذا ذكر رجلاً فرداً في محاسنه وفضاله من نسل شيبان وأولاد هذه القبيلة المقيمين بالبادية، والإقامة بها مما تمدح به العرب لأن فقد العز فغي الحضر.

والشاهد فيه: تعريف المسند إليه بإيراده اسم إشارة متى صلح المقام له واتصل به غرض وصلاحيته بأن يصح إحضاره في ذهن السامع بواسطة الإشارة إليه حساً، ثم الغرض الموجب له أو المرجح تفصيل يأتي ضمن الشواهد إن شاء الله تعالى، وتعريفه بالإشارة هنا لتمييزه أكمل تمييز، وذلك في قوله: هذا أبو الصقر. لصحة إحضاره في ذهن السامع بواسطة الإشارة حساً.

ومثله قول المتنبي من الطويل:

أولئكَ قَوْم إن بَنَوا أحْسَنوا البِنا .. وإن عاهَدوا أوْفَوْا وإن عَقَدوا شَدُّوا، وانظر معاهد التنصيص ١/ ٣٩.

(أو بيان حاله) أي: المسند إليه.

(في القرب أو البعد أو التوسط كقولك: هذا أو ذاك أو ذلك زيد). وأخر ذكر التوسط؟ لأنه إنما يتحقق بعد تحقق الطرفين، وأمثال هذه المباحث تنظر فيها اللغة، من حيث أنها تبين أن هذا مثال للقريب، وذاك للمتوسط وذلك لبعيد، وعلم المعاني من حيث أنه إذا أريد بيان قرب المسند إليه يؤتى بهذا وهو زائد على أصل المراد الذي هو الحكم على المسند إليه المذكور المعبر عنه بشيء يوجب تصوره على أي وجه كان.

(أو تحقيره) أي: تحقير المسند إليه.

(بالقرب نحو: ﴿أَهَٰذَا الَّذِي يَذْكُرُ آلِهَتَكُمْ﴾ [الأنبياء:٣٦]، أو تعظيمه بالبعد نحو: ﴿الم ﴿١﴾ ذَٰلِكَ الْكِتَابُ﴾ [البقرة:١-٢]) تنزيلاً لبعد درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة.

(أو تحقيره بالبعد؛ كما يقال: ذلك اللعين فعل كذا) تنزيلا لبعده عن ساحة عز الحضور والخطاب منزلة بعد المسافة. ولفظ ذلك صالح للإشارة إلى كل غائب، عينا كان أو معنى، وكثير ما يذكر المعنى الحاضر المتقدم الحاضر بلفظ ذلك لأن المعنى غير مدرك بالحس فكأنه بعيد.

=

(١) البيت للفرزدق، من قصيدة من الطويل يفتخر بها على جرير، أولها:

مِنَّا الذي اختيرَ الرِّجالَ سماحَةً .... وَخيراً إِذَا هَبَّ الرِّياحُ الزعازع

ومنا الذي أعْطَى الرَّسولُ عَطيَّةً ..... أسارى تميم والعُيون دَوامُع

ومنا الذي يُعطي المِئِينَ وَيشْتَري.... الغَوالي ويعَلو فضْلهُ مَنْ يُدافِعُ

ومنا خَطيبٌ لا يعابُ وحاملٌ ..... أغَرُّ إذا التفَّتْ عليه المجامِعُ

وَمنا الذي أحْيا الوَئِيدَ وَغالِبٌ .... وعمرو ومنا حاجِبٌ والأقارع

ومنا الذي قاد الجيَاد على الوجى .... لِنَجران حتى صبَّحتْهُ النَّزائِعُ

وبعده البيت، وهي طويلة.

ومعنى البيت التعجيز لأنه قد تحقق عنده أن ليس للمخاطب مثل آبائه.

والشاهد فيه: إيراد المسند إليه اسم إشارة للتعريض بغباوة السامع حتى كأنه لا يدرك غير المحسوس، وذلك ظاهر في البيت. وانظر معاهد التنصيص ١ / ٤١.

(أو للتنبيه) أي: تعريف المسند إليه بالإشارة للتنبيه.

(عند تعقيب المشار إليه بأوصاف) أي: عند إيراد الأوصاف على عقيب المشار إليه يقال عقبه فلان إذا جاء على عقبه، ثم تعديه بالباء إلى المفعول الثاني وتقول عقبته بالشيء إذا جعلت الشيء على عقبه، وبهذا ظهر فساد ما قيل أن معناه عند جعل اسم الإشارة بعقب أوصاف.

(على أنه) متعلق بالتنبيه أي للتنبيه على أن المشار إليه.

(جدير بما يرد به بعده) أي: بعد اسم الإشارة.

(من أجلها) متعلق بجدير، أي: حقيق بذلك لأجل الأوصاف التي ذكرت بعد المشار إليه.

(نحو) ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاةَ﴾ إلى قوله: ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة:٣-٥] عقب المشار إليه وهو: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾ بأوصاف متعددة من الإيمان بالغيب وإقامة الصلاة وغير ذلك.

ثم عرف المسند إليه بالإشارة تنبيها على أن المشار إليهم إحقاء بما يرد بعد أولئك وهو كونهم على الهدى عاجلا والفوز بالفلاح آجلا من أجل اتصافهم بالأوصاف المذكورة.

(وباللام) أي: تعريف المسند إليه باللام.

(للإشارة إلى معهود) أي: إلى حصة من الحقيقة معهودة بين المتكلم والمخاطب واحدا كان أو اثنين أو جماعة، يقال: عهدت فلانا إذا أدركته ولقيته وذلك لتقدم ذكره صريحا أو كناية.

(نحو: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالأُنثَى﴾ أي: ليس) الذكر (الذى طلبت) امرأة عمران.

(كالتي) أي: كالأنثى التي (وهبت) تلك الأنثى (لها) أي: لامرأة عمران فالإنثى إشارة إلى ما تقدم ذكره صريحا في قوله تعالى: ﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَى﴾ [آل عمران: ٣٦]، لكنه ليس بمسند إليه.

والذكر إشارة إلى ما سبق ذكره كناية في قوله تعالى: ﴿رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾ [آل عمران: ٣٥]، فإن لفظة (ما) وإن كان يعم الذكور والإناث، لكن التحرير وهو أن يعتق الولد لخدمة بيت المقدس، إنما كان للذكور دون الإناث وهو المسند إليه. وقد يستغنى عن ذكره لتقدم علم المخاطب به نحو خرج الأمير إذا لم يكن في البلد الا امير واحد.

(أو) للاشارة (إلى نفس الحقيقة) ومفهوم المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه من الأفراد.

(كقولك: الرجل خير من المرأة. وقد يأتي) المعرف بلام الحقيقة (لواحد) من الأفراد.

(باعتبار عهديته للذهن) لمطابقة ذلك الواحد مع الحقيقة، يعني: يطلق المعرف بلام الحقيقة الذي هو موضوع للحقيقة المتخذة في الذهن على فرد موجود من الحقيقة باعتبار كونه معهوداً في الذهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا إياها كما يطلق الكلي الطبيعي على كل جزئي من جزئياته.

وذلك عند قيام قرينة دالة على أنه ليس القصد إلى نفس الحقيقة من حيث هي هي بل من حيث الوجود ولا من حيث وجودها في ضمن جميع الأفراد بل بعضها غير معين.

(كقولك: ادخل السوق حيث لا عهد) في الخارج ومثله قوله تعالى: ﴿وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ﴾ [يوسف: ١٣].

(وهذا في المعنى كالنكرة) وإن كان في اللفظ يجري عليه أحكام المعارف من وقوعه مبتدأ وذا حال ووصفا للمعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك، وإنما قال كالنكرة لما بينهما من تفاوت ما، وهو أن النكرة معناه بعض غير معين من جملة الحقيقة وهذا معناه نفس الحقيقة. وإنما تستفاد البعضية من القرينة كالدخول والأكل فالمجرد وذو اللام بالنظر إلى القرينة سواء وبالنظر إلى أنفسهما مختلفان، ولكونه في المعنى كالنكرة قد يعامل معاملة النكرة ويوصف بالجملة كقوله: [الكامل]

ولقد أمر على اللئيم يسبني

(وقد يفيد) المعرف باللام المشار بها إلى الحقيقة.

(الاستغراق نحو: ﴿إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾ [العصر: ١]) أشير بالأم إلى الحقيقة لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هي هي، ولا من حيث تحققها في ضمن بعض الأفراد، بل في ضمن الجميع بدليل صحة الاستثناء الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه، لو سكت عن ذكره فاللام التي لتعريف العهد الذهني أو الاستغراق هي لام الحقيقة حمل على ما ذكرناه بحسب المقام والقرينة.

ولهذا قلنا: إن الضمير في قوله: يأتي، وقد يفيد عائد إلى المعرف باللام المشار بها إلى الحقيقة ولابد في لام الحقيقة من أن يقصد بها الإشارة إلى الماهية باعتبار حضورها في الذهن ليتميز عن أسماء الأجناس النكرات مثل: الرجعى ورجعى، وإذا اعتبر الحضور في الذهن فوجه امتيازه عن تعريف العهد أن لام العهد إشارة إلى حصة معينة من الحقيقة واحدا كان أو اثنين أو جماعة ولام الحقيقة إشارة إلى نفس الحقيقة من غير نظر إلى .... فليتأمل.

(وهو) أي: الاستغراق.

(ضربان حقيقي) وهو أن يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة.

(نحو: عالم الغيب والشهادة، أي: كل غيب وشهادة وعرفي) وهو أن يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف.

(نحو: جمع الأمير الصاغة أي صاغة بلده أو) أطراف.

(مملكته) لأنه المفهوم عرفا لا صاغة الدنيا.

قيل: المثال مبني على مذهب المازني وإلا فاللام في اسم الفاعل عند غيره موصول.

وفيه نظر؛ لأن الخلاف إنما هو في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحدوث دون غيره، نحو: المؤمن والكافر والعالم والجاهل؛ لأنهم قالوا: هذه الصفة فعل في صورة الاسم فلابد فيه من معنى الحدوث، ولو سلم فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق سواء كان بحرف التعريف

أو غيره. والموصول أيضا مما يأتي للاستغراق نحو: أكرم الذين يأتونك إلا زيدا واضرب القاعدين والقائمين إلا عمرا وهذا ظاهر.

(واستغراق المفرد) سواء كان بحرف التعريف أو غيره.

(اشمل) من استغراق المثنى والمجموع بمعنى أنه يتناول كل واحد واحد من الأفراد، والمثنى إنما يتناول كل اثنين اثنين والجمع إنما يتناول كل جماعة جماعة.

(بدليل صحة لا رجال في الدار إذا كان فيها رجل أو رجلان دون لا رجل) فإنه لا يصح إذا كان فيها رجل أو رجلان وهذا في النكرة المنفية مسلم.

وأما في المعرف باللام فلا نسلم بل الجمع المعرف بلام الاستغراق يتناول كل واحد من الأفراد على ما ذكره أكثر أئمة الأصول والنحو ودل عليه الاستقراء، وأشار إليه أئمة التفسير وقد أشبعنا الكلام في هذا المقام في الشرح فليطالع ثمة. ولما كان ههنا مظنة اعتراض وهو أن أفراد الاسم يدل على وحدة معناه والاستغراق يدل على تعدده وهما متنافيان أجاب عنه بقوله.

(ولا تنافي بين الاستغراق وأفراد الاسم لأن الحرف) الدال على الاستغراق كحرف النفي ولام التعريف.

(إنما يدخل عليه) أي: على الاسم المفرد حال كونه.

(مجردا عن) الدلالة على.

(معنى الواحدة) وامتناع وصفه بنعت الجمع للمحافظة على التشاكل اللفظي.

(ولانه) أي: المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق.

(بمعنى كل فرد لا مجموع الأفراد، ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع) عند الجمهور وإن حكاه الأخفش في نحو: أهلك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض.

(وبالإضافة) أي: تعريف المسند إليه بالإضافة إلى شيء من المعارف.

(لأنها) أي: الإضافة.

(اخصر طريق) إلى إحضاره في ذهن السامع.

(نحو هواي) أي: مهواي.

وهذا أخصر من الذي أهواه ونحو ذلك، والاختصار مطلوب لضيق المقام وفرط السآمة لكونه في السجن والحبيب على الرحيل.

(مع الركب اليمانين مصعد)[1] أي: مبعد ذاهب في الأرض وتمامه:

---

(١) قائله جعفر بن علبة، من أبيات من الطويل قالها وهو مسجون، وتمامه:

جَنيبٌ وَجُثْماني بِمَكة مُوثَقُ

والأبيات:

عَجبتُ لِسراها وأنّي تخلصتْ .. إليَّ وبابُ السجن بالقُفْل مُغلقُ
ألمتْ فحيّتْ ثم ولت فودعتْ .. فلما تولّتْ كادت النفسُ تَزهقُ
فَلا تحسبي أنّي تخشّعتُ بَعدكمْ .. لِشيء ولا أنّي مِنَ الموتِ أفرقُ
وَلا أنّ قلبي يَزدهيه وَعيلُكمْ .. وَلا أنني بالمشي في القَيد أخرقُ
وَلكنْ عَرَتْني من هواكِ صبابة .. كما كنتُ ألقى منكِ إذ أنا مطلقُ

والركب: ركبان الإبل، اسم جمع، أو جمع، وهم العشرة فصاعداً، وقد يكون للخيل، ويجمع على أركب وركوب، والأركوب بالضم أكثر من الركب، والركبة محركة أقل، ومصعد: من أصعد أي ذهب في الأرض وأبعد. وجنيب: أي مجنوب مستتبع، والجثمان: الجسم والشخص، والجسمان: جماعة البدن والأعضاء من الناس وسائر الأنواع العظيمة الخلق، وذكر الخليل أنهما بمعنى واحد، والموثق: المقيد.

والمعنى فيه: هواي منضم إلى ركبان الإبل القاصدين إلى اليمن لكون الحبيب معهم، وبدني مأسور مقيد بمكة.

الشاهد فيه: تعريف المسند إليه بإضافته إلى شيء من المعارف إذ هي أخصر طريق إلى إحضاره في ذهن السامع، وهو في البيت قوله هواي أي مهويي وهو أخصر من قولهم الذي أهواه، أو غير ذلك، والاختصار مطلوب لضيق المقام وفرط السآمة لكونه في السجن وحبيبه على الرحيل.

وجعفر بن علبة هو ابن ربيعة بن عبد يغوث بن معاوية بن صلاة بن المعقل بن كعب بن الحرث بن كعب، ويكنى أبا عارم، وعارم: ابن له، وقد ذكره في شعره، وهو من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، شاعر مقل غزل فارس مذكور في فوارس قومه، وكان أبوه علبة بن ربيعة شاعراً أيضا، ومات جعفر هذا مقتولاً في قصاص أختلف في سببه.

فقيل: إن جعفر بن علبة وعلي بن جعدب الحارثي القناني والنضر بن مضارب المعاوي خرجوا فأغاروا على بني [illegible]

جَنِيبٌ وجُثْمانِي بمَكَّةَ مُوثَقُ

الجنيب: المجنون المستتبع. والجثمان: الشخص. والموثق: المقيد. ولفظ البيت خبر ومعناه تأسف وتحسر.

(أو لتضمنها) أي: التضمن الإضافة.

(تعظيما لشأن المضاف إليه أو المضاف أو غيرهما كقولك) في تعظيم المضاف إليه.

(عبدي حضر) تعظيما لك بأن لك عبدا.

(أو) في تعظيم المضاف.

(عبد الخليفة ركب) تعظيما للعبد بأنه عبد الخليفة.

(أو) في تعظيم غير المضاف والمضاف إليه.

(عبد السلطان عندي) تعظيما للمتكلم بأن عبد السلطان عنده وهو غير المسند إليه. المضاف وغير ما أضيف المسند إليه وهذا معنى قوله أو غيرهما.

(أو) لتضمنها.

(تحقيرا) للمضاف.

(نحو: ولد الحجام حاضر) أو المضاف إليه نحو: ضارب زيد حاضر أو غيرهما، نحو: ولد الحجام جليس زيد، أو لا غنائها عن تفصيل متعذر نحو: اتفق أهل الحق على كذا، أو متعسر نحو: أهل البلد فعلوا كذا، أو لأنه يمنع عن التفصيل مانع مثل تقديم البعض على بعض نحو: علماء البلد حاضرون، إلى غير ذلك من الاعتبارات.

=

وإن بني عقيل خرجوا في طلبهن وافترقوا عليهم في الطرق، ووضعوا عليهم الأرصاد في المضايق، فكانوا كلما أفلتوا من عصبة لقيتهم أخرى، حتى أنتهوا إلى بلاد بني نهد فرجعت عنهم بنو عقيل، وقد كانوا قتلوا فيهم فاستعدت عليهم بنو عقيل السري بن عبد الله الهاشمي عامل مكة لأبي جعفر المنصور، فأرسل إلى أبيه علية بن ربيعة، فأخذه بهم وحبسه حتى دفعهم وسائر من كان معهم إليه، فأما النضر فاستقيد منه بجراحة وأما علي بن جعدب فأفلت من السجن، وأما جعفر بن علية فأقامت عليه بنو عقيل قسامة أنه قتل صاحبهم فقتل به. وانظر معاهد التنصيص ١/ ٤٣.

(وأما تنكيره) أي: تنكير المسند إليه.

(فللأفراد) أي: للقصد إلى فرد مما يقع عليه اسم الجنس.

(نحو: ﴿ وَجَاء رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَى﴾ [القصص: ٢٠] أو النوعية) أي: للقصد إلى نوع منه.

(نحو ﴿وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾ [البقرة: ٧]) أي: نوع من الأغطية وهو غطاء التعامي عن آيات الله تعالى، وفى "المفتاح": إنها للتعظيم، أي: غشاوة عظيمة.

(أو التعظيم أو التحقير كقوله: له حاجب) أي: مانع عظيم.

(في كل أمر يشينه) أي: يعيبه.

(وليس له عن طالب العرف حاجب) أي: مانع حقير فكيف بالعظيم.

(أو التكثير كقولهم: إن له لإبلا وإن له لغنما، أو التقليل نحو: ﴿ورضوان من الله أكبر﴾ [البقرة:٧٢]).

والفرق بين التعظيم والتكثير: أن التعظيم بحسب ارتفاع الشأن وعلو الطبقة والتكثير باعتبار الكميات والمقادير تحقيقا، كما في الإبل، أو تقديرا كما في الرضوان، وكذا التحقير والتقليل، وللإشارة إلى أن بينهما فرقا قال:

(وقد جاء) التنكير.

(للتعظيم والتكثير نحو: ﴿إِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ﴾ [فاطر: ٤]) من قبلك.

(أي رسل ذووا عدد كثير) هذا ناظر إلى التكثير.

(و) ذووا.

(آيات عظام) هذا ناظر إلى التعظيم. وقد يكون للتحقير والتقليل معا، نحو: حصل لي منه شيء، أي: حقير قليل.

(ومن تنكير غيره) أي: غير المسند إليه.

(للأفراد أو النوعية نحو: ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِن مَّاءٍ﴾ [النور: ٤٥]) أي: كل فرد من أفراد الدواب من نطفة معينة هي نطفة أبيه المختصة به، أو كل نوع من أنواع الدواب من نوع من أنواع المياه، وهو نوع النطفة التي تختص بذلك النوع من الدابة.

(و) من تنكير غيره.

(للتعظيم نحو: ﴿ فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [البقرة: ٢٧٩]) أي: حرب عظيم.

(وللتحقير نحو: ﴿ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ [الجاثية: ٣٢]) أي: ظنا حقيرا ضعيفا إذا الظن مما يقبل الشدة والضعف، فالمفعول المطلق ههنا للنوعية لا للتأكيد، وبهذا الاعتبار صح وقوعه بعد الاستثناء مفرغا مع الامتناع نحو: (ما ضربته إلا ضربا) على أن يكون المصدر للتأكيد، لأن مصدر ضربته لا يحتمل غير الضرب، والمستثنى منه يجب أن يكون متعددا ليشمل المستثنى وغيره.

واعلم أنه كما أن التنكير الذي في معنى البعضية يقيد التعظيم فكذلك صريح لفظة البعض كما في قوله تعالى: ﴿وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣] أراد محمدا صلى الله عليه وآله، ففي هذا الإبهام من تفخيم فضله واعلاء قدره ما لا يخفى.

(وأما وصفه) أي: وصف المسند إليه، والوصف قد يطلق على نفس التابع المخصوص، وقد يطلق بمعنى المصدر وهو الأنسب ههنا وأوفق بقوله: وأما بيانه وأما الإبدال عنه، أي: وأما ذكر النعت له.

(فلكونه) أي: الوصف بمعنى المصدر، والأحسن أن يكون بمعنى النعت على أن يراد باللفظ أحد معنييه وبضميره معناه الآخر على ما سيجئ في البديع.

(مبينا له) أي: للمسند إليه.

(كاشفا عن معناه كقولك: الجسم الطويل العريض العميق يحتاج إلى فراغ يشغله) فإن هذه الأوصاف مما يوضح الجسم ويقع تعريفا له.

(ومثله في الكشف) أي: مثل هذا القول في كون الوصف للكشف والإيضاح وإن لم يكن وصفا للمسند إليه.

(قوله: [المنسرح]

الأَلمَعِيَّ الَّذي يَظُنُّ بكَ الـ ـظَنَّ كَأَن قَد رَأى وَقَد سَمِعا[1]

فإن (الألمعي) معناه الذكي المتوقد، والوصف بعده مما يكشف معناه ويوضحه، لكنه ليس بمسند إليه؛ لأنه إما مرفوع على أنه خبر أن في البيت السابق أعني قوله:

إِنَّ الَّذي جَمَّعَ السَماحَةَ وَالـ ـنَجدَةَ وَالبر وَالتقوى جُمَعا

أو منصوب على أنه صفة لاسم إن أو بتقدير أعني، وخبر إن حينئذ في قوله بعد عدة أبيات شعر:

أَودى وَهَل تَنفَعُ الإِشاحَةُ مِن شَيءٍ لَئِن قَد يُحاوِلُ البِدَعـــا

(أو) لكون الوصف.

---

(١)البيت لأوس بن حجر من قصيدة من المنسرح قالها في فضالة بن كلدة يمدحه بها في حياته ويرثيه بعد وفاته، أولها:

أَيتها النَّفسُ أَجْلِي جَزعا .. إِنَّ الذي تحذرينَ قَدْ وَقعا
إِنَّ الذي جَمَّع السَّماحةَ ...والنَّجدةَ وَالبرَّ وَالتُّقى جُمَعا

وبعد البيت، وبعده:

المُخلفَ المُتلفَ المُرزَّأَ لمْ ... يَمنعُ بِضعفٍ وَلم يَمتْ طَبعا
والحافظَ النَّاسَ فِي تحوطَ إذا .. لمْ يُرسلوا تحتَ عائذٍ رُبعا
وَعزتِ الشمألُ الرِّياحَ وقدْ .. أمسى كميعُ القناةِ مُلتفعا

الألمعي واليلمعي: الذكي المتوقد ذكاء، وسئل الأصمعي عن مضي الألمعي فأنشد البيت، ولم يزد عليه، وهو إما مرفوع خبر إن، أو منصوب صفة لاسمها، أو بتقدير أعني، وخبرها في قوله بعد أبيات:

أَوْدَى فما تَنفعُ الإِشاحةُ مِنْ .... أَمْرٍ لمَنْ قَدْ يُحاوِلُ البِدَعا

والشاهد فيه كون جملة قوله الذي يظن بك الظن. وصفاً كاشفاً عن معنى الألمعي، لا كونه وصفاً للمسند إليه.

وبيت أوس هذا تداول معناه الشعراء، قال أبو تمام من الكامل:

ولذاك قيل مِنَ الظنونِ جِبلةٌ .. عِلْمٌ، وفي بعض القلوبِ عُيونُ، وانظر معاهد التنصيص ١/ ٤٨.

(مخصصا للمسند إليه أي مقللا اشتراكه أو رافعا احتماله، وفي عرف النحاة التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك في النكرات والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف.

(نحو: زيد التاجر عندنا) فإن وصفه بالتاجر يرفع احتمال التاجر وغيره.

(أو) لكون الوصف.

(مدحا أو ذما نحو: جاءني زيد العالم أو الجاهل حيث يتعين الموصوف) أعني زيدا.

(قبل ذكره) أي: ذكر الوصف وإلا لكان الوصف مخصصا.

(أو) لكونه.

(تأكيدا نحو: أمس الدابر كان يوما عظيما) فإن لفظ الأمس مما يدل على الدبور. وقد يكون الوصف لبيان المقصود وتفسيره كقوله تعالى: ﴿ وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي الأَرْضِ وَلاَ طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ [الأنعام: ٣٨] حيث وصف دابة وطائرا بما هو من خواص الجنس لبيان أن القصد منهما إلى الجنس دون الفرد وبهذا الاعتبار أفاد هذا الوصف زيادة التعميم والإحاطة.

(وأما توكيده) أي: توكيد المسند إليه.

(فللتقرير) أي: تقرير المسند إليه أي تحقيق مفهومه ومدلوله أعني جعله مستقرا محققا ثابتا بحيث لا يظن به غيره نحو: جاءني زيد زيد، إذا ظن المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظ المسند إليه أو عن حمله على معناه.

وقيل: المراد تقرير الحكم نحو: أنا عرفت، أو المحكوم عليه نحو: أنا سعيت في حاجتك وحدي أو لا غيري.

وفيه نظر؛ لأنه ليس من تأكيد المسند إليه في شيء، إذ تأكيد المسند إليه لا يكون التقرير الحكم قط وسيصرح المصنف رحمه الله بهذا.

(أو لدفع توهم التجوز) أي: التكلم بالمجاز نحو: قطع اللص الأمير الأمير، أو نفسه أو عينه لئلا يتوهم أن إسناد القطع إلى الأمير مجاز وإنما القاطع بعض غلمانه.

(أو) لدفع توهم.

(السهو) نحو: جاءني زيد زيد، لئلا يتوهم أن الجائي غير زيد، وإنما ذكر زيدا على سبيل السهو.

(أو) لدفع توهم.

(عدم الشمول) نحو: جاءني القوم كلهم أو أجمعون؛ لئلا يتوهم أن بعضهم لم يجئ إلا أنك لم تعتد بهم، أو أنك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء على أنهم في حكم شخص واحد كقولك: بنو فلان قتلوا زيدا، وإنما قتله واحد منهم.

(وأما بيانه) أي: تعقيب المسند إليه بعطف البيان.

(فلإيضاحه باسم مختص به نحو: قدم صديقك خالد) ولا يلزم أن يكون الثاني أوضح لجواز أن يحصل الإيضاح من اجتماعها.

وقد يكون عطف البيان بغير اسم مختص به كقوله: [البسيط]

والمُؤْمِنِ العائِذاتِ الطَّيْرِ يَمْسَحُها رُكْبانُ مَكَّةَ بَيْنَ الغَيْلِ والسَّنَدِ

فإن الطير عطف بيان للعائذات مع أنه ليس اسما يختص بها.

وقد يجئ عطف البيان لغير الإيضاح كما في قوله تعالى: ﴿ جَعَلَ اللهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَامًا لِّلنَّاسِ ﴾ [المائدة: ٩٧] ذكر صاحب الكشاف: أن البيت الحرام عطف بيان للكعبة جئ به للمدح لا للإيضاح كما تجئ الصفة لذلك.

(وأما الإبدال منه) أي: من المسند إليه.

(فلزيادة التقرير) من إضافة المصدر إلى المفعول أو من إضافة البيان أي الزيادة التي هي التقرير، وهذا من عادة افتنان صاحب "المفتاح" حيث قال في التأكيد للتقرير، وههنا لزيادة التقرير.

ومع هذا فلا يخلو عن نكتة لطيفة وهي الايماء إلى أن الغرض من البدل، هو أن يكون مقصودا بالنسبة والتقرير زيادة تحصل تبعا وضمنا بخلاف التأكيد، فإن الغرض منه نفس التقرير والتحقيق.

(نحو: جاءني أخوك زيد) في بدل الكل ويحصل التقرير بالتكرير.

(وجاءني القوم أكثرهم) في بدل البعض.

(وسلب زيد ثوبه) في بدل الاشتمال، وبيان التقرير فيهما أن المتبوع يشتمل على التابع إجمالا حتى كأنه مذكور، أما في البعض فظاهر، وأما في الاشتمال فلان معناه: أن يشمل المبدل منه على البدل لا كاشتمال الظرف على المظروف، بل من حيث كونه مشعرا به إجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة إلى ذكره منتظرة له. وبالجملة يجب أن يكون المتبوع فيه بحيث يطلق ويراد به التابع نحو: أعجبني زيد إذا أعجبك علمه، بخلاف: ضربت زيدا إذا ضربت حماره، ولهذا صرحوا بأن نحو: جاءني زيد أخوه، بدل غلط لا بدل اشتمال كما زعم بعض النحاة، ثم بدل البعض والاشتمال بل بدل الكل أيضا لا يخلو عن إيضاح وتفسير ولم يتعرض لبدل الغلط؛ لأنه لا يقع في فصيح الكلام.

(وأما العطف) أي: جعل الشيء معطوفا على المسند إليه.

(فلتفصيل المسند إليه مع اختصار نحو: جاءني زيد وعمرو) فإن فيه تفصيلا للفاعل، بأنه زيد وعمرو، من غير دلالة على تفصيل الفعل، بأن المجيئين كانا معا، أو مترتبين مع مهلة أو بلا مهلة. واحترز بقوله مع اختصار عن نحو: جاءني زيد، وجاءني عمرو، فإن فيه تفصيلا للمسند إليه، مع أنه ليس من عطف المسند إليه. وما يقال من أنه احتراز عن نحو: جاءني زيد، جاءني عمرو، من غير عطف، فليس بشيء، إذ ليس فيه دلالة على تفصيل المسند إليه، بل يحتمل أن يكون إضرابا عن الكلام الأول، ونص عليه الشيخ في "دلائل الإعجاز".

(أو) لتفصيل (المسند) بأنه قد حصل من أحد المذكورين أولا، ومن الآخر بعده مع مهلة أو بلا مهلة (كذلك) أي: مع اختصار.

واحترز بقوله كذلك عن نحو: جاءني زيد وعمرو بعده بيوم أو سنة.

(نحو: جاءني زيد فعمرو، أو ثم عمرو، أو جاءني القوم حتى خالد) فالثلاثة تشترك في تفصيل المسند؛ إلا أن الفاء تدل على التعقيب من غير تراخ، وثم على التراخي، وحتى على أن أجزاء ما قبلها مترتبة في الذهن من الأضعف إلى الأقوى أو بالعكس.

فمعنى تفصيل المسند فيها: أن يعتبر تعلقه بالمتبوع أولا، وبالتابع ثانيا من حيث أنه أقوى من أجزاء المتبوع أو اضعفها ولا يشترط فيها الترتيب الخارجي.

فإن قلت: في هذه الثلاثة أيضا تفصيل للمسند إليه فلم لم يقل أو لتفصيلهما معا.

قلت: فرق بين أن يكون الشيء حاصلا من شيء، وبين أن يكون الشيء مقصودا منه، وتفصيل المسند إليه في هذه الثلاثة وإن كان حاصلا، لكن ليس العطف بهذه الثلاثة لأجله لأن الكلام إذا اشتمل على قيد زائد على مجرد الإثبات أو النفي فهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام، ففي هذه الأمثلة تفصيل المسند إليه كأنه أمر كان معلوما وإنما سيق الكلام لبيان أن مجيء أحدهما كان بعد الآخر، فليتأمل. وهذا البحث مما أورده الشيخ في دلائل الإعجاز ووصى بالمحافظة عليه.

(أورد السامع) عن الخطأ في الحكم.

(إلى الصواب نحو جاءني زيد لا عمرو) لمن اعتقد أن عمرا جاءك دون زيد أو أنهما جاآك جميعا، ولكن أيضا للرد إلى الصواب إلا أنه لا يقال لنفي الشركة حتى أن نحو: ما جاءني زيد، لكن عمرو إنما يقال لمن اعتقد أن زيدا جاءك دون عمرو، لا لمن اعتقد أنهما جاآك جميعا. وفي كلام النحاة ما يشعر بأنه إنما يقال لمن اعتقد انتفاء المجيء عنهما جميعا.

(أو صرف الحكم) عن المحكوم عليه.

(إلى) محكوم عليه.

(آخر نحو: جاءني زيد بل عمرو، أو ما جاءني زيد بل عمرو) فإن بل للإضراب عن المتبوع وصرف الحكم إلى التابع ومعنى الإضراب عن المتبوع أن يجعل في حكم المسكوت عنه لا أن ينفى عنه الحكم قطعا خلافا لبعضهم. ومعنى صرف الحكم في المثبت ظاهر وكذا في المنفي أن جعلناه بمعنى نفي الحكم عن التابع.

والمتبوع في حكم المسكوت عنه أو متحقق الحكم له حتى يكون.

معنى: ما جاءني زيد بل عمرو، أن عمرا لم يجئ وعدم مجيئ زيد زيد، ومجيئه على الاحتمال، أو مجيئه محقق كما هو مذهب المبرد، وإن جعلناه بمعنى ثبوت الحكم للتابع حتى يكون معنى ما جاءني زيد بل عمرو، أن عمرا جاءك كما هو مذهب الجمهور. ففيه إشكال.

(أو للشك) من المتكلم.

(أو التشكيك للسامع) أي: إيقاعه في الشك.

(نحو: جاءني زيد أو عمرو) أو للإبهام نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾ [سبأ: ٢٤] أو للتخيير أو للإباحة نحو: ليدخل الدار زيد أو عمرو، والفرق بينهما: أن في الإباحة يجوز الجمع بينهما بخلاف التخيير.

وأما فصله: أي تعقيب المسند إليه بضمير الفصل، وإنما جعله من أحوال المسند إليه، لأنه يقترن به أولا، ولأنه في المعنى عبارة عنه، وفى اللفظ مطابق له.

(فلتخصيصه) أي: المسند إليه.

(بالمسند) يعني: لقصر المسند على المسند إليه، لأن معنى قولنا: زيد هو القائم، أن القيام مقصور على زيد لا يتجاوزه إلى عمرو، فالباء في قوله: فلتخصيصه بالمسند مثلها في قولهم: خصصت فلانا بالذكر، أي: ذكرته دون غيره، كأنك جعلته من بين الأشخاص مختصا بالذكر، أي منفردا به، والمعنى ههنا جعل المسند إليه من بين ما يصح اتصافه بكونه مسندا إليه مختصا بأن يثبت له المسند كما يقال في: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة:٥] معناه: نخصك بالعبادة ولا نعبد غيرك. وأما تقديمه: أي تقديم المسند إليه.

(فلكون ذكره أهم) ولا يكفي في التقديم مجرد ذكر الاهتمام، بل لابد من أن يبيّن أن الاهتمام من أي جهة وبأى سبب؛ فلذا فصله بقوله:

(إما لأنه) أي: تقديم المسند إليه.

(الأصل) لأنه المحكوم عليه ولابد من تحققه قبل الحكم؛ فقصدوا أن يكون في الذكر أيضا مقدما.

(ولا مقتضى للعدول عنه) أي: عن ذلك الأصل؛ إذ لو كان أمر يقتضي العدول عنه فلا يقدم كما في الفاعل، فإن مرتبة العامل التقدم على المعمول.

(وإما ليتمكن الخبر في ذهن السامع، لأن في المبتدأ تشويقا إليه) أي: الخبر.

(كقوله: [الخفيف]

والّذي حارَتِ البَرِيّةُ فِيهِ حَيَوَانٌ مُسْتَحْدَثٌ مِن جَمادِ[1]

---

(١)البيت لأبي العلاء المعري، من قصيدة من الخفيف يرثي بها فقيهاً حنفياً أولها:

غَيرُ مُجْدٍ فِي ملَّتِي واعتقادي ..... نَوحُ باكٍ وَلا ترنُّم شادي

وشبيهٌ صَوْتُ النَّعيِّ إذا قيسَ.. بصوتِ البشير في كل نادي

أبكَتْ تلكـــمُ الحمامة أم ....غَنَّتْ عَلى فرعِ غُصنُها المَيَّاد

صاحِ هدى قُبورُنا تملأُ ...الرُّحبَ فأين القُبورُ من عهَد عاد

وهي طويلة ومنها:

والفَتَى ظاعِنٌ ويَكفيهِ ظِلُّ السْـ...ـدْرِ ضَرْبَ الأطْنابِ والأوْتادِ

بانَ أمْر الإله وَاختلفَ النَّا ..... سُ فَدَاعٍ إلى ضَلالَ وَهادِي

وبعده البيت، وبعده:

فاللَّبيبُ اللَّبيبُ مَنْ لَيسَ..... يَغترُّ بِكونِ مَصيرهُ لِلفسادِ

يقول: تحيرت البرية في المعاد الجسماني والنشور الذي ليس بنفسائي، وفي أن أبدان الأموات كيف تحيا من الرفات، وبعضهم يقول به، وبعضهم ينكره، وبهذا تبين أن المراد بالحيوان المستحدث من الجماد ليس آدم عليه السلام، ولا ناقة صالح، ولا ثعبان موسى، عليهما السلام، إذ لا يناسب السياق.

وقال الإمام أبو محمد بن السيد البطليوسي حين شرح سقط الزندي هذا البيت: يريد أن الجسم موات بطبعه، وإنما يصير حساساً متحركاً باتصال النفس به، فإذا فارقته عند الموت عاد إلى طبعه، فالحياة للنفس جوهرية، وللجسم عرضية، فلذلك يعدم الجسم الحياة إذا فارقته النفس ولا تعدمها النفس.

يعني: تحيرت الخلائق في المعاد الجسماني والنشور الذي ليس بنفساني بدليل ما قبله:

بانَ أمْرُ الإلَهِ واختَلَفَ النّا سُ فَداعٍ إلى ضَلالٍ وَهَادِ

يعني: بعضهم يقول بالمعاد، وبعضهم لا يقول به.

(وأما التعجيل المسرة أو المساءة للتفاؤل) علة لتعجيل المسرة (أو التطير) علة لتعجيل المساءة (نحو: سعد في دارك) لتعجيل المسرة (والسفاح في دار صديقك) لتعجيل المساءة.

(وإما لإيهام أنه) أي: المسند إليه (لا يزول عن الخاطر) لكونه مطلوبا.

(أو أنه يستلذ به) لكونه محبوبا.

(أو لنحو ذلك) كإظهار تعظيمه أو تحقيره أو ما أشبه ذلك.

(قال عبد القاهر وقد يقدم) المسند إليه.

(ليفيد) التقديم (تخصيصه بالخبر الفعلي) أي: لقصرا الخبر الفعلى عليه.

(إن ولي) المسند إليه (حرف النفي) أي: وقع بعدها بلا فصل.

(نحو: ما أنا قلت هذا، أي: لم أقله مع أنه مقول لغيري) فالتقديم يفيد نفي الفعل عن المتكلم، وثبوته لغيره على الوجه الذي نفي عنه من العموم أو الخصوص، ولا يلزم ثبوته لجميع من سواك، لأن التخصيص ههنا إنما هو بالنسبة إلى من توهم المخاطب اشتراكك معه في القول أو انفرادك به دونه.

= والشاهد فيه: تقديم المسند إليه على المسند لتمكن الخبر في ذهن السامع لأن في المبتدإ تشويقاً إليه.

وأبو العلاء: هو أحمد بن عبد الله بن سليمان المعري التنوخي، من أهل معرة النعمان، العالم المشهور، صاحب التصانيف المشهورة، ولد يوم الجمعة عند مغيب الشمس لثلاث بقين من شهر ربيع الأول سنة ثلاث وستين وثلثمائة بالمعرة، وجدر في السنة الثالثة من عمره فعمي منه، وكان يقول: لا أعرف من الألوان إلا الأحمر، لني ألبست في الجدري ثوباً مصبوغاً بالعصفر، لا أعقل غير ذلك.

وعن ابن غريب الأيادي أنه دخل مع عمه على أبي العلاء يزوره، فوجده قاعداً على سجادة لبد وهو شيخ فانٍ، قال: فدعا لي ومسح على رأسي، قال: وكأني أنظر إليه الساعة وإلى عينيه إحداهما نادرة والأخرى غائرة جداً، وهو مجدور الوجه نحيف الجسم. وانظر معاهد التنصيص ١ / ٥٣.

(ولهذا) أي: ولأن التقديم يفيد التخصيص ونفي الحكم عن المذكور، مع ثبوته للغير.

(لم يصح ما أنا قلت) هذا (ولا غيري).

لأن مفهوم ما أنا قلت ثبوت قائلية هذا القول لغير المتكلم، ومنطوق لا غيري نفيها عنه وهما متناقضان.

(ولا ما أنا رأيت أحدا) لأنه يقتضي أن يكون إنسان غير المتكلم، قد رأى كل أحد من الإنسان لأنه قد نفي عن المتكلم الرؤية على وجه العموم في المفعول، فيجب أن يثبت لغيره على وجه العموم في المفعول ليتحقق تخصيص المتكلم بهذا النفي.

(ولا ما أنا ضربت إلا زيدا) لأنه يقتضي أن يكون إنسان غيرك قد ضرب كل أحد سوى زيد؛ لأن المستثنى منه مقدر عام وكل ما نفيته عن المذكور على وجه الحصر يجب ثبوته لغيره تحقيقا لمعنى الحصر أن عاما فعام وإن خاصا فخاص. وفي هذا المقام مباحث نفيسة وشحنا بها في الشرح.

(وإلا) أي: وإن لم يل المسند إليه حرف النفي بأن لا يكون في الكلام حرف النفي أو يكون حرف النفي متأخرا عن المسند إليه.

(فقد يأتي) التقديم (للتخصيص) ردا (على من زعم أنفراد غيره) أي: غير المسند إليه المذكور (به) أي: في الخبر الفعلي (أو) زعم (مشاركته) أي: مشاركة الغير (فيه) أي: في الخبر الفعلي.

(نحو: أنا سعيت في حاجتك) لمن زعم انفراد الغير بالسعي، فيكون قصر قلب أو زعم مشاركته لك في السعي، فكيون قصر أفراد.

(ويؤكد على الأول) أي: على تقدير كونه ردًا على من زعم أنفراد الغير.

(بنحو لا غيري) مثل لا زيد ولا عمرو ولا من سواي؛ لأنه الدال صريحا على نفي شبهة لأن الفعل صدر عن الغير.

(و) يؤكد (على الثاني) أي: على تقدير كونه ردا على من زعم المشاركة.

(بنحو وحدي) مثل منفردا أو متوحدا أو غير مشارك أو غير ذلك؛ لأنه الدال صريحا على إزالة شبهة اشتراك الغير في الفعل والتأكيد إنما يكون لدفع شبهة خالجت قلب السامع.

(وقد يأتي لتقوية الحكم) وتقريره في ذهن السامع دون التخصيص.

(نحو: هو يعطي الجزيل) قصدا إلى تحقيق أنه يفعل إعطاء الجزيل وسيرد عليك تحقيق معنى التقوى.

(وكذا إذا كان الفعل منفيا) فقد يأتي التقديم للتخصيص، وقد يأتي للتقوى. فالأول نحو: أنت ما سعيت في حاجتي قصدا إلى تخصيصه لعدم السعي. والثاني :

(نحو: أنت لا تكذب) وهو لتقوية الحكم المنفي. وتقريره.

(فإنه أشد لنفي الكذب من لا تكذب) لما فيه من تكرار الإسناد المفقود في لا تكذب، واقتصر المصنف على مثال التقوى ليفرع عليه التفرقة بينه وبين تأكيد المسند إليه كما أشار إليه بقوله.

(وكذا من لا تكذب أنت) يعني أنه أشد لنفي الكذب من لا تكذب أنت مع أن فيه تأكيدا.

(لأنه) أي: لأن لفظ أنت أو لأن لفظ لا تكذب أنت.

(لتأكيد المحكوم عليه) بأنه ضمير المخاطب تحقيقا وليس الإسناد إليه على سبيل السهو أو التجوز أو النسيان.

(لا) لتأكيد (الحكم) لعدم تكرر الإسناد وهذا الذي ذكر من أن التقديم للتخصيص تارة وللتقوى أخرى إذا بنى الفعل على معرف.

(وإن بنى الفعل على منكر أفاد) التقديم.

(تخصيص الجنس أو الواحد به) أي: بالفعل.

(نحو: رجل جاءني، أي: **لا امرأة**) فيكون تخصيص جنس.

(أو رجلان) فيكون تخصيص واحد وذلك أن اسم الجنس حامل لمعنيين الجنسية والعدد المعين أعني الواحد أن كان مفردا أو الاثنين إن كان مثنى، والزائد عليه إن كان جمعا، فاصل النكرة المفردة أن تكون لواحد من الجنس، فقد يقصد به الواحد فقط والذى يشعر به كلام الشيخ في "دلائل الإعجاز" أن لا فرق بين المعرفة والنكرة في أن البناء عليه قد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوى.

(ووافقه) أي: عبد القاهر.

(السكاكي على ذلك) أي: على أن التقديم يفيد التخصيص لكن خالفه في شرائط وتفاصيل؛ فإن مذهب الشيخ أنه إن ولي حرف النفي فهو للتخصيص قطعا، وإلا فقد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوى مضمرا كان الاسم أو مظهرا معرفا كان أو منكرا مثبتا كان الفعل أو منفيا.

ومذهب السكاكي أنه إن كان نكرة فهو للتخصيص؛ إن لم يمنع منه مانع وإن كان معرفة فإن كان مظهرا فليس إلا للتقوي، وإن كان مضمرا فقد يكون للتقوي، وقد يكون للتخصيص من غير تفرقة بين ما يلي حرف النفي وغيره. وإلى هذا أشار بقوله:

(إلا أنه) أي: السكاكي.

(قال: التقديم يفيد الاختصاص إن جاز تقدير كونه) أي: المسند إليه.

(في الأصل مؤخرا على أنه فاعل معنى فقط) لا لفظا.

(نحو: أنا قمت) فإنه يجوز أن يقدر أن أصله قمت أنا فيكون أنا فاعلا معنى تأكيدا لفظا.

(وقدر) عطف على جاز يعني أن إفادة التخصيص مشروط بشرطين؛ أحدهما: جواز التقدير. والآخر: أن يعتبر ذلك، أي: يقدر أنه كان في الأصل مؤخرا.

(وإلا) أي: وإن لم يوجد الشرطان (فلا يفيد) التقديم (إلا تقوى الحكم) سواء.

(جاز) تقدير التأخير (كما مر) في نحو: أنا قمت.

(ولم يقدر أو لم يجز) تقدير التأخير أصلا.

(نحو: زيد قام) فإنه لا يجوز أن يقدر أن أصله: قام زيد فقدم لما سنذكره. ولما كان مقتضى هذا الكلام أن لا يكون نحو: رجل جاءني مفيدا للتخصيص؛ لأنه إذا أخر فهو فاعل لفظا لا معنى استثناه السكاكي، وأخرجه من هذا الحكم بأن جعله في الأصل مؤخرا على أنه فاعل معنى لا لفظا بأن يكون بدلا من الضمير الذي هو فاعل لفظا لا معنى وهذا معنى قوله.

(واستثنى) السكاكي.

(المنكر بجعله من باب: ﴿وَأَسَرُّواْ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [الأنبياء:٣]، أي: على القول بالإبدال من الضمير) يعني: قدر بأن أصل رجل جاءني جاءني رجل على أن رجل ليس بفاعل، بل هو بدل من الضمير في جاءني، كما ذكر في قوله تعالى: ﴿ وَأَسَرُّواْ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾ أن الواو فاعل والذين ظلموا بدل منه: وإنما جعله من هذا الباب.

(لئلا ينتفى التخصيص إذ لا سبب له) أي: للتخصيص.

(وسواه) أي: سوى تقدير كونه مؤخرا في الأصل على أنه فاعل معنى ولولا أنه مخصص لما صح وقوعه مبتدأ.

(بخلاف المعرف) فإنه يجوز وقوعه مبتدأ من غير اعتبار التخصيص، فلزم ارتكاب هذا الوجه البعيد في المنكر دون المعرف.

فإن قيل: فلزمه ابراز الضمير في مثل: تجاءني رجلان، وجاؤني رجال، والاستعمال بخلاف؟

قلنا: ليس مراده أن المرفوع في قولنا: جاءني رجل، بدل لافاعل، فإنه مما لا يقول به عاقل فضلا عن فاضل، بل المراد أن المرفوع في مثل قولنا: رجل جاءني أن يقدر، أن الأصل: جاءني رجل على أن رجلا بدل لا فاعل، ففي مثل: رجال جاؤني يقدر أن الأصل جاؤني رجال فليتأمل.

(ثم قال) السكاكي.

(وشرطه) أي: وشرط كون المنكر من هذا الباب، واعتبار التقديم والتأخير فيه.

(إذا لم يمنع من التخصيص مانع كقولك: رجل جاءني على ما مر) أن معناهك رجل جاءني لا امرأة أو لا رجلان.

(دون قولهم: شر أهر ذا ناب) فإن فيه مانعا من التخصيص.

(اما على تقدير الأول) يعني: تخصيص الجنس.

(فلا متناع أن يراد أن: المهر شر لا خير) لأن المهر لا يكون إلا شرا. وأما على.

(الثاني) يعني: تخصيص الواحد.

(فلنبوه عن مظان استعماله) أي: لنبو تخصيص الواحد عن مواضع استعمال هذا الكلام، لأنه لا يقصد به أن المهر شر لا شران وهذا ظاهر.

(وإذا قد صرح الأئمة بتخصيصه حيث تأولوه بما أهر ذا ناب إلا شرا فالوجه) أي: وجه الجمع بين قولهم بتخصيصه، وقولنا بالمانع من التخصيص.

(تفظيع شأن الشربه بتنكيره) أي: جعل التنكير للتعظيم والتهويل ليكون المعنى شر عظيم فظيع أهر ذا ناب لا شر حقير، فيكون تخصيصا نوعيا، والمانع إنما كان من تخصيص الجنس أو الواحد.

(وفيه) أي: فيما ذهب إليه السكاكي.

(نظر إذ الفاعل اللفظي والمعنوي) كالتأكيد والبدل.

(سواء في امتناع التقديم ما بقيا على حالهما) أي: ما دام الفاعل فاعلا والتابع تابعا بل امتناع تقديم التابع أولى.

(فتجويز تقديم المعنوي دون اللفظ تحكم) وكذا تجويز الفسخ في التابع دون الفاعل تحكم؛ لأن امتناع تقديم الفاعل هو إنما كونه فاعلا وإلا فلا امتناع في أن يقال في نحو: زيد قام، أنه كان في الأصل: قام زيد فقدم زيد وجعل مبتدأ.

كما يقال في جرد قطيفة إن جردا كان في الأصل صفة، فقدم وجعل مضافا، وامتناع تقديم التابع حال كونه تابعا مما أجمع عليه النحاة إلا في ضرورة الشعر، فمنع هذا مكابرة والقول بأن في حالة تقديم الفاعل ليجعل مبتدأ يلزم خلو الفعل عن الفاعل وهو محال بخلاف الخلو عن التابع فاسد، لأن هذا اعتبار محض.

(ثم لا نسلم انتفاء التخصيص) في نحو: رجل جاءني.

(لو لا تقدير التقديم لحصوله) أي: التخصيص.

(بغيره) أي: بغير تقديم التقديم.

(كما ذكره) السكاكي من التهويل وغيره كالتحقير والتكثير والتقليل.

والسكاكى وإن لم يصرح بأن لا سبب للتخصيص سواه لكن لزم ذلك من كلامه حيث قال: إنما يرتكب ذلك الوجه البعيد عند المنكر لفوات شرط الابتداء. ومن العجائب أن السكاكي إنما ارتكب في مثل: رجل جاءني ذلك الوجه البعيد لئلا يكون المبتدأ نكرة محضة. وبعضهم يزعم أنه عند السكاكي بدل مقدم لا مبتدأ، وأن الجملة فعلية لا اسمية.

ويتمسك في ذلك بتلويحات بعيدة من كلام السكاكي وبما وقع من السهو للشارح العلامة في مثل: زيد قام، وعمرو قعد، أن المرفوع يحتمل أن يكون بدلا مقدما ولا يلتفت إلى تصريحاتهم بامتناع تقديم التوابع حتى قال الشارح العلامة في هذا المقام: أن الفاعل هو الذي لا يتقدم بوجه ما، وأما التوابع فتحتمل التقديم على طريق الفسخ، وهو أن يفسخ كونه تابعا ويقدم، وإما لا على طريق الفسخ فيمتنع تقديمها أيضا لاستحالة تقديم التابع على المتبوع من حيث هو تابع فافهم.

(ثم لا نسلم امتناع أن يراد المهر شر لا خير) كيف وقد قال الشيخ عبد القاهر: قدم شر لا المعنى أن الذي أهره من جنس الشر لا من جنس الخير.

(ثم قال) السكاكي.

(ويقرب من) قبيل.

(هو قام زيد قائم في التقوى لتضمنه) أي: لتضمن قائم.

(الضمير) مثل: قام، فيحصل للحكم تقوى.

(وشبهه) أي: شبه السكاكي مثل قائم المتضمن للضمير.

(بالخالى عنه) أي: عن الضمير من جهة.

(عدم تغيره في التكلم والخطاب والغيبة) نحو: أنا قائم، وأنت قائم، وهو قائم، كما لا يتغير الخالى عن الضمير نحو: أنا رجل، وأنت رجل، وهو رجل. وبهذا الاعتبار قال: يقرب، ولم يقل نظيره.

وفى بعض النسخ: وشبهه بلفظ الاسم مجرورا عطفا على تضمنه، يعني: أن قوله يقرب مشعر بأن فيه شيئا من التقوى، وليس مثل التقوى في زيد قام، فالأول لتضمنه الضمير ،والثاني لشبهه بالخالى عن الضمير.

(ولهذا) أي: ولشبهه بالخالى عن الضمير.

(لم يحكم بأنه) أي: مثل قائم مع الضمير، وكذا مع فاعله الظاهر أيضا.

(جملة ولا عومل) قائم مع الضمير.

(معاملتها) أي: معاملة الجملة.

(في البناء) حيث أعرب في مثل رجل قائم ورجل قائم.

(ومما يرى تقديمه) أي: من المسند إليه الذي يرى تقديمه على المسند.

(كاللازم لفظ مثل وغير) إذا استعملا على سبيلا الكناية.

(في نحو: مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود، بمعنى: أنت لا تبخل وأنت تجود من غير إرادة تعريض بغير المخاطب) بأن يراد بالمثل والغير إنسان آخر مماثل للمخاطب أو غير مماثل، بل المراد نفي البخل عنه على طريق الكناية، لأنه إذا نفي عمن كان على صفته من غير قصد إلى مماثل، لزم نفيه عنه، وإثبات الجود له بنفيه عن غيره، مع اقتضائه محلا يقوم به.

وإنما يرى التقديم في مثل هذه الصورة كاللازم (لكونه) أي: التقديم.

(أعون على المراد بهما) أن بهذين التركيبين لأن الغرض منهما إثبات الحكم بطريق الكناية التي هي أبلغ من التصريح والتقديم لإفادته التقوى أعون على ذلك، وليس معنى قوله كاللازم أنه قد يقدم وقد لا يقدم، بل المراد أنه كان مقتضى القياس أن يجوز التأخير لكن لم يرد الاستعمال إلا على التقديم كما نص عليه الشيخ في "دلائل الإعجاز".

(قيل: وقد يقدم) المسند إليه المعسور بكل على المسند المقرون بحرف النفي.

(لأنه) إلى التقديم (دال على العموم) أي: على نفي الحكم عن كل فرد من أفراد ما أضيف إليه لفظ كل.

(نحو: كل إنسان لم يقم) فإنه يفيد نفي القيام عن كل واحد من أفراد الإنسان.

(بخلاف ما لو أخر نحو: لم يقم كل إنسان، فإنه يفيد نفي الحكم عن جملة الأفراد لا عن كل فرد) فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول النفي والتأخير لا يفيد إلا سلب العموم ونفى الشمول، وذلك -أي كون التقديم- مفيدا للعموم دون التأخير.

(لئلا يلزم ترجيح التأكيد) وهو أن يكون لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل قبله.

(على التأسيس) وهو أن يكون لإفادة معنى جديد مع أن التأسيس راجح لأن الإفادة خير من الاعادة.

وبيان لزوم ترجيح التأكيد على التأسيس إما في صورة التقديم فلأن قولنا: إنسان لم يقم موجبة مهملة، أما الايجاب فلأنه حكم فيها بثبوت عدم القيام لإنسان لا بنفي القيام عنه، لأن حرف السلب وقع جزأ من المحمول. وأما الإهمال فلأنه لم يذكر فيها ما يدل على كمية أفراد الموضوع مع أن الحكم فيها على ما صدق عليه الإنسان، وإذا كان إنسان لم يقم موجبة مهملة يجب أن يكون معناه نفي القيام عن جملة الأفراد، لاعن كل فرد.

(لأن الموجبة المهملة المعدولة المحمولة في قوة السالبة الجزئية) عند وجود الموضوع نحو: لم يقم بعض الإنسان بمعنى أنهما متلازمان في الصدق، لأنه قد حكم في المهملة بنفي القيام عما صدق عليه الإنسان أعم من أنه يكون جميع الأفراد أو بعضها وأياما كان يصدق

نفي القيام عن البعض، وكلما صدق نفي القيام عن البعض صدق نفيه عما صدق عليه الإنسان في الجملة فهي في قوة السالبة الجزئية.

(المستلزمة نفي الحكم عن الجملة) لأن صدق السالبة الجزئية الموجودة الموضوع إما بنفي الحكم عن كل فرد أو نفيه عن البعض مع ثبوته للبعض. وأياما كان يلزمها نفي الحكم عن جملة الأفراد.

(دون كل فرد) لجواز أن يكون منفيا عن البعض ثابتا للبعض الآخر، وإذا كان إنسان لم يقم بدون كل معناه نفي القيام عن جملة الأفراد لا عن كل فرد، فلو كان بعد دخول كل أيضا معناه كذلك كان كل لتأكيد المعنى الأول فيجب أن يحمل على نفي الحكم عن كل فرد؛ ليكون كل لتأسيس معنى آخر ترجيحا للتأسيس على التأكيد. وأما في صورة التأخير فلأن قولنا: لم يقم إنسان، سالبة مهملة لا سور فيها.

(والسالبة المهملة في قوله السالبة الكلية المقتضية للنفي عن كل فرد) نحو: لا شيء من الإنسان بقائم، ولما كان هذا مخالفا لما عندهم من أن المهملة في قوة الجزئية بينه بقوله.

(لورود موضوعها) أي: موضوع المهملة.

(في سياق النفي) حال كونه نكرة غير مصدرة بلفظ كل فإنه يفيد نفي الحكم عن كل فرد، وإذا كان لم يقم إنسان بدون كل معناه نفي القيام عن كل فرد، فلو كان بعد دخول كل أيضا كذلك كان كل لتأكيد المعنى الأول، فيجب أن يحمل على نفي القيام عن جملة الأفراد؛ ليكون كل لتأسيس معنى آخر. وذلك لأن لفظ كل في هذا المقام لا يفيد إلا أحد هذين المعنين فعند انتفاء أحدهما يثبت الآخر ضرورة. والحاصل أن التقديم بدون كل لسلب العموم ونفى الشمول والتأخير لعموم السلب وشمول النفي، فبعد دخول كل، يجب أن يعكس هذا، ليكون كل للتأسيس الراجح دون التأكيد المرجوح.

(وفيه نظر؛ لأن النفي عن الجملة في الصورة الأولى) يعني: الموجبة المهملة المعدولة المحمول نحو: إنسان لم يقم (وعن كل فرد في) الصورة (الثانية) يعني السالبة المهملة نحو: لم يقم إنسان.

(إنما أفاده الإسناد إلى ما أضيف إليه كل) وهو لفظ إنسان.

(وقد زال ذلك) الإسناد المفيد لهذا المعنى.

(بالإسناد إليها) أي: إلى كل لأن إنسانا صار مضافا إليه فلم يبق مسندا إليه.

(فيكون) أي: على تقدير أن يكون الإسناد إلى كل أيضا، مفيدا للمعنى الحاصل من الإسناد إلى إنسان يكون كل.

(تأسيسا لا تأكيدا) لأن التأكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيده لفظ آخر، وهذا ليس كذلك لأن هذا المعنى حينئذ إنما أفاده الإسناد إلى لفظ كل لا شيء آخر حتى يكون كل تأكيدا له.

وحاصل هذا الكلام: أنا لا نسلم أنه لو حمل الكلام بعد دخول كل على المعنى الذي حمل عليه قبل كل كان كل للتأكيد.

ولا يخفى أن هذا إنما يصح على تقدير أن يراد به التأكيد الاصطلاحي، أما لو أريد بذلك أن يكون كل لإفادة معنى كل حاصلا بدونه، فاندفاع المنع ظاهر وحينئذ يتوجه ما أشار إليه بقوله:

(ولأن) الصورة (الثانية) يعني: السالبة المهملة نحو: لم يقم إنسان.

(إذا أفادت النفي عن كل فرد فقد أفادت النفي عن الجملة فإذا حملت) كل.

(على الثاني) أي: على إفادة النفي عن جملة الأفراد حتى يكون معنى: لم يقم كل إنسان، نفي القيام عن الجملة لا عن كل فرد (لا يكون) كل.

(تأسيسا) بل تأكيدا، لأن هذا المعنى كان حاصلا بدونه، وحينئذ فلو جعلنا لم يقم كل إنسان لعموم السلب مثل لم يقم إنسان لم يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس؛ إذ لا تأسيس أصلا بل إنما لزم ترجيح أحد التأكيدين على الآخر.

وما يقال: أن دلالة لم يقم إنسان على النفي عن الجملة بطريق الالتزام، ودلالة لم يقم كل إنسان عليه بطريق المطابقة فلا يكون تأكيدا.

ففيه نظر؛ إذ لو اشترط في التأكيد اتحاد الدلالتين لم يكن حينئذ كل إنسان لم يقم على تقدير كونه لنفي الحكم عن الجملة تأكيدا؛ لأن دلالة إنسان لم يقم على هذا المعنى التزام.

(ولأن النكرة المنفية إذا عمت كان قولنا: لم يقم إنسان سالبة كلية لا مهملة) كما ذكره هذا القائل؛ لأن قد بين فيها أن الحكم مسلوب عن كل واحد من الأفراد والبيان لابد له من مبين. ولا محالة ههنا شيء يدل على أن الحكم فيها على كلية أفراد الموضوع، ولا نعني بالسور سوى هذا، وحينئذ يندفع ما قيل سماها مهملة باعتبار عدم السور.

(وقال عبد القاهر إن كانت) كلمة.

(كل داخلة في حيز النفي بأن أخرت عن أداته) سواء كانت معمولة لأداة النفي أولا وسواء كان الخبر فعلا.

(نحو: [الرمل]

ما كُلُّ ما يَتَمَنّى المَرءُ يُدرِكُهُ تَجري الرِياحُ بِما لا تَشتَهي السُفُنُ[1]

---

(١)قائله المتنبي، من قصيدة من البسيط يمدح بها كافوراً الأخشيدي صاحب مصر ولم ينشدها له، وكان اتصل به أقواماً نعوه في مجلس سيف الدولة، وأولها:

بِمَ التعلّلُ لا أهلٌ ولا وطنٌ ..... ولا نديمٌ ولا كأسٌ ولا سكنُ
أريدُ من زَمني ذا أن يبلغَني ..... ما ليسَ يبلغُهُ في نفسه الزمنُ
لا تلقَ دهرَكَ إلا غيرَ مكترثٍ ... ما دام يَصْحَبُ فيه رُوحَكَ البدنُ
فما يدومُ سرورُ ما سُرِرْتَ به ..... ولا يَرُدُّ عليكَ الفائتَ الحَزَنُ
مما أضرَّ بأهل العشقِ أنهمُ ..... هَوَوْا وما عرَفوا الدنيا وما فطِنوا
تفني عيونُهُم دمعاً وأنفُسُهم ..... في إثرِ كلِّ قبيح وجهُه حسَنُ
تحمّلوا حملتكم كل ناجيةٍ ..... فكلُّ بَيْنٍ عليّ اليومَ مؤتمَنُ
ما في مَوادجكم من مُهجتِي عِوَض.. إن مُتُّ شوقاً ولا فيها لها ثمنُ
يا من نُعِيتُ على بعدٍ بمجلسه ..... كلٌّ بِما زعم الناعونَ مرتهَنُ
كم قد قُتِلت وكم قدمُتُّ عندكم .. ثم انتفضت فزال القبر والكفنُ

أو غير فعل نحو قولك: ما كل متمنى المرء حاصلا.

(أو معمولة للفعل المنفي). الظاهر أنه عطف على داخلة، وليس بسديد لأن الدخول في حيز النفي شامل لذلك.

وكذا لو عطفتها على أخرت بمعنى أو جعلت معمولة؛ لأن التأخير عن أداة النفي أيضا شامل له. اللهم إلا أن يخصص التأخير بما إذا لم تدخل الأداة على فعل عامل في كل على ما يشعر به المثال والمعمول.

(أعم) من أن يكون فاعلا أو مفعولا أو تأكيدا لأحدهما أو غير ذلك.

(نحو: ما جاءني القوم كلهم) في تأكيد الفاعل.

(أو ما جاءني كل القوم) في الفاعل وقدم التأكيد على الفاعل لأن كلا أصل فيه.

(أو لم أخذ كل الدراهم) في المفعول المتأخر.

(أو كل الدراهم لم أخذ) في المفعول المتقدم وكذا لم أخذ الدراهم كلها، أو الدراهم كلها لم أخذ ففي جميع هذه الصور.

(توجه النفي إلى الشمول خاصة) لا إلى أصل الفعل.

(وأفاد) الكلام.

=

قد كان شاهَدَ دفني قبل قولهم ..... جماعةٌ ثم ماتوا قبل مَنْ دَفنوا
ما كُلّ ما يتمنىَّ المرء يُدرِكهُ .. تَجري الرِّياحُ بِما لا تشتهي السفنُ

وهي طويلة بديعة.

والشاهد في البيت: أن كل إذا تأخرت عن أداة النفي سواء كانت معمولة لها أولاً، وسواء كان الخبر فعلاً كما في البيت أو غير فعل، توجه النفي إلى الشمول خاصة، لا إلى أصل الفعل، وأفاد الكلام ثبوت الفعل أو الوصف لبعض ما أضيف إليه كل إن كانت في المعنى فاعلاً للفعل أو الوصف الذي حل عليها، أو عمل فيها أو تعلق الفعل أو الوصف ببعض إن كانت كل في المعنى مفعولاً للفعل أو الوصف المحمول عليها أو العامل فيها.

ومعنى شطر البيت مأخوذ من قول طرفة بن العبد البكري من الطويل:

فيا لك من ذي حجةٍ حيل دونها .. وما كل ما يهوى امرؤ هو نائله.

(ثبوت الفعل أو الوصف لبعض) مما أضيف إليه كل إن كانت كل في المعنى فاعلا للفعل أو الوصف المذكور في الكلام (أو) أفاد (تعلقه) أي: تعلق الفعل أو الوصف.

(به) أي: ببعض مما أضيف إليه كل إن كان كل في المعنى مفعولا للفعل أو الوصف. وذلك بدليل الخطاب وشهادة الذوق والاستعمال، والحق أن هذا الحكم أكثري لا كلي بدليل قوله تعالى: ﴿ وَاللهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ﴾ [الحديد: ٢٣] ﴿ وَاللهُ لاَ يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾ [البقرة: ٢٧٦] ﴿ وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ ﴾ [القلم: ١٠].

(وإلا) أي: وإن لم تكن داخلة في حيز النفي بأن قدمت على النفي لفظا ولم تقع معمولة للفعل المنفي.

(عم) النفي كل فرد مما أضيف إليه كل وأفاد نفي أصل الفعل عن كل فرد.

(كقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما قال له ذو اليدين) اسم واحد من الصحابة.

(أَقُصِرَتِ الصَّلَاةُ؟) بالرفع فاعل اقصرت.

(أَمْ نَسِيتَ؟) يا رسول الله.

("كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ"[1]) هذا قول النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم. والمعنى لم يقع واحد من القصر والنسيان على سبيل شمول النفي وعمومه لوجهين:

أحدهما: أن جواب أم إما بتعيين أحد الأمرين أو بنفيهما جميعا تخطئة للمستفهم، لا بنفي الجمع بينهما لأنه عارف بأن الكائن أحدهما.

والثاني: ما روي أنه لما قال النبي عليه السلام: "كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ" قال له ذو اليدين: بل بعض ذلك قد كان، ومعلوم أن الثبوت للبعض إنما ينافي النفي عن كل فرد، لا النفي عن المجموع.

(وعليه) أي: على عموم النفي عن كل فرد.

(قوله) أي: قول أبي النجم: [الرجز]

---

(١) أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة (٥٧٥)، والنسائي (١٢٢٦)، وأحمد في مسنده (٩٦٠٩).

(قَد أَصبَحَت أُمُّ الخَيارِ تَدَّعي عَلَيَّ ذَنباً كُلُّهُ لَم أَصنَعِ)[1]

برفع كله على معنى لم أصنع شيئا مما تدعيه على من الذنوب ولإفادة هذا المعنى عدل عن النصب المستغنى عن الإضمار إلى الرفع المفتقر إليه أي لم أصنعه.

(وأما تأخيره) أي: تأخير المسند إليه.

(فلاقتضاء المقام تقديم المسند) وسيجيء بيانه.

(هذا) أي: الذي ذكر من الحذف والذكر والإضمار وغير ذلك في المقامات المذكورة.

(كله مقتضى الظاهر) من الحال.

(وقد يخرج الكلام على خلافه) أي: على خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال إياه.

(فيوضع المضمر موضع المظهر كقولهم نعم رجلا) زيد.

(مكان نعم الرجل زيد) فإن مقتضى الظاهر في هذا المقام هو الإظهار دون الإضمار لعدم تقدم ذكر المسند إليه وعدم قرينة تدل عليه، وهذا الضمير عائد إلى متعقل معهود في الذهن والتزم تفسيره بنكرة ليعلم جنس المتعقل وإنما يكون هذا من وضع المضمر موضع المظهر.

(في أحد القولين) أي: قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف وأما من يجعله مبتدأ ونعم رجلا خبره فيحتمل عنده أن يكون الضمير عائدا إلى المخصوص وهو مقدم تقديرا ويكون التزام أفراد الضمير حيث لم يقل نعما ونعموا من خواص هذا الباب لكونه من الأفعال الجامدة.

---

(١)هذه الأبيات لأبي النجم العجلي، من قصدية من الرجز، وهذه أولها، وبعدها:

مِنْ أَنْ رَأَتْ رَأسي كَرأسِ الأصلعِ
مَيَّزَ عَنْه قُنْزَعـــــاً عَنْ قُنْزَعِ
جَذْبُ اللَّيالي أبْطئي أوْ أسْـــرعي
أفْنَاهُ قِيـــلُ اللهِ للشَّمْسِ اطْلُعِي

وأم الخيار هذه زوجته، والشاهد فيه أن كل إذا تقدمت على النفي لفظاً ولم تقع معمولة للفعل المنفي عم النفي كل فرد مما أضيف إليه كل، وأفاد نفي أصل الفعل عن كل فرد، ومن ثم أتى بكل مرفوعة عادلاً عن نصبها الغير المحتاج إلى تقدير ضمير، لأنه لا يفيد نفي عموم ما ادعته أم الخيار عليه، والله أعلم.

(وقولهم هو أو هي زيد عالم مكان الشأن أو القصة) فالإضمار فيه أيضا على خلاف مقتضى الظاهر لعدم التقدم.

واعلم أن الاستعمال على أن ضمير الشأن إنما يؤنث إذا كان في الكلام مؤنث غير فضلة، فقوله هي زيد عالم مجرد قياس ثم علل وضع المضمر موضع المظهر في البابين بقوله.

(ليتمكن ما يعقبه) أي: يعقب الضمير أي يجيء على عقبه.

(في ذهن السامع لأنه) أي: السامع.

(إذا لم يفهم منه) أي: من الضمير.

(معنى انتظره) أي: انتظر السامع ما يعقب الضمير ليفهم منه معنى فيتمكن بعد وروده فضل تمكن؛ لأن المحصول بعد الطلب أعز من المنساق بلا تعب. ولا يخفى أن هذا لا يحسن في باب نعم؛ لأن السامع ما لم يسمع المفسر لم يعلم أن فيه ضميرا فلا يتحقق فيه التشوق والانتظار.

(وقد يعكس) وضع المضمر موضع المظهر أي يوضع المظهر موضع المضمر.

(فإن كان) المظهر الذي وضع موضع المضمر.

(اسم إشارة فلكمال العناية بتمييزه) أي: تميز المسند إليه.

(لاختصاصه بحكم بديع) كقوله.

(وجاهل تلقاه مرزوقا

هذا الذي ترك الأوهام حائرة وصير العالم النحـــــرير)

أي المتقن، من نحر الأمور علما، أي: أتقنها.

(زنديقا)[1] كافرا نافيا للصانع العدل الحكيم، فقوله هذا إشارة إلى حكم سابق غير محسوس، وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا، فكان القياس فيه الإضمار فعدل إلى اسم الإشارة لكمال العناية بتمييزه ليرى السامعين أن هذا الشيء المتميز المتعين هو الذي له الحكم العجيب وهو جعل الأوهام حائرة والعالم النحرير زنديقا فالحكم البديع هو الذي أثبت للمسند إليه المعبر عنه باسم الإشارة.

(أو التهكم) عطف على كمال العناية.

(بالسامع كما إذا كان) السامع.

(فاقد البصر) أو لا يكون ثمة مشار إليه أصلا.

(أو النداء على كمال بلادته) أي: بلادة السامع بأنه لا يدرك غير المحسوس.

---

(١) الأبيات كاملة:

كم عاقل عاقل أعْيتْ مذاهبهُ ..... وجاهل جاهل تلقاهُ مَرْزوقا

هذا الذي تركَ الأوهام حائرةً ..... وصير العالم النِّحريرَ زِنديقاً

البيتان لابن الراوندي، من البسيط، وقبلهما:

سُبحان مَنْ وضع الأشياء مَوضِعَها .. وفَرقَ العزَّ والإذْلال تفريقا

وعاقل الثاني صفة لعاقل الأول بمعنى كامل العقل متناهٍ فيه، كما يقال مررت برجل رجل، أي كامل في الرجولية، ومعنى أعيت مذاهبه أعجزته وصعبت عليه طرق معايشه، والنحرير بكسر النون الحاذق الماهر العاقل المجرب المتقن الفطن البصير بكُ شيء لأنه ينحر العلم نحراً، والزنديق بكسر الزاي من الثنوية أو القائل بالنور والظلمة، أو من لا يؤمن بالآخرة وبالربوبية، أو من يبطن الكفر ويظهر الإيمان، أو هو معرب زن دين أي دين المرأة.

والشاهد فيه: وضع المظهر الذي هو اسم الإشارة موضع المضمر لكمال العناية بتمييز المسند إليه لاختصاصه بحكم بديع عجيب الشأن، وهو هنا جعل الأوهام حائرة والعالم المتقن زنديقاً.

وما أحسن قول الحكيم أبي بكر الخسروي السرخسي، وهو كالرد على قول ابن الراوندي من السريع:

عجبت من ربّي وربي حكيم .. أن يَحرِم العاقل فضل النعيمْ

ما ظلَم الباري ولكنـــــه ..... أراد أن يُظْهِرَ عجز الحكيمْ

وقول أبي الطيب غاية في هذا الباب، وهو من الطويل:

وما الجمع بين الماء والنار في يدٍ .. بأصْعَبَ من أن أجمع الجدّ والفَهْمَا.

(أو) على كمال.

(فطانته) بأن غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس.

(أو ادعاء كمال ظهوره) أي: ظهور المسند إليه.

(وعليه) أي: على وضع اسم الإشارة موضع المضمر لادعاء كمال الظهور.

(من غير هذا الباب) أي: باب المسند إليه.

(تعاللت) أي: أظهرت العلة والمرض.

(كى أشجى) أي: أحزن من شجى بالكسر أي صار حزينا لا من شجى العظم بمعنى نشب في حلقه .[الطويل]

(وما بك علة تريدين قتلي قد ظفرت بذلك)

أي: بقتلي.

(كان مقتضى الظاهر أن يقول به لأنه ليس) بمحسوس فعدل إلى ذلك إشارة إلى أن قتله قد ظهر ظهور المحسوس.

(وإن كان) المظهر الذي وضع موضع المضمر.

(غيره) أي: غير اسم الإشارة.

(فلزيادة التمكن) أي: جعل المسند إليه متمكنا عند السامع.

(نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ ﴿١﴾ اللهُ الصَّمَدُ﴾ [الإخلاص:١]) أي: الذي يصمد إليه ويقصد في الحوائج لم يقل هو الصمد لزيادة التمكن.

(ونظيره) أي: نظير ﴿ قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ ﴿١﴾ اللهُ الصَّمَدُ ﴾ في وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكن.

(من غيره) أي: من غير باب المسند إليه.

(وبالحق) أي: بالحكمة المقتضية للإنزال (أنزلناه) أي: القرآن.

(وبالحق نزل) حيث لم يقل وبه نزل.

(أو ادخال الروع) عطف على زيادة التمكن.

(في ضمير السامع وتربية المهابة) عنده وهذا كالتأكيد لادخال الروع.

(أو تقوية داعي المأمور، ومثالها) أي: مثال التقوية وادخال الروع مع التربية.

(قول الخلفاء: أمير المؤمنين يأمرك بكذا) مكانا أنا آمرك.

(وعليه) أي: على وضع المظهر موضع المضمر لتقوية داعى المأمور.

(من غيره) أي: من غير باب المسند إليه.

(فإذا عزمت فتوكل على الله) لم يقل على لما في لفظ الله من تقوية الداعي إلى التوكل عليه لدلالته على ذات موصوفة بالأوصاف الكاملة من القدر الباهرة وغيرها.

(أو الاستعطاف) أي: طلب العطف والرحمة.

(كقوله: [الوافر]

إلهي عبدك العاصي أتاكا ... مقرا بالذنوب وقد دعاكا[1]

لم يقل لنا لما في لفظ عبدك العاصي من التخضع واستحقاق الرحمة وترقب الشفقة.

(قال السكاكي هذا) أعني نقل الكلام عن الحكاية إلى الغيبة.

(غير مختص بالمسند إليه ولا) النقل مطلقا مختص.

(بهذا القدر) أي: بأن يكون عن الحكاية إلى الغيبة ولا يخلو العبارة عن تسامح.

(بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا) أي: وسواء كان في المسند أو غيره وسواه كان كل منها واردَة في الكلام أو كان مقتضى الظاهر ايراده.

---

(١)هو من الوافر، ولا أعلم قائله، وتمامه:

مُقِرّاً بالذنُوبِ وقدْ دَعاكَا

فإنْ تغفرْ فأنتَ لِذاكَ أهلٌ .. وَإنْ تطرُدْ فمنْ يَرْحَمْ سِوَاكَا

والطرد: الأبعاد.

والشاهد فيه: وضع المظهر وهو عبدك موضع المضمر، وهو أنا للاستعطاف، وهو: طلب العطف والرحمة، إذ ليس فهي ما في المظهر من استحقاق الرحمة وترقب الرأفة، وإن كان من غير باب المسند إليه أيضا.وانظر معاهد التنصيص ١/ ٦١.

(ينقل إلى الآخر) فتصير الأقسام ستة حاصلة من ضرب الثلاثة في الاثنين ولفظ مطلقا ليس في عبارة السكاكي، لكنه مراده بحسب ما علم من مذهبه في الالتفات بالنظر إلى الأمثلة.

(ويسمى هذا النقل عند علماء المعاني التفاتا) مأخوذا من التفات الإنسان عن يمينه إلى شماله أو بالعكس.

(كقوله) أي: قول امرئ القيس.

(تطاول ليلك) خطاب لنفسه التفاتا ومقتضى الظاهر ليلي.

(بالإثمد)[1] بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع.

---

(١)قائله امرؤ القيس الكندي الصحابي رضي الله تعالى عنه، وهو أول قصيدة من المتقارب، وتمامه:

ونـــــامَ الخَلِيُّ وَلَمْ تَرْقُدِ

وبعده:

وباتَ وَباتَتْ لهُ لَيلةٌ ..... كلَيْلَةِ ذِي العَائِرِ الأَرْمَدِ
وذلكَ مِنْ نبأ جاءنِي ..... وأنبئتُهُ عن أبِي الأسوَدِ
ولوْ عنْ نَثَا غيرِهِ جَاءنِي .. وَجُرْحُ اللسانِ كَجُرْحِ اليد
لَقُلْتُ مِنَ القولِ مَالَا يَزَا ..... لُ يُؤْثَرُ عني يَدَ المسنَدِ
بأي عَلاقتنَا ترْغبونَ ..... أعَنْ دَمِ عَمْرٍو على مَرْثَدِ
فإنْ تَدْفنوا الداء لا نُخفِهِ .. وإنْ تَبْعَثوا الداء لا نَقعُدِ
وإن تَقتُلونَا نُقاتِلكُمْو ..... وإنْ تقصدوا لدمٍ نَقصدِ
مَتَى عَهْدُنَا بِطعَانِ الكُمَا .. ةِ والمَجدِ والحمدِ والسودَدِ
وَنَنْيِ القِبَابِ ومَلْ والجِفَا .. نِ والنَّارِ والحَطَبِ المُوَقَدِ

والأثمد بفتح الهمزة وضم الميم، وروي بكسرها اسم موضع. والعائر بالمهملة هو القذي يقع في العين وقيل: هو نفس الرمد.

والشاهد فيه: الالتفات، وهو في قوله ليلك لأنه خطاب لنفسه، ومقتضى الظاهر ليلي بالتكلم.

وامرؤ القيس هو ابن عانس بنون وسين مهملة ابن المنذر، ابن امرئ القيس بن السمط بن عمرو بن معاوية بن الحرث، ينتهي نسبه لكندة، الكندي الشاعر، له صحبة، وشهد رضي الله عنه فتح النجير باليمن؛ وهو حصن قرب حضرموت، ثم حضر الكنديين حين ارتدوا، فثبت على إسلامه، ولم يكن فيمن ارتدا، ثم نزل الكوفة، ولما خرجوا ليقتلوا وثب على عمه فقال له: ويحك يا أمرأ القيس! أتقتل عمك؟ فقال له: أنت

(والمشهور) عند الجمهور.

(أن الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من) الطرق.

(الثلاثة) التكلم والخطاب والغيبة.

(بعد التعبير عنه) أي: عن ذلك المعنى.

(بآخر منها) أي: بطريق آخر من الطرق الثلاثة بشرط أي يكون التعبير الثاني على خلاف ما يقتضيه الظاهر ويترقبه السامع ولابد من هذا القيد ليخرج مثل قولنا أنا.

زيد وأنت اعمر ونحن اللذون صبحوا الصباحا، ومثل قوله تعالى ﴿ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] و﴿ اهدِنَـا ﴾ [الفاتحة: ٦]، و﴿ أَنعَمتَ ﴾ [الفاتحة: ٧] فإن الالتفات إنما هو في إياك نعبد، والباقي جار على أسلوبه ومن زعم أن في مثل: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ ﴾ [البقرة: ١٠٤] التفاتا والقياس آمنتم فقد سها على ما يشهد به كتب النحو.

(وهذا) أي: الالتفات بتفسير الجمهور.

(أخص منه) بتفسير السكاكي؛ لأن النقل عنده أعم من أن يكون قد عبر عنه بطريق من الطرق ثم بطريق آخر أو يكون مقتضى الظاهر أن يعبر عنه بطريق منها فترك وعدل إلى طريق آخر فيتحقق الالتفات بتعبير واحد وعند الجمهور مخصوص بالأول حتى لا يتحقق الالتفات بتعبير واحد فكل التفات عندهم التفات عنده من غير عكس كما في تطاول ليلك.

(مثال: التفات من التكلم إلى الخطاب: ﴿ وَمَا لِيَ لاَ أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾) [يس:٢٢] ومقتضى الظاهر ارجع والتحقيق أن المراد مالكم لا تعبدون، ولكن لما عبر عنهم طريق التكلم كان مقتضى ظاهر السوق إجراء باقي الكلام على ذلك الطريق فعدل عنه إلى طريق الخطاب فيكون التفاتا على المذهبين.

=

عمي، والله عز وجل ربي، وهو الذي خاصم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ربيعة بن عيدان بكسر العين والياء التحتية، ويقال فيه: عبدان، بالباء الموحدة مكسورة مع تشديد الدال، ويقال: بفتح العين وسكون الباء وكانت المخاصمة في ارض، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم " بينتك " قال: ليس لي بينة، فقال صلى الله عليه وسلم: " يمينه ".

(و) مثال الالتفات من التكلم.

(إلى الغيبة: ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ﴿١﴾ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ ﴾ [الكوثر: ١-٢]) ومقتضى الظاهر لنا.

(و) مثال الالتفات.

(من الخطاب إلى التكلم) قول الشاعر.

(طحا) أي: ذهب.

(بك قلب في الحسان طروب) ومعنى طروب في الحسان: أن له طربا في طلب الحسان ونشاطا في مراودتها.

(بعيد الشباب) تصغير بعد للقرب أي حين ولى الشباب وكاد ينصرم.

(عصر) ظرف زمان مضاف إلى الجملة الفعلية أعني قوله.

(حان) أي: قريب.

(مشيب، يكلفني ليلى) فيه التفات من الخطاب في بك إلا التكلم. ومقتضى الظاهر يكلفك وفاعل يكلفني ضمير عائد إلى القلب وليلى مفعوله الثاني، والمعنى يطالبني القلب بوصل ليلى. وروى تكلفني بالتاء الفوقانية على أنه مسند إلى ليلى والمفعول محذوف أي: شدائد فراقها أو على أنه خطاب للقلب فيكون التفاتا آخر من الغيبة إلى الخطاب.

(وقد شط) أي: بعد.

(وليها) أي: قربها.

(وعادت عواد بيننا وخطوب)[1] قال المرزوقي: عادت يجوز أن يكون فاعلت من المعاداة كل الصوارف والخطوب صارت تعاديه، ويجوز أن يكون من عاد يعود أي عادت عواد وعوائق كانت تحول بيننا إلى ما كانت عليه قبل.

---

(١) الأبيات:

طَحَا بِكَ قَلْبٌ فِي الحِسَانِ طَرُوبُ .. بَعِيْدَ الشَّبَابِ عَصْرَ حَانَ مَشِيبُ

(و) مثال الالتفات من الخطاب.

(إلى الغيبة) قوله تعالى:

(﴿حَتَّى إِذَا كُنتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم﴾ [يونس: ٢٢]) والقياس بكم.

(و) مثال الالتفات.

(من الغيبة إلى التكلم) قوله تعالى:

=

يُكلّفني لَيلىَ وقدْ شطّ وليُها ..... وعَادَتْ عَوَادٍ بيننَا وخُطُوبُ

البيتان لعلقمة بن عبدة الفحل، من قصيدة من الطويل، يمدح بها الحارث بن جبلة بن أبي شمر، الغساني، وكان أسر أخاه شاساً، فرحل إليه يطلب فكه، وبعد البيتين:

منعَّمةٌ لا يستطَاعُ كلامَهَا ..... على بابهَا من أن تزارَ رَقيبُ
إذا عابَ عنهَا البعْلُ لم تُفشِ سره .. وتُرضي إيابَ البعل حين يؤبُ
فَلا تَعْدلي بيني وبين مُغَمّرٍ ..... سقتك روايَا المزنِ حين تصوبُ
سقاك يمانٍ ذو حنينٍ وعارضٍ ..... تروحُ به جنْحَ العشي جَنوبُ
وما أنتَ أمْ مَا ذكرُها رَبعيَةً ..... يخط لها من ثَرمدَاء قليبُ
فإنْ تسألوني بالنساءِ فإنني ..... خبيرٌ بأدواء النساء طبيبُ
إذا شابَ رأسُ المَرء أو قل مالُهُ ..... فَليسَ له مِنْ وُدهِنَّ نصيبُ
يُرِدْنَ ثراء المال حيثُ علمنهُ ..... وشَرْخُ شبابٍ عندهن عجيبُ

وهي طويلة، يقول في غرضه منها:

وفي كل حي قد خبَطْتَ بنعمة ..... فحق لشَاسٍ من ندَاكَ ذَنوبُ

فلما سمع الحارث هذا البيت، قال نعم وأذنبه ولما سمع قوله في وصف النساء، قال: صدق فوك، لله أبوك، أنت طبيبهن، والخبير بأدوائهن.

ومعنى طحا بك أي اتسع وذهب بك كل مذهب، وطروب: مأخوذ من الطرب، وهو استخفاف القلب في الفرح، أي له طرب في طلب الحسان ونشاط في مراودتهن، ومعنى بعيد الشباب حين ولي وكاد ينصره، ومعنى عصر حان مشيب أي زمان قرب المشيب وإقباله على الهجوم، ومعنى شط بعد، والولي: القرب، والعوادي. الصوارف، وعوادي الدهر: عوائقه، والخطوب: جمع خطب، وهو الأمر العظيم.

والشاهد فيه. الالتفات من الخطاب في طحا بك إلى التكلم في يلكفني وفاعله ضمير القلب، وليلى مفعوله الثاني، وروي بالتاء الفوقانية على أنه مسند إلى ليلى، والمفعول محذوف، أي تكلفني شدائد فراقها، أو على أنه خطاب للقلب ففيه التفات آخر من الغيبة إلى الخطاب، وفي طحا بك التفات آخر عند السكاكي، لا عند جمهور

(﴿اللهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَاهُ﴾ [فاطر: ٩]) ومقتضى الظاهر فساقه، أي: ساق الله ذلك السحاب أجراه إلى بلد ميت.

(و) مثال الالتفات من الغيبة.

(إلى الخطاب) قوله تعالى.

(﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴿٤﴾ إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٤-٥]) ومقتضى الظاهر إياه.

(ووجهه) أي: وجه حسن الالتفات.

(أن الكلام إذا نقل من أسلوب إلى أسلوب آخر كان) ذلك الكلام.

(أحسن تطرية) أي: تجديدا وإحداثا من طريت الثوب.

(لنشاط السامع وكان أكثر إيقاظا للإصغاء إليه) أي: إلى ذلك الكلام لأن لكل جديد لذة، وهذا وجه حسن الالتفات على الإطلاق.

(وقد يختص مواقعه بلطائف) غير هذا الوجه العام.

(كما في) سورة.

(الفاتحة؛ فإن العبد إذا ذكر الحقيق بالحمد عن قلب حاضر يجد) ذلك العبد.

(من نفسه محركا للاقبال عليه) أي: على ذلك الحقيقي بالحمد.

(وكلما أجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام قوى ذلك المحرك إلى أن يؤل الأمر إلى خاتمتها) أي: خاتمة تلك الصفات يعني مالك يوم الدين.

(المفيد أنه) أي: ذلك الحقيق بالحمد.

(مالك الأمر كله في يوم الجزاء) لأنه أضيف مالك إلى يوم الدين على طريق الاتساع والمعنى على الظرفية أي مالك في يوم الدين والمفعول محذوف دلالة على التعميم.

(فحينئذ يوجب) ذلك المحرك لتناهيه في القوة.

(الإقبال عليه) أي: اقبال العبد على ذلك الحقيق، بالحمد.

(والخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات) فالياء في بتخصيصه متعلق بالخطاب يقال: خاطبته بالدعاء إذا دعوت له مواجهة.

وغاية المخضوع: هو معنى العبادة وعموم المهمات مستفاد من حذف مفعول نستعين والتخصيص مستفاد من تقديم المفعول فاللطيفة المختص بها موقع هذا الالتفات، هي: أن فيه تنبيها على أن العبد إذا أخذ في القراءة يجب أن يكون قراءته على وجه يجد من نفسه ذلك المحرك. ولما انجر الكلام إلى ذكر خلاف مقتضى الظاهر، أورد عدة أقسام منه وإن لم تكن من مباحث المسند إليه، فقال.

(ومن خلاف المقتضى) أي: مقتضى الظاهر.

(تلقى المخاطب) من إضافة المصدر إلى المفعول أي تلقى المتكلم للمخاطب.

(بغير ما يترقب) المخاطب.

(بحمل كلامه) والباء في بغير للتعدية وفى بحمل كلام للسببية أي إنما تلقاه بغير ما يترقبه بسبب أنه حمل كلامه أي الكلام الصادر عن المخاطب.

(على خلاف مراده) أي: مراد المخاطب، وإنما حمل كلامه على خلاف مراده.

(تنبيها) للمخاطب.

(على أنه) أي: ذلك الغير هو.

(الأولى بالقصد) والإرادة.

(كقول القبعثري للحجاج وقد قال) الحجاج (له) أي: للقبعثري حال كون الحجاج.

(متوعدا) إياه:

(لأحملنك على الأدهم)

يعني القيد، هذا مقول قول الحجاج :

(مثل الأمير يحمل على الأدهم والأشهب)

هذا مقول قول القبعثرى فأبرز وعيد الحجاج في معرض الوعد وتلقاه بغير ما يتقرب بأن حمل الأدهم في كلامه على الفرس الأدهم، أي: الذي غلب سواده حتى ذهب البياض الذي فيه وضم إليه الأشهب، أي الذي غلب بياضه حتى ذهب سواده. ومراده الحجاج إنما هو القيد فنبه على أن الحمل على الفرس الأدهم، هو الأولى بأن يقصده الأمير.

(أي من كان مثل الأمير في السلطان) أي: الغلبة.

(وبسطة اليد) أي: الكرم والمال والنعمة.

(فجدير بأن يصفد) أي: يعطى من اصفده.

(لا أن يصفد) أي: يقيده من صفده.

(أو السائل) عطف على المخاطب أي تلقى السائل.

(بغير ما يطلب بتنزيل سؤاله منزلة غيره) أي: منزلة غير ذلك السؤال.

(تنبيها) للسائل **(على أنه)** أي: ذلك الغير.

(هو الأولى بحاله أو المهم له كقوله تعالى:﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الأهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٨٩]) سألوا عن سبب اختلاف القمر في زيادة النور ونقصانه، فأجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف وهو أن الأهلة بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت بها الناس امورهم من المزارع والمتاجر ومحال الديون والصوم وغير ذلك ومعالم للحج يعرف بها وقته. وذلك للتنبيه على أن الأول والأليق بحالهم أن يسألوا عن ذلك لأنهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة على دقائق علم الهيئة ولا يتعلق لهم به غرض.

(وكقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلْ مَا أَنفَقْتُم مِّنْ خَيْرٍ فَلِلْوَالِدَيْنِ وَالأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾ [البقرة: ٢١٥]) سألوا عن بيان ماذا ينفقون؟ فأجيبوا ببيان المصارف تنبيها على أن المهم هو السؤال عنها؛ لأن النفقة لا يتعد بها إلا أن تقع موقعها.

(ومنه) أي: من خلاف مقتضى الظاهر. (التعبير عن) المعنى.

(المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوعه نحو قوله تعالى: ﴿ وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَمَن فِي الْأَرْضِ ﴾ [الزمر: ٦٨]) بمعنى يصعق.

(ومثله) التعبير عن المقصود المستقبل بلفظ اسم الفاعل كقوله تعالى وأن الدين لواقع) مكان يقع.

(ونحوه) التعبير عن المستقبل بلفظ اسم المفعول كقوله تعالى.

(﴿ذَلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ النَّاسُ ﴾ [هود: ١٠٣]) مكان يجمع وههنا بحث، وهو أن كلا من اسمي الفاعل والمفعول قد يكون بمعنى الاستقبال، وإن لم يكن ذلك بحسب أصل الوضع فيكون كل منهما ههنا واقعا في موقعه واردا على حسب مقتضى الظاهر.

والجواب: أن كلا منهما حقيقة فيما تحقق فيه وقوع الوصف، وقد استعمل ههنا فيما لم يتحقق مجازا تنبيها على تحقق وقوعه.

(ومنه) أي: من خلاف مقتضى الظاهر.

(القلب) وهو أن يجعل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر والآخر مكانه.

(عرضت الناقة على الحوض) أي: أظهرته عليها لتشرب.

(وقلبه) أي: القلب السكاكي مطلقا) وقال: إنه مما يورث الكلام ملاحة.

(ورده غيره) أي: غير السكاكي.

(مطلقا) لأنه عكس المطلوب ونقيض المقصود.

(والحق أنه أن تضمن اعتبار لطيفا) غير الملاحة التي اورثها نفس القلب.

(قبل كقوله: ومهمة) أي: مفازة.

(مغبرة) أي: مملوكة بالغبرة.

(أرجاؤه) أي: أطرافه ونواحيه جمع الرجى مقصورا.

(كأن لون أرضه سماؤه)[1] على حذف المضاف.

---

(١)البيت لرؤبة بن العجاج، من الرجز.

(أي لونها) يعني: لون السماء فالمصراع الأخير من باب القلب، والمعنى: كأن لون سمائه لغبرتها لون ارضه. والاعتبار اللطيف هو المبالغة في وصف لون السماء بالغبرة حتى كأنه صار بحيث يشبه به لون الأرض في ذلك مع أن الأرض أصل فيه.

(وإلا) أي: وأن لم يتضمن اعتبار لطيفا.

(رد) لأنه عدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة يعتد بها.

(كقوله):

فلما أن جرى سمن عليها (كما طينت بالفـــــدن)

أي بالقصر.

(السياعا)[1] أي الطين بالتبن والمعنى كما طينت الفدن بالسياع يقال: طينت السطح والبيت.

=

والمهمة: المفازة البعيدة والبلد المقفر، والجمع مهامه، والمغبرة: المتلونة بالغبرة. والأرجاء: الأطراف والنواحي، جمع رجاً مقصوراً.

والشاهد فيه: القلب، وهو أن يجعل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر والآخر مكانه، وهو هنا في المصراع الثاني، ومعناه كأن لون سمائه لغبرتها لون أرضه، وفيه من الاستعارة ما ليس في تركه، لا شعاره بان لون السماء قد بلغ من الغبرة إلى حيث يشبه به لون الأرض فيها.

(١)قائله القطامي من قصيدة، من الوافر، يمدح بها زفر بن الحارث الكلابي حين أحاطت به قيس بنواحي الجزيرة وأرادوا قتله فحال زفر بينه وبينهم وحماه ومنعه، وكساه وأعطاه مائة ناقة وخلى سبيله، فقال يمدحه، وأول القصيدة:

قفي قَبلَ التَّفرق يا ضُباعا ... ولا يَكُ موْقِفٌ منك الوَداعا
قفي فافْدي أسيرَكِ إن قومي .. وقوْمَكِ لا أرَى لهُم اجتماعا

إلى أن قال يمدح زفر بن الحارث:

ومن يَكُنِ استَلاَم إلى ثَويٍّ ..... فَقَدْ أحسنْتَ يا زُفَرُ المتاعا
أكُفراً بعد ردِّ الموتِ عني ..... وبعْدَ عَطائك المائَةَ الرِّتاعا
فَلما أن جرَى سِمَنٌ عليها ..... كما طينت بالفدن السياعا
أمَرْتُ بها الرجال ليأخُذُوها .. ونحنُ نظُن أن لن تُستَطاعا
فَلأياً بعد لأيٍ أدرَكوها ..... على ما كان إذ طَرَحُوا الرِّقاعا

ولقائل أن يقول: أنه يتضمن من المبالغة في وصف الناقة بالسمن مالا يتضمنه قوله كما طينت الفدن بالسياع لا يهامه أن السياع قد بلغ مبلغا من العظم والكثرة إلى أن صار بمنزلة الأصل والفدن بالنسبة إليه كالسباع بالنسبة إلى الفدن.

=

فلو بِيَدَيْ سِواكَ غَدَاةَ زَلَّتْ ..... بِيَ القدمانِ لم أرجُ اطِّلاعا
إذن لَهلكتُ لو كنت صغاراً ..... من الأخلاق تُبْتَدعُ ابتداعا
فلم أرَ مُنْعِمِينَ أقل منا وأكرَمَ .....عندما اصطنعوا اصطناعا
مِنَ البيضِ الوجوهِ بني نُفَيْلٍ ..... أبَتْ أخْلاقُهُمْ إلا اتِّسَاعَا

وهي طويلة.

والفدن محركة: القصر المشيد، والسياع بفتح السين المهملة: الطين بالتبن، يطين به.

والشاهد فيه: القلب أيضا، ومعناه كما طينت الفدن بالسياع، وهذا من قبيل القلب المردود، لأن العدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة تقتضيه خروج عن تطبيق الكلام لمقتضى الحال.

والقطامي بفتح القاف وضمها اسمه عمير بن شيم، والقطامي: لقب غلب عليه، وكان نصرانياً وأسلم، قاله ابن عساكر في تاريخ دمشق، وهو شاعر إسلامي مقل فحل مجيد.

obeikandl.com

الباب الثالث

أحوال المسند

(أما تركه فلما مر) في حذف المسند إليه.

(كقوله):

ومن يك أمسى بالمدينة رحله (فإني وقيار بها لغريب)[1]

---

(١)قائله ضابئ بن الحارث البرجمي، وهو من قصيدة من الطويل، قالها وهو محبوس في المدينة المنورة، في زمن عثمان بن عفان رضي الله عنه، وهي:

ومن يَك أمْسى بالمدينةِ رحلُهُ ..... فإني وقَيَّارٌ بها لَغَـــــريبُ
وربَّ أمور لا تَضيرُكَ ضَيرَةً ..... وللقلب من مَخْشاتهن وجِيب
وما عاجلاتُ الطيرُ تُدني من الفتى .... نجاحاً، ولا عن رَيْثِهِنَّ يخيب
ولا خَيرَ فِيمن لا يُوَطن نَفسهُ ..... على نائبات الدَّهرِ حين تنَوب
وفي الشك تَفْريط وفي الحزْم قَرْنَة .. ويُخطئُ في الحَدْس الفتى ويُصيب
ولَسْتَ بمستبْقٍ صَديقاً ولا أخاً ..... إذا لم تُعِدَّ الشيءَ وهو مُريب

ومعنى البيت: التحسر على الغربة، والرحل: السكن وما يستصحبه من الأثاث. وقيار: جمل ضابئ أو فرسه.

والشاهد فيه: ترك المسند وهو غريب - والمعنى: إني لغريب وقيار أيضا - لقصد الاختصار والاحتراز عن العبث في الظاهر مع ضيق المقام بسبب التحسر ومحافظة الوزن.

ولا يجوز أن يكون غريب خبراً عنهما بانفراده، لامتناع العطف على محل اسم إن قبل مضى الخبر، وقيار: مرفوع إما عطفاً على محل اسم إن، أو بالابتداء والمحذوف خبره، والسر في تقديم قيار على خبر إن قصد التسوية بينهما في التحسر على الاغتراب، كأنه أثر في غير ذوي العقول أيضا، إذ لو أخر لجاز أن يتوهم مزيته عليه في التأثر عن الغربة، لفن ثبوت الحكم أولاً أقوى.

وضابئ بالضاد المعجمة، وبعد الألف باء موحدة ثم همزة - ابن الحرث البرجمي ينتهي نسبه إلى تميم، وذكر فيمن أدرك النبي صلى الله عليه وسلم، ثم إنه جنى جناية في زمن عثمان رضي الله عنه، فحبسه، فجاء ابنه عمير وأراد الفتك بعثمان رضي الله عنه، ثم جبن عنه، وفي ذلك يقول من الطويل:

هَممتُ ولم أفعل وكِدتُ ولَيتني ..... تَرَكتُ على عثمانَ تبكي حَلائلُهْ

ويقول فيها أيضا:

وقائلةٍ لا يُبعدِ الله ضابئاً ..... ولا تَبعدَنْ أخلاقه وشمائله

إلى أن يقول فيها أيضا:

الرحل هو المنزل والمأوى، وقيار اسم فرس أو جمل للشاعر، وهو ضابى ابن الحارث كذا في الصحاح، ولفظ البيت خبر، ومعناه: التحسر والتوجع، فالمسند إلى قيار محذوف لقصد الاختصار والاحتراز عن العبث بناء على الظاهر مع ضيق المقام بسبب التوجع ومحافظة الوزن. ولا يجوز أن يكون قيار عطفا على محل اسم إن، وغريب خبرا عنهما لامتناع العطف على محل اسم أن قبل مضى الخبر لفظا أو تقديرا وأما إذا قدرنا له خبرا محذوفا فيجوز أن يكون هو عطفا على محل اسم إن؛ لأن الخبر مقدم تقديرا فلا يكون مثل أن زيدا وعمرو ذاهبان بل مثل أن زيدا وعمرو لذاهب وهو جائز ويجوز أن يكون مبتدأ والمحذوف خبره والجملة بأسرها عطف على جملة أن مع اسمها وخبرها.

(وكقوله:

نحن بما عندنا وأنت بما ... عندك راض والرأي مختلف)[1]

=

ولا تَقربنَ أمرَ الصَّريمةَ بامرئ ..... إذا رَام أمرا عوَّقَتْهُ عواذلُهْ
فلا الفَتْكُ ما أمّرتَ فيه ولا الذي .... تُحَدِّث مَنْ لاقيتَ أنك قاتله
وما الفتك إلا لامرئ ذي حَفيظةٍ ... إذا هَّم لم تُزْعَدْ عليه مفاصِلُهْ

ثم لما قتل عثمان رضي الله عنه، وثب عليه عمير المذكور فكسر ضلعين من أضلاعه، ثم إن الحجاج قتله.

(١) البيت لقيس بن الخطيم، من قصيدة من المنسرح، أولها:

رَدَّ الخليطُ الجِمالَ فانصرفوا ..... ماذا عليهم لو أنَّهم وَقَفوا
لو وقفوا ساعةً نُسائِلُهم ..... رَيْثَ يُضحي جِمَاله السلفُ
فيهم لَعوبٌ لَعْساءُ آنسةٌ .....الذَّل عَروبٌ يَسوءها الخلُفُ
بين شُكولِ النساءِ خِلقتُها ..... قَصْدٌ فلا جثلة ولا قَضَفُ
تَنامُ عن كُبْرِ شأنها فإذا ..... قامت رُوَيْداً تكاد تنعَطفُ

إلى أن قال منها أيضا:

أبلغ بني مَذْحِج وقَومَهمُ ..... خَطيم أنا وَراءهم أُنُفُ
أنا وإن قَلَّ نَصْرُنا هُم ..... أكبادُنا من وَرائِهم تَجِفُ
وإننا دون ما يسومُهُم ال ..... أعْدَاءُ من ضيم خُطةٍ نُكُفُ
الحافظو عَورَة العشيرة لا..... يأتيهُم من ورائنا وَكفُ
يَا مالِ والسيد المعَمَّم قد ..... يَطرأ في بعض رأيه السَّرَفُ

فقوله: نحن مبتدأ محذوف الخبر لما ذكرنا، أي نحن بها عندنا راضون، فالمحذوف ههنا هو خبر الأول بقرينة الثاني وفى البيت السابق بالعكس.

(وقولك: زيد منطلق وعمرو) أي: وعمرو منطلق فحذف للاحترازَ عن العبث من غير ضيق المقام.

(وقولك: خرجت فإذا زيد) أي: موجود أو حاضر أو واقف أو ما أشبه ذلك فحذف لما مر مع اتباع الاستعمال، لأن إذا المفاجأة تدل على مطلق الوجود. وقد ينضم إليها قرائن تدل على نوع، خصوصية كلفظ الخروج المشعر بأن المراد فإذا زيد بالباب حاضر أو نحو ذلك.

(وقوله: [المنسرح]

إِنَّ مَحَلّاً وَإِنَّ مُرتَحَـــــلاً[1]

=

نحنُ المكيثونَ حيثُ يحمَدُ .....بالمُكثِ ونحن المصالِتُ الأنف
يا مال والحقُّ إن قَنعت به ..... فالحق فيه لأمرنا نَصَفُ
خَالفْتَ في الرأي كلَّ ذي فَخَرٍ .... والْبَغْيُ يا مال غير ما تَصِفُ
إنّ بُجيراً مولى لقومكم ..... والحق نوفي به ونعترف

والرأي: الاعتقاد، ويجمع على آراء وأرآء.

والشاهد فيه: ترك المسند - وهو راضون - فقول راض خبر المبتدأ الثاني، وخبر الأول محذوف، على عكس البيت السابق.

(١)قائله الأعشى الأكبر، من قصيدة من المنسرح يمدح بها سلامة ذا فايش، واسمه: سلامة بن يزيد اليحصبي، وكان يظهر للناس في العام مرة مبرقعاً.

حدث سماك بن حرب قال: قال الأعشى: أتيت سلامة ذا فايش، فأطلت المقام ببابه حتى وصلت إليه بعد مدة طويلة، فنشدته:

إنّ محلا وإنَّ مرتحلا ..... وإن في شِعْرِ مَنْ مضى مَثَلاَ
استأثرَ اللهُ بالوفاء وبالعدلِ..... وأولى الملامةَ الرجلاَ
والأرضُ حالة لما حلّ..... اللهُ وما إنْ يُردُّ ما فعلا
يوماً تَراهَا كشبه أردية .....العَصبِ ويوماً أديمُهَا نَغِلاَ
الشعر قلدُتهُ سلامةَ ذَا ..... فايشَ والشيءُ حيثما جُعلاَ

(وإن في السفر إذا مضوا مهلا).

(أي) أن (لنا في الدنيا) حلولا (و) إن (لنا عنها) إلى الآخرة (ارتحالا).

والمسافرون قد توغلوا في المضي لا رجوع لهم، ونحن على إثرهم عن قريب، فحذف المسند الذي هو ظرف قطعا لقصد الاختصار والعدول إلى أقوى الدليلين، أعني العقل ولضيق المقام، أعني المحافظة على الشعر ولاتباع الاستعمال لاطراد الحذف فيمثل إن مالا وإن ولدا وقد وضع سيبويه في كتابه لهذا بابا فقال هذا باب أن مالا وأن ولدا.

(وقوله تعالى: ﴿ قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّي ﴾ [الإسراء: ١٠٠]) فقوله: ﴿أَنتُمْ﴾ ليس بمبتدأ؛ لأن لو إنما تدخل على الفعل بل هو فاعل فعل محذوف، والأصل لو تملكون أنتم تملكون، فحذف الفعل الأول احترازا عن العبث لوجود المفسر ثم أبدل من الضمير المتصل ضمير منفصل على ما هو القانون عند حذف العامل فالمسند المحذوف ههنا فعل وفيما سبق اسم أو جملة.

(وقوله تعالى: ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾ [يوسف: ١٨] يحتمل الأمرين) حذف المسند أو المسند إليه.

(أي) فصبر جميل.

=

فقال: صدقت الشيء حيثما جعل، وأمر لي بمائة من الإبل، وكساني حلالاً، وأعطاني كرشاً مدبوغة مملوءة عنبراً، وقال لي: إياك أن تخدع عما فيها، قال: فأتيت الحيرة فبعتها بثلثمائة ناقة حمراء.

والمحل بفتح الحاء المهملة: المنزل، والمرتحل بالفتح أيضا: المكان المرتحل عنه.

والشاهد فيه: حذف المسند الذي هو هنا ظرف.

والمعنى: إن لنا في الدنيا حلولا، ولنا عنها إلى الآخرة ارتحالا.

وقد اختلف في حذف خبر إن، فأجازه سيبويه إذا علم، سواء كان الاسم معرفة أو نكرة، وهو الصحيح، وأجازه الكوفيون إن كان الاسم نكرة. وقال الفراء: لا يجوز، معرفة كان أو نكرة، إلا إذا كان بالتكرير كهذا البيت.

والأعشى اسمه ميمون بن قيس بن جندل بن شراحيل، ينتهي نسبه لنزار، وكان يقال لأبيه قتيل الجوع، سمي بذلك لأنه دخل غاراً ليستظل فيه من الحر، فوقعت صخرة من الجبل فسدت فم الغار فمات فيه جوعاً.

(أجمل أو فأمري صبري جميل) ففي الحذف تكثير للفائدة بإمكان حمل الكلام على كل من المعنيين بخلاف ما لو ذكر؛ فإنه يكون نصا في أحدهما.

(ولابد) للحذف.

(من قرينة) دالة عليه ليفهم منه المعنى.

(كوقوع الكلام جوابا لسؤال محقق نحو: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللهُ﴾ [لقمان:٢٥]) أي: خلقهن الله فحذف المسند؛ لأن هذا الكلام عند تحقق ما فرض من الشرط والجزاء يكون جوابا عن سؤال محقق، والدليل على أن المرفوع فاعل والمحذوف فعله: أنه جاء عند عدم الحذف كذلك كقوله تعالى: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ ﴾ [الزخرف: ٩]، وكقوله تعالى: ﴿قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ ﴿٧٨﴾ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [يس: ٧٨-٧٩] .

(أو مقدر) عطف على محقق.

(نحو) قول ضرار بن نهشل يرثي يزيد بن نهشل.

(وليبك يزيد) كأنه قيل: من يبكيه؟ فقال.

(ضارع) أي: يبكيه ضارع أي: ذليل.

(لخصومة)[1] لأنه كان ملجأ للاذلاء وعونا للضعفاء تمامه: [الطويل]

---

(١)قائله ضرار بن نهشل يرثي أخاه يزيد، من قصيدة من الطويل، أولها:

لَعمرِي لَئِنْ أَمْسى يَزيدُ بنُ نَهشلٍ .. حَشا جَدثٍ تَسفي عَليهِ الرَّوائحُ
لَقد كانَ ممنْ يَبسُطُ الكفَّ بالنَّدى .. إِذَا ضَنَّ بِالخيرِ الأكفُّ الشَّحائحُ
فَبعدكَ أَبْدَى ذُو الضَّغينةِ ضِغنهُ .. وسَدَّد لِي الطَّرفَ الْعيونُ الْكواشحُ
ذَكرتُ الذِي ماتَ النَّدَى عِندَ مَوْتِهِ ..... بِعافيةٍ إِذْ صَالحُ الْقومِ صَالحُ
إِذَا أَرْقِي أَفْنَى مِنَ اللَّيلِ ما مَضى ..... تَمَطَّى بِهِ ثِنيٌ مِنَ اللَّيلِ رَاجحُ
لِيبكَ يَزيدُ ضَارعٌ لِخُصومةٍ ..... وَمُختبطٌ مما تُطيحُ الطَّوائحُ
عَرى بَعد ما جَفَّ الثَّرَى عَنْ نِقابِهِ .. بِعصماءَ تَدْري كَيفَ تَمْشي المَنائحُ

والضارع: الخاضع المستكن من الضراعة وهي الخضوع والتذلل، والجار والمجرور متعلق بضارع، وإن لم يعتمد على شيء لأن الجار والمجرور تكفيه رائحة الفعل أي يبكيه ممن يذل لأجل خصومة لأنه كان ملجأ

وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطيحُ الطَّوائِحُ

والمختبط: هو الذي يأتي اليك للمعروف من غير وسيلة تطيح من الإطاحة وهي الإذهاب والإهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة ومما يتعلق بمختبط، وما مصدرية، أي سائل يسئل من أجل إذهاب الوقائع ماله أو ببيكى المقدر أي يبكى لأجل إهلاك المنايا يزيد.

(وفضله) أي: رجحانه نحو: ليبك يزيدا ضارع مبنيا للمفعول.

(على خلافه) يعني ليبك يزيد ضارع مبنيا للفاعل ناصبا ليزيد ورافعا لضارع.

(بتكرر الإسناد) بأن اجمل أولا.

(إجمالا ثم) فصل ثانيا.

(تفصيلا) أما التفصيل فظاهر. وأما الإجمال فلأنه لما قيل: ليبك علم أن هناك باكيا يسند إليه هذا البكاء؛ لأن المسند إلى المفعول لابد له من فاعل محذوف أقيم المفعول مقامه، ولا شك أن المتكرر آكد وأقوى، وأن الإجمال ثم التفصيل أوقع في النفس.

(وبوقوع نحو يزيد غير فضلة) لكونه مسندا إليه لا مفعولا كما في خلافه.

(وبكون معرفة الفاعل كحصول نعمة غير مترقبة؛ لأن أول الكلام غير مطمع في ذكره) أي: ذكر الفاعل لإسناد الفعل وتمام الكلام به بخلاف ما إذا بني للفاعل؛ فإنه مطمع في ذكر الفاعل إذ لابد للفعل من شيء يسند هو إليه.

(وأما ذكره) أي: ذكر المسند.

=

وظهيراً للأذلاء والضعفاء، وتعليقه ببيكي ليس بقوي. والمختبط: الذي يأتيك للمعروف من غير وسيلة، وأصله من الخبط، وهو ضرب الشجر ليسقط ورقها للإبل. والطوائح: جمع مطيحة وهي القواذف على غير قياس كلواقح جمع ملقحة، يقال: طوحته الطوائح: أي نزلت به المهالك، ولا يقال المطوحات وهو نادر. والشاهد فيه: وقوع الكلام جواباً لسؤال مقدر مشتمل على المسند، وعدل عن بنائه للمفعول لتكرير الإسناد إجمالا وتفصيلاً، إذ هو أوكد وأقوى في النفس، والله أعلم.

(فلما مر) في ذكر المسند إليه من كون الذكر هو الأصل مع عدم المقتضى للعدول ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة مثل: ﴿خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾ [الزخرف:٩].

ومن التعريض بغباوة السامع نحو: محمد نبينا صلى الله عليه وآله، في جواب من قال: مَنْ نبيكم؟ وغير ذلك.

(أو) لأجل.

(أن يتعين) بذكر المسند.

(كونه اسما) فيفيد الثبوت والدوام.

(أو فعلا) فيفيد التجدد والحدوث.

(وأما أفراده) أي: جعل المسند غير جملة.

(فلكونه غير سببي مع عدم إفادة تقوي الحكم) إذ لو كان سببيا نحو: زيد قام أبوه أو مفيدا للتقوى نحو زيد قام فهو جملة قطعا. وأما نحوك زيد قائم فليس بمفيد للتقوي بل هو قريب من زيد قام في ذلك.

وقوله: مع عدم إفادة التقوى معناه: مع عدم إفادة نفس التركيب تقوى الحكم فيخرج ما يفيد التقوى بحسب التكرير نحو: عرفت عرفت، أو بحرف التأكيد نحو: إن زيدا عارف أو تقول أن تقوى الحكم في الاصطلاح هو تأكيده بالطريق المخصوص نحو زيد قائم.

فإن قلت: المسند قد يكون غير سببي ولا مفيد للتقوى، ومع هذا لا يكون مفردا كقولنا: أنا سعيت في حاجتك، ورجل جاءني، وما أنا فعلت هذا عند قصد التخصيص.

قلت: سلمنا أنا ليس القصد في هذه الصور إلى التقوى. لكن لا نسلم أنها لا تفيد التقوى ضرورة حصول تكرار الإسناد الموجب للتقوى، ولو سلم فالمراد أن أفراد المسند يكون لأجل هذا المعنى ولا يلزم منه تحقق الأفراد في جميع صور تحقق هذا المعنى.

ثم السببي والفعلي، من اصطلاحات صاحب المفتاح، حيث سمى في قسم النحو الوصف بحال الشيء نحو: رجل كريم وصفا فعليا، والوصف بحال ما هو من سببه نحو

رجل كريم أبوه وصفا سببيا، وسمى في علم المعاني المسند في نحو: زيد قام مسندا فعليا، وفى نحو: زيد قام أبوه مسندا سببيا، وفسرهما بما لا يخلو عن صعوبة وانغلاق، فلهذا اكتفى المصنف في بيان المسند السببي بالمثال. وقال:

(والمراد بالسببي نحو: زيد أبوه منطلق) وكذا زيد انطلق أبوه.

ويمكن أن يفسر المسند السببي بجملة علقت على مبتدأ بعائد لا يكون مسندا إليه في تلك الجملة فيخرج عنه المسند في نحو: زيد منطلق أبوه؛ لأنه مفرد وفي نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾ لأن تعليقها على المبتدأ ليس بعائد، وفي نحو: زيد قام وزيد هو قائم؛ لأن العائد فيهما مسند إليه ودخل فيه نحو: زيد أبوه قائم وزيد قام أبوه وزيد مررت به، وزيد ضرب عمرا في داره وزيد ضربته ونحو ذلك من الجمل التي وقعت خبر مبتدأ ولا تفيد التقوى. والعمدة في ذلك تتبع كلام السكاكي لأنا لم نجد هذا الاصطلاح لمن قبله.

(وأما كونه) أي: المسند.

(فعلا فللتقييد) أي: تقييد المسند.

(بأحد الأزمنة الثلاثة) أعني الماضي وهو الزمان الذي قبل زمانك الذي أنت فيه، والمستقبل وهو الزمان الذي يترقب وجوده بعد هذا الزمان والحال وهو أجزاء من أواخر الماضي وأوائل المستقبل متعاقبة من غير مهلة وتراخ وهذا أمر عرفي.

وذلك لأن الفعل دال بصيغته على أحد الأزمنة الثلاثة من غير احتياج إلى قرينة تدل على ذلك بخلاف الاسم؛ فإنه إنما يدل عليه بقرينة خارجية كقولنا زيد قائم الان أو امس أو غدا ولهذا قال.

(على أخصر وجه) ولما كان التجدد لازما للزمان لكونه كما غير قار الذات أي لا يجتمع أجزائه في الوجود والزمان جزء من مفهوم الفعل، كان الفعل مع إفادته التقييد باحد الأزمنة الثالثة مفيدا للتجدد وإليه أشار بقوله.

(مع إفادة التجدد كقوله) أي: كقول ظريف بن تميم.

(أو كلما وردت عكاظ) هو متسوق للعرب كانوا يجتمعون فيه فيتناشدون ويتفاخرون وكانت فيه وقايع.

(قبيلة بعثوا إلى عريفهم) عريف القوم القيم بامرهم الذي شهر وعرف بذلك.

(يتوسم)[1] أي: يصدر عنه تفرس الوجوه وتأملها شيئا فشيئا ولحظة فلحظة. وأما كونه) أي: المسند.

(اسما فلإفادة عدمها) أي: عدم التقييد المذكور وإفادة التجدد يعني لافادة الدوام والثبوت لاغراض تتعلق بذلك.

(كقوله: [البسيط]

لا يَألف الدرهمُ المَضروبُ صرَّتَهُ)

---

(١)البيت لطريف بن تميم العنبري من أبيات من الكامل.

أوَ كلما وَرَدَتْ عُكاظَ قَبِيلةٌ..... بَعثُوا إِليَّ عَرِيفَهُمْ يَتَوَسَّمُ

وبعده:

فَتَوَسموني إنني أنا ذَلِكمْ .. شَاكي سلاَحي في الحَوادثِ مُعْلَمُ
تَحتي الأَغَرُّ وَفوقَ جِلدي نَثرةٌ .. زَغفٌ تَرُدُّ السَّيفَ وَهوَ مُثْلَّمُ
حَوْلِي أُسَيِّدُ والهَجيمُ وَمازِنٌ .. وَإذا حَللتُ فَحْولَ بَيتي خَضَّمُ

وعكاظ: سوق بصحراء بين نخلة والطائف، كانت تقوم هلال ذي القعدة وتستمر عشرين يوماً تجتمع فيها قبائل العرب، فيتعاكظون: أي يتفاخرون ويتناشدون، ومنه الأديم العكاظي. والقبيلة: بنو إبراهيم واحد، والعريف: رئيس القوم، لأنه عرف بذلك، أو النقيب وهو دون الرئيس، والتوسم: التخيل والتفرس.

والمعنى: إن لي على كل قبيلة جناية، فمتى وردوا عكاظ طلبني القيم بأمرهم. وكانت فرسان العرب إذا كان أيام عكاظ في الشهر الحرام وأمن بعضهم بعضاً تقنعوا، حتى لا يعرفوا، وذكر عن طريف هذا - وكان من الشجعان - أنه كان لا يتقنع كما يتقنعون، فوافى عكاظ سنة، وقد حشدت بكر بن وائل، وكان طريف هذا قبل ذلك قد قتل شراحيل الشيباني، فقال حصيصة بن شراحيل: أروني طريفاً فاروه إياه، فجعل كلما مر به طريف تأمله ونظر إليه، حتى فطن له طريف، فقل له: مالك تنظر إلي مرة بعد مرة؟ فقال: أتوسمك لأعرفك فلله علي لئن لقيتك في حرب لأقتلنك أو لتقتلني، فقال طريف عند ذلك الأبيات المارة.

والشاهد فيه مجيء المسند فعلاً ليفيد حدوث التجدد حالاً بعد حال، وهو هنا يتوسم، أي يتفرس الوجوه ويتصفحها، يحدث منه ذلك شيئاً فشيئاً ولحظة فلحظة.

وهو ما يجتمع فيه الدراهم.

(لكن يمر عليها وهو منطلق)[1]

يعني: أن الانطلاق من الصرة ثابت للدرهم دائما. قال الشيخ عبد القاهر: موضوع الاسم على أن يثبت به الشيء للشئ، من غير اقتضاء أنه يتجدد ويحدث شيئا فشيئا، فلا تعرض في زيد منطلق لاكثر من إثبات الانطلاق فعلا لا كما في زيد طويل وعمرو قصير.

(وأما تقييد الفعل) وما يشبهه من اسم الفاعل والمفعول وغيرهما.

(بمفعول) مطلق أو به أو فيه أو له أو معه.

(ونحوه) من الحال والتمييز والاستثناء.

(فلتربية الفائدة) لأن الحكم كلما زاد خصوصا زاد غرابة وكلما زاد غرابة زاد إفادة. كما يظهر بالنظر إلى قولنا شيء ما موجود وفلان به فلان حفظ التوراة سنة كذا في بلد كذا ولما استشعر سؤالا وهو أن خبر كان من مشبهات المفعول والتقييد به ليس لتربية الفائدة بدونه أشار إلى جوابه بقوله.

---

(١) البيت لنضر بن جؤية أو جؤية بن النضر، من أبيات من البسيط، وقبله:

قالتْ طَريفةُ ما تَبقى دَراهِمنا ..... ومَا بِنا سَرفٌ فِيها ولا خُرقُ

أنا إذا اجْتمعتْ يَوْماً دَراهِمنا .. ظَلْتْ إلى طُرقِ المَعروفِ تَستبقُ

وبعدهما البيت، وبعده:

حَتى يَصيرَ إلى نَذْلٍ يُخَلِّدهُ ..... يَكادُ مِنْ صَرِّهِ إيَّاهُ يَنمزقُ

ونسبه صاحب المغرب لملك إفريقية يزيد بن حاتم بن قبيصة بن المهلب الأزدي.

والشاهد فيه: مجيء المسد اسماً لإفادة الثبوت والدوام لا التقييد والتجدد، يعني أن الانطلاق ثابت له من غير اعتبار تجدد.

وفي معنى البيت قول المتنبي من البسيط:

وكلّما لقَى الدينارُ صاحبهُ .. في مِلْكِهِ افترَقَا من قبلِ يصْطحبَا

مالٌ كأنّ غرابَ البينِ يرقبهُ .. فكلما قيلَ هـــــذا مجتدٍ نعبَا

وما أحسن قول ابن النقيب في معناه من الطويل:

ومَا بين كفي والدراهم عامر .. ولستُ لها دونَ الورى بخليل

وما استَوْطَنَتْهَا قطُّ يوماً وإنما ..... تمرُّ عليها عابراتِ سبيـــلِ

(والمقيد في نحو: كان زيد منطلقا هو منطلقا لا كان) لأن منطلقا هو نفس المسند وكان قيد له للدلالة على زمان النسبة كما إذا قلت: زيد منطلق في الزمان الماضي.

(وأما تركه) أي: ترك التقييد.

(فلمانع منها) أي: من تربيه الفائدة، مثل خوف انقضاء المدة والفرصة أو إرادة أن لا يطلع الحاضرون على زمان الفعل أو مكانه أو مفعوله أو عدم العلم بالمقيدات أو نحو ذلك.

(وأما تقييده) أي: الفعل.

(بالشرط) مثل: أكرمك إن تكرمني، وإن تكرمني أكرمك.

(فلاعتبارات) شتى وحالات تقتضي تقييده به.

(لا تعرف إلا بمعرفة ما بين أدواته) يعني حروف الشرط واسمائه.

(من التفصيل وقد بين ذلك) أي: التفصيل.

(في علم النحو). وفي هذا الكلام إشارة إلى أن الشرط في عرف أهل العربية قيد لحكم الجزاء مثل المفعول ونحوه فقولك: إن جئتني أكرمك بمنزلة قولك: أكرمك وقت مجيئك إياي، ولا يخرج الكلام بهذا القيد عما كان عليه من الخبرية والإنشائية، بل إن كان الجزاء خبرا فالجملة الشرطية خبرية نحو: إن جئتني أكرمك، وإن كان إنشائيا فإنشائية نحو: إن جاءك زيد فأكرمه.

وأما نفس الشرط، فقد أخرجته الأداة عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب وما يقال من أن كلا من الشرط والجزاء خارج عن الخبرية، واحتمال الصدق والكذب، وإنما الخبر هو مجموع الشرط والجزاء المحكوم فيه بلزوم الثاني للأول؛ فإنما هو باعتبار المنطقيين فمفهوم قولنا: كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود باعتبار أهل العربية الحكم بوجود النهار في كل وقت من أوقات طلوع الشمس فالمحكوم عليه هو النهار.

والمحكوم به هو الموجود. وباعتبار المنطقيين الحكم بلزوم وجود النهار لطلوع الشمس فالمحكوم عليه طلوع الشمس والمحكوم به وجود النهار فكم من فرق بين الاعتبارين.

(ولكن لابد من النظر ههنا في أن وإذا ولو) لأن فيها أبحاثا كثيرة لم يتعرض لها في علم النحو.

(فإن وإذا للشرط في الاستقبال لكن أصل إن عدم الجزم بوقوع الشرط) فلا يقع في كلام الله تعالى على الأصل إلا حكاية أو على ضرب من التأويل.

(وأصل إذا الجزم) بوقوعه فإن وإذا يشتركان في الاستقبال بخلاف لو، ويفترقان بالجزم بالوقوع وعدم الجزم به، وأما عدم الجزم بلا وقوع الشرط فلم يتعرض له لكونه مشتركا بين إذا وإن، والمقصود بيان وجه الافتراق.

(ولذلك) أي: ولأن أصل إن عدم الجزم بالوقوع.

(كان) الحكم.

(النادر) لكونه غير مقطوع به في الغالب.

(موقعا لأن و) لأن أصل إذا الجزم بالوقوع.

(غلب لفظ الماضي) لدلالته على الوقوع قطعا نظرا إلى نفس اللفظ وإن نقل ههنا إلى معنى الاستقبال.

(مع إذا نحو: ﴿فَإِذَا جَاءَتْهُمُ﴾ [الأعراف:١٣١]) أي: قوم موسى.

(﴿الْحَسَنَةُ﴾) كالخصب والرخاء.

(﴿قَالُوا لَنَا هَـٰذِهِ﴾) أي: هذه مختصة بنا ونحن مستحقوها.

(﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ﴾) أي: جدب وبلاء.

(﴿يَطَّيَّرُوا﴾) أي: يتشاءموا.

(﴿بِمُوسَى وَمَن مَّعَهُ﴾) من المؤمنين جيء في جانب الحسنة بلفظ الماضي مع إذا.

(لأن المراد بالحسنة الحسنة المطلقة) التي حصولها مقطوع به.

(ولهذا عرفت) الحسنة.

(تعريف الجنس) أي: الحقيقة؛ لأن وقوع الجنس كالواجب لكثرته واتساعه لتحققه في كل نوع بخلاف النوع وجيء في جانب السيئة بلفظ المضارع مع أن لما ذكره بقوله.

(والسيئة نادرة بالنسبة إليها) أي: إلى الحسنة المطلقة.

(ولهذا نكرت) السيئة ليدل على التقليل.

(وقد تستعمل إن في) مقام.

(الجزم) بوقوع الشرط.

(تجاهلا)، كما إذا سئل العبد عن سيده: هل هو في الدار؟ وهو يعلم أنه فيها، فيقول: إن كان فيها أخبرك، يتجاهل خوفا من السيد.

(أو لعدم جزم المخاطب) بوقوع الشرط فيجري الكلام على سنن اعتقاده.

(كقولك لمن يكذبك: إن صدقت فماذا تفعل) مع علمك بأنك صادق.

(أو تنزيله) أي: لتنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط.

(منزلة الجاهل لمخالفته مقتضى العلم) كقولك لمن يؤذي أباه: إن كان أباك فلا تؤذه.

(أو التوبيخ) أي: لتعيير المخاطب على الشرط.

(وتصوير أن المقام لاشتماله على ما يقلع الشرط عن أصله لا يصلح إلا لفرضه) أي: فرض الشرط.

(كما يفرض المحال) لغرض من الأغراض.

(نحو: ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ الذِّكْرَ﴾ [الزخرف:٥]) أي: أنهملكم فنضرب عنكم القرآن وما فيه من الأمر والنهي والوعد والوعيد.

(﴿صَفْحًا﴾) أي: إعراضا أو للإعراض أو معرضين.

(﴿إِن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ﴾ فيمن قرأ إن بالكسر) فكونهم مسرفين أمر مقطوع به لكن جيء بلفظ إن لقصد التوبيخ. وتصوير أن الإسراف من العاقل في هذا المقام يجب أن لا يكون إلا على سبيل الفرض والتقدير كالمحالات لاشتمال المقام على الآيات الدالة على أن

الإسراف مما لا ينبغي أن يصدر عن العاقل أصلا فهو بمنزلة المحال وإن كان مقطوعا بعدم وقوعه لكنهم يستعملون فيه إن لتنزيله منزلة ما لا قطع بعدمه على سبيل المساهلة وارخاء العنان لقصد التبكيت كما في قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ ﴾ [الزخرف:٨١].

(أو تغليب غير المتصف به) أي: بالشرط.

(على المتصف به) كما إذا كان القيام قطعي الحصول لزيد غير قطعي لعمرو فنقول أن قمتما كان كذا.

(وقوله تعالى للمخاطبين المرتابين: ﴿ وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا ﴾ [البقرة:٢٣] يحتملهما) أي: يحتمل أن يكون للتوبيخ والتصوير المذكور، وأن يكون لتغليب غير المرتابين على المرتابين؛ لأنه كان في المخاطبين من يعرف الحق وإنما ينكر عنادا فجعل الجميع كأنه لا ارتياب لهم.

وههنا بحث: وهو أنه إذا جعل الجميع بمنزلة غير المرتابين كان الشرط قطعي اللاوقوع فلا يصح استعمال إن فيه كما إذا كان قطعي الوقوع؛ لأنها إنما تستعمل في المعاني المحتملة المشكوكة وليس المعنى ههنا على حدوث الارتياب في المستقبل.

ولهذا زعم الكوفيون: أن إن ههنا بمعنى إذ، ونص المبرد والزجاج على أن إن لا تغلب كان على معنى الاستقبال لقوة دلالته على المضي، فمجرد التغليب لا يصحح استعمال أن ههنا بل لابد من أن يقال لما غلب صار الجميع بمنزلة غير المرتابين فصار الشرط قطعي الانتفاء فاستعمل فيه أن على سبيل الفرض والتقدير للتبكيت والالزام كقوله تعالى:﴿ فَإِنْ آمَنُواْ بِمِثْلِ مَا آمَنتُم بِهِ فَقَدِ اهْتَدَواْ ﴾ [البقرة: ١٣٧]، ﴿ قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ ﴾ [الزخرف: ٨١].

(والتغليب) باب واسع.

(يجري في فنون كثيرة كقوله تعالى: ﴿وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ﴾ [التحريم: ١٢]) غلب الذكر على الأنثى بأن أجرى الصفة المشتركة بينهما على طريقة إجرائها على الذكور خاصة فإن القنوت مما يوصف به الذكور والاناث لكن لفظ قانتين إنما يجري على الذكور فقط.

(و) نحو (قوله تعالى:﴿ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ [النمل:٥٥]) غلب جانب المعنى على جانب اللفظ؛ لأن القياس يجهلون بياء الغيبة لأن الضمير عائد إلى قوم ولفظه لفظ الغائب لكونه اسما مظهرا لكنه في المعنى عبارة عن المخاطبين فغلب جانب الخطاب على جانب الغيبة.

(ومنه) أي: ومن التغليب.

(أبوان) للأب والأم.

(ونحوه) كالعمرين لأبي بكر وعمر رضى الله عنهما والقمرين للشمس والقمر، وذلك بأن يغلب أحد المتصاحبين أو المتشابهين على الآخر بأن يجعل الآخر متفقا له في الاسم ثم يثنى ذلك الاسم ويقصد اللفظ إليهما جميعا فمثل أبوان ليس من قبيل قوله تعالى: ﴿ وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ ﴾ [التحريم: ١٢] كما توهمه بعضهم لأن الأبوة ليست صفة مشتركة بينهما كالقنوت. فالحاصل أن مخالفة الظاهر في مثل القانتين من جهة الهيئة والصيغة وفي مثل أبوان من جهة المادة وجوهر اللفظ بالكلية.

(ولكونهما) أي: أن وإذا.

(لتعليق أمر) هو حصول مضمون الجزاء.

(بغيره) يعني حصول مضمون الشرط.

(في الاستقبال) متعلق بغيره على معنى أنه يجعل حصول الجزاء مترتبا ومعلقا على حصول الشرط في الاستقبال، ولا يجوز أن يتعلق بتعليق أمر لأن التعليق إنما هو في زمان التكلم لا في الاستقبال ألا ترى أنك إذا قلت: إن دخلت الدار فأنت حر، فقد علقت في هذه الحال حريته على دخول الدار في الاستقبال.

(كان كل من جملتي كل) من إن وإذا يعني الشرط والجزاء.

(فعلية استقبالية). أما الشرط فلأنه مفروض الحصول في الاستقبال فيمتنع ثبوته ومضيه. وأما الجزاء فلأن حصوله معلق على حصول الشرط في الاستقبال ويمتنع تعليق حصول الحاصل الثابت على حصول ما يحصل في المستقبل.

(ولا يخالف ذلك لفظا إلا لنكتة) لامتناع مخالفة مقتضى الظاهر من غير فائدة. وقوله لفظا: إشارة إلى أن الجملتين وإن جعلت كلتاهما أو أحديهما اسمية أو فعلية ما ضوية فالمعنى على الاستقبال حتى إن قولنا: إن أكرمتني الآن فقد أكرمتك أمس، معناه: إن تعتد بإكرامك إياي الآن فاعتد بإكرامى إياك أمس.

وقد تستعمل إن في غير الاستقبال قياسا مطردا مع كان نحو: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ﴾ [البقرة:٢٣]، كما مر وكذا إذا جيء بها في مقام التأكيد بعد واو الحال لمجرد الوصل والربط دون الشرط نحو: زيد وإن كثر ماله بخيل، وعمرو وإن أعطى جاها لئيم. وفى غير ذلك قليلا كقوله:[الطويل]

فيا وَطَني إنْ فاتَني بكَ سابِقٌ من الدهرِ فليَنْعِمْ لساكِنِك البال

ثم أشار إلى تفصيل النكتة الداعية إلى العدول عن لفظ الفعل المستقبل بقوله.

(كإبراز غير الحاصل في معرض الحاصل لقوة الأسباب) المتأخذة في حصوله نحو: إن اشتريت كان كذا حال انعقاد أسباب الاشتراء.

(أو كون ما هو مقطوع الوقوع كالواقع) هذا عطف على قوة الأسباب وكذا المعطوفات بعد ذلك بأو؛ لأنها كلها علل لابراز غير الحاصل في معرض الحاصل على ما أشار إليه في إظهار الرغبة. ومن زعم أنها كلها عطف على إبراز غير الحاصل في معرض الحاصل فقد سها سهوا بينا.

(أو التفاؤل أو إظهار الرغبة في وقوعه) أي: وقوع الشرط.

(نحو: إن ظفرت بحسن العاقبة) فهو المرام هذا يصلح مثالا للتفاؤل ولإظهار الرغبة ولما كان اقتضاء إظهار الرغبة إبراز غير الحاصل في معرض الحاصل يحتاج إلى بيان ما أشار إليه بقوله.

(فإن الطالب إذا عظمت رغبته في حصول أمر يكثر تصوره) أي: الطالب.

(إياه) أي: ذلك الأمر.

(فربما يخيل) أي: ذلك الأمر.

(إليه حاصلا) فيعبر عنه بلفظ الماضي.

(وعليه) أي: على استعمال الماضي مع أن لإظهار الرغبة في الوقوع ورد قوله تعالى ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاء﴾ [النور: ٣٣].

(﴿إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾ [النور: ٣٣]) حيث لم يقل إن يردن.

فإن قيل: تعليق النهي عن الإكراه بإرادتهن التحصن يشعر بجواز الاكراه عند انتفائها على ما هو مقتضى التعليق بالشرط.

أجيب: بأن القائلين بأن التقييد بالشرط يدل على نفي الحكم عند انتفائه إنما يقولون به إذا لم يظهر للشرط فائدة أخرى، ويجوز أن يكون فائدته في الآية، المبالغة في النهي عن الإكراه يعني أنهن إذا أردن العفة فالمولى أحق بإرادتها وأيضًا دلالة الشرط على أنتفاء الحكم إنما هو بحسب الظاهر والاجماع القاطع على حرمة الإكراه مطلقا قد عارضه والظاهر يدفع بالقاطع.

(قال السكاكي أو للتعريض) أي: إبراز غير الحاصل في معرض الحاصل. إما لما ذكر وأما للتعريض بأن ينسب الفعل إلى واحد والمراد غيره.

(نحو) قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ ﴾ [الزمر: ٦٥].

(﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾[الزمر: ٦٥]) فالمخاطب هو النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وعدم إشراكه مقطوع به، لكن جيء بلفظ الماضي إبرازا للإشراك الغير الحاصل

في معرض الحاصل على سبيل الفرض، والتقدير تعريضا لمن صدر عنهم الإشراك بأنه قد حبطت أعمالهم كما إذا شتمك أحد فتقول: والله إن شتمني الأمير لأضربنه، ولا يخفى عليك أنه لا معنى للتعريض لمن لم يصدر عنهم الإشراك، وإن ذكر المضارع لا يفيد التعريض لكونه على أصله ولما كان في هذا الكلام نوع خفاء وضعف نسبه إلى السكاكي وإلا فهو قد ذكر جميع ما تقدم ثم قال.

(ونظيره) أي: نظير لئن اشركت.

(في التعريض) لا في استعمال الماضي مقام المضارع في الشرط للتعريض قوله تعالى.

(﴿وَمَا لِيَ لاَ أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي﴾، أي وما لكم لا تعبدون الذي فطركم بدليل ﴿وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [يس: ٢٢]) إذ لو لا التعريض لكان المناسب أن يقال وإليه ارجع على ما هو الموافق للسياق.

(ووجه حسنه) أي: حسن هذا التعريض.

(إسماع) المتكلم.

(المخاطبين) الذين هم أعداؤه.

(الحق) هو المفعول الثاني للاسماع.

(على وجه لا يزيد) ذلك الوجه.

(غضبهم وهو) أي: ذلك الوجه.

(ترك التصريح بنسبتهم إلى الباطل ويعين) عطف على يزيد. وليس هذا في كلام السكاكي أي على وجه يعين.

(على قبوله) أي: قبول الحق.

(لكونه) أي: لكون ذلك الوجه.

(أدخل في إمحاض النصح لهم حيث لا يريد) المتكلم.

(لهم إلا ما يريد لنفسه ولو للشرط) أي: لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضا.

(في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط) فيلزم انتفاء الجزاء كما تقول: لو جئتني لأكرمتك معلقا الإكرام بالمجئ مع القطع بانتفائه، فيلزم انتفاء الإكرام فهي لامتناع الثاني أعني الجزاء لامتناع الأول أعني الشرط، يعني: أن الجزاء منتف بسبب انتفاء الشرط، هذا هو المشهور بين الجمهور. واعترض عليه ابن الحاجب بأن الأول سبب والثاني مسبب وانتفاء السبب لا يدل على أنتفاء المسبب لجواز أن يكون للشئ أسباب متعددة بل الأمر بالعكس لأن انتفاء المسبب يدل على أنتفاء جميع اسبابه فهى لامتناع الأول لامتناع الثاني.

ألا ترى أن قوله تعالى: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [الأنبياء:٢٢] إنما سيق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الآلهة دون العكس. واستحسن المتأخرون رأى ابن الحاجب حتى كادوا أن يجمعوا على أنها لامتناع الأول لامتناع الثاني. إما لما ذكره وإما لأن الأول ملزوم والثاني لازم وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس لجواز أن يكون اللازم أعم.

وأنا اقول منشأ هذا الاعتراض: قلة التأمل، لأنه ليس معنى قولهم لو لامتناع الثاني لامتناع الأول أنه يستدل بامتناع الأول على امتناع الثاني حتى يرد عليه أن انتفاع السبب أو الملزوم لا يوجب انتفاع المسبب أو اللازم.

بل معناه أنها للدلالة على أن انتفاء الثاني في الخارج إنما هو بسبب انتفاء الأول فمعنى: (لو شاء الله لهداكم) أن انتفاء الهداية إنما هو بسبب انتفاء المشيئة، يعني: أنها تستعمل للدلالة على أن علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط من غير التفات إلى أن علة العلم بانتفاء الجزاء ما هي.

ألا ترى أن قولهم: لولا لامتناع الثاني لوجود الأول نحو: (لولا علي لهلك عمر) معناه أن وجود علي سبب لعدم هلاك عمر، لا أن وجوده دليل على أن عمر لم يهلك.

ولهذا صح مثل قولنا: (لو جئتني لأكرمتك لكنك لم تجئ) أعني عدم الإكرام بسبب عدم المجيء، قال الحماسي:

فلَوْ طَار ذُو حَافِرٍ قَبْلَهَـــــــا لَطارَتْ ولكنَّـــــــه لم يَطِرْ

يعني أن عدم طيران تلك الفرس بسبب أنه لم يطر ذو حافر قبلها، وقال أبو العلاء المعري: [الطويل]

ولو دامَتِ الدُّولاتُ كانوا كغَيرِهِمُ رَعايا ولكِنْ مـــــا لَهُنَّ دَوَامُ

وأما المنطقيون فقد جعلوا: إن ولو، أداة اللزوم وإنما يستعملونها في القياسات لحصول العلم بالنتائج فهى عندهم للدلالة على أن العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الأول ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم من غير التفات إلى أن علة انتفاء الجزاء في الخارج ما هي وقوله تعالى ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [الأنبياء:٢٢] وارد على هذه القاعدة لكن الاستعمال على قاعدة اللغة هو الشائع المستفيض، وتحقيق هذا البحث على ما ذكرناه من أسرار هذا الفن. وفى هذا المقام مباحث أخرى شريفة أوردناها في الشرح وإذا كان لو للشرط في الماضي.

(فيلزم عدم الثبوت والمضى في جملتيها) إذ الثبوت ينافى التعليق والاستقبال ينافى المضى فلا يعدل في جملتيها عن الفعلية الماضوية إلا لنكتة ومذهب المبرد انها تستعمل في المستقبل استعمال أن للوصل وهو مع قلته ثابت. نحو قوله عليه السلام: "اطْلُبُوا الْعِلْمَ وَلَوْ بِالصِّينِ"(١). و" إِنِّي أُبَاهِي بِكُمُ الأُمَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ولو بِالسَّقْطِ "(٢).

(فدخولها على المضارع في نحو:) ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللهِ ﴾ [الحجرات: ٧].

(﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾ [الحجرات: ٧]) أي: لو قعتم في جهد وهلاك.

---

(١) أخرجه البزار في البحر الزخار (٩٥)، وأخرجه الربيع بن حبيب (١٨)، وأخرجه البيهقي في المدخل إلى السنن الكبرى (٣٢٤).

(٢) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١٠٣٩١)، والبغوي في معالم التنزيل (٨٤٦).

(لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتا فوقتا).

والفعل: هو الإطاعة يعني أن امتناع عنتكم بسبب امتناع استمراره على إطاعتكم فإن المضارع يفيد الاستمرار ودخول لو عليه يفيد امتناع الاستمرار.

ويجوز أن يكون الفعل امتناع الإطاعة يعني أن امتناع عنتكم بسبب استمرار امتناعة عن إطاعتكم؛ لأنه كما أن المضارع المثبت يفيد استمرار الثبوت يجوز أن يفيد المنفي استمرار النفي والداخل عليه لو يفيد استمرار الامتناع كما أن الجملة الاسمية المثبتة تفيد تأكيد الثبوت ودوامه.

والمنفية يفيد تأكيد النفي ودوامه لا نفي التأكيد والدوام كقوله تعالى: ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨] ردا لقولهم أنا آمنا على أبلغ وجه وآكده كما في قوله تعالى.

(﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: ١٥]) حيث لم يقل الله مستهزئ بهم قصدا إلى استمرار الاستهزاء وتجدده وقتا فوقنا.

(و) دخولها على المضارع.

(في نحو قوله تعالى:﴿ وَلَوْ تَرَىٰ﴾) الخطاب لمحمد عليه السلام أو لكل من تأتى منه الرؤية.

(﴿إِذْ وُقِفُواْ عَلَى النَّارِ﴾ [الأنعام: ٢٧]) أي: اروها حتى يعاينوها واطلعوا عليها اطلاعا هي تحتهم أو ادخلوها فعرفوا مقدار عذابها وجواب لو محذوف أي لرأيت أمرا فظيعا.

(لتنزيله) أي: المضارع.

(منزلة الماضي لصدوره) أي: المضارع أو الكلام.

(عمن لا خلاف في أخباره). فهذا الحالة إنما هي في القيامة لكنها جعلت بمنزلة الماضي المتحقق فاستعمل فيها لو واذ المختصان بالماضي لكن عدل من لفظ الماضي ولم يقل ولو رأيت إشارة إلى أنه كلام من لا خلاف في أخباره والمستقبل عنده بمنزلة الماضي في تحقق

الوقوع فهذا الأمر مستقبل في التحقيق ماض بحسب التأويل كأنه قيل قد انقضى هذا الأمر لكنك ما رأيته ولو رأيته لرأيت أمرا فظيعا.

(كما) عدل عن الماضي إلى المضارع.

(في ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ [الحجر: ٢]) لتنزيله منزلة الماضي لصدوره عمن لا خلاف في أخباره. وإنما كان الأصل ههنا هو الماضي لأنه قد التزم ابن السراج وابو علي في الإيضاح أن الفعل الواقع بعد رب المكفوفة بما يجب أن يكون ماضيا.

لأنها للتقليل في الماضي ومعنى التقليل ههنا أنه يدهشهم اهوال القيمة فيبهتون فإن وجدت منهم إفاقة ما تمنوا ذلك.

وقيل: هي مستعارة للتكثير أو للتحقيق ومفعول يود محذوف لدلالة لو كانوا مسلمين عليه ولو للتمني حكاية لودادتهم وأما على رأى من جعل لو اللتي للتمني حرفا مصدرية فمفعول ﴿يَوَدُّ﴾ هو قوله: ﴿لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ﴾.

(أو لا ستحضار الصورة) عطف على قوله لتنزيله يعني أن العدول إلى المضارع في نحو: " ولو ترى " إما لما ذكر وأما لاستحضار صورة رؤية الكافرين موقوفين على النار؛ لأن المضارع مما يدل على الحال الحاضر الذي من شأنه أن يشاهد كأنه يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة ليشاهدها السامعون ولا يفعل ذلك إلا في امريتهم بمشاهدته لغرابته أو فظاعته أو نحو ذلك.

(كما قال الله تعالى: ﴿ فَتُثِيرُ سَحَابًا ﴾) بلفظ المضارع بعد قوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ ﴾ [فاطر: ٩].

(استحضارا لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة) يعني أثارة صورة السحاب مسخرا بين أسماء والأرض على الكيفيات المخصوصة والانقلابات المتفاوتة.

(وأما تنكيره) أي: تنكير المسند.

(فلا رادة عدم الحصر والعهد) الدال عليهما التعريف.

(كقولك: زيد كاتب وعمرو شاعر أو للتفخيم نحو هدى للمتقين) بناء على أنه خبر مبتدأ محذوف أو خبر تلك الكتاب.

(أو للتحقير) نحو: ما زيد شيئا.

(وأما تخصيصه) أي: المسند.

(بالإضافة) نحو: زيد غلام رجل.

(أو الوصف) نحو: زيد رجل عالم.

(فلكون الفائدة اتم) لما مر من أن زيادة الخصوص توجب أتمية الفائدة. واعلم أن جعل معمولات المسند كالحال ونحوه من المقيدات وجعل الإضافة والوصف من المخصصات إنما هو مجرد اصطلاح.

وقيل: لأن التخصيص عبارة عن نقص الشيوع ولا شيوع للفعل؛ لأنه إنما يدل على مجرد المفهوم والحال تقيده والوصف يجيء في الاسم الذي فيه الشيوع فيخصصه وفيه نظر.

(وأما تركه) أي: ترك تخصيص المسند بالإضافة أو الوصف.

(فظاهر مما سبق) في ترك تقيد المسند لمانع من تربية الفائدة.

(وأما تعريفه فلا فادة السامع حكما على أمر معلوم له باحدى طرق التعريف) يعني أنه يجب عند تعريف المسند إليه إذ ليس في كلامهم مسند إليه نكرة ومسند معرفة في الجملة الخبرية.

(بآخر مثله) أي: حكما على أمر معلوم بأمر آخر مثله في كونه معلوما للسامع بإحدى طرق التعريف سواء يتحدا الطريقان نحو: الراكب هو المنطلق، أو يختلفان نحو: زيد هو المنطلق.

(أو لازم حكم) عطف على حكما.

(كذلك) أي: على أمر معلوم باخر مثله. وفيه هذا تنبيه على أن كون المبتدأ والخبر معلومين لا ينافي إفادة الكلام للسامع فائدة مجهولة؛ لأنه العلم بنفس المبتدأ والخبر لا يستلزم العلم باسناد أحدهما إلى الآخر.

(نحو: زيد أخوك وعمرو المنطلق) حال كون المنطلق معرفا.

(باعتبار تعريف العهد أو الجنس). وظاهر لفظ الكتاب أن نحو: زيد أخوك، إنما يقال لمن يعرف أن له اخا. والمذكور في الإيضاح أنه يقال لمن يعرف زيدا بعينه سواء كان يعرف أن له اخا أو لم يعرف.

ووجه التوفيق ما ذكره بعض المحققين من النحاة: أن أصل وضع تعريف الإضافة على اعتبار العهد وإلا لم يبق فرق بين غلام زيد وغلام لزيد فلم يكن أحدهما معرفة والآخر نكرة لكن كثيرا ما يقال جاءني غلام زيد من غير إشارة إلى معين كالمعرف باللام وهو خلاف وضع الإضافة فما في الكتاب ناظر إلى أصل الوضع وما في الإيضاح إلى خلافه.

(وعكسها) أي: ونحو عكس المثالين المذكورين وهو أخوك زيد والمنطلق عمرو. والضابط في التقديم أنه إذا كان للشئ صفتان من صفات التعريف وعرف السامع اتصافه بأحديهما دون الأخرى فأيهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب زعمك أن تحكم عليه بالآخر فيجب أن تقدم اللفظ الدال عليه وتجعله مبتدأ وأيهما كان بحيث يجهل اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب زعمك أن تحكم بثبوته للذات أو انتفائه عنه يجب أن تؤخر اللفظ الدال عليه وتجعله خبر، فإذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه بأنه أخوه وأردت أن تعرفه ذلك، قلت: زيد أخوك، وإذا عرف أخا له ولا يعرفه على التعيين وأردت أن تعينه عنده قلت: أخوك زيد ولا يصح زيد أخوك ويظهر ذلك في نحو قولنا: رأيت أسودا غابها الرماح ولا يصح رماحها الغاب.

(والثاني) يعني اعتبار تعريف الجنس.

(قد يفيد قصر الجنس على شيء تحقيقا نحو: زيد الأمير) إذا لم يكن أمير سواه.

(أو مبالغة لكماله فيه) أي: لكمال ذلك الشيء في ذلك الجنس أو بالعكس.

(نحو: عمرو الشجاع) أي: الكامل في الشجاعة كأنه لا اعتداد بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال، وكذا إذا جعل المعرف بلام الجنس مبتدأ نحو: الأمير زيد والشجاع عمرو ولا تفاوت بينهما وبين ما تقدم في إفادة قصر الإمارة على زيد والشجاعة على عمرو.

والحاصل: أن المعرف بلام الجنس أن جعل مبتدأ فهو مقصور على الخبر سواء كان الخبر معرفة أو نكرة وأن جعل خبرا فهو مقصور على المبتدأ والجنس قد يبقى على إطلاقه كما مرو قد يقيد بوصف أو حال أو ظرف أو مفعول أو نحو ذلك نحو هو الرجل الكريم وهو السائر راكبا وهو الأمير في البلد وهو الواهب الف قنطار وجميع ذلك معلوم بالاستقراء وتصفح تراكيب البلغاء.

وقوله قد يفيد بلفظ (قد) إشارة إلى أنه قد لا يفيد القصر كما في قول الخنساء:[الوافر]

إِذا قَبُحَ البُكاءُ عَلى قَتيـــلٍ رَأَيتُ بُكاءَكَ الحَسَنَ الجَميـــلا

فإنه يعرف بحسب الذوق السليم والطبع المستقيم والتدرب في معرفة معاني كلام العرب أن ليس المعنى ههنا على القصر وأن امكن ذلك بحسب النظر الظاهر والتأمل القاصر.

(وقيل) في نحوك زيد المنطلق أو المنطلق زيد.

(الاسم متعين للابتداء) تقدم أو تأخر.

(لدلالته على الذات والصفة) متعينة.

(للخبرية) تقدمت أو تأخرت.

(لدلالتها على أمر نسبي) لأن معنى المبتدأ المنسوب إليه. ومعنى الخبر المنسوب والذات هي المنسوب إليها والصفة هي المنسوب.

فسواء قلنا: زيد المنطلق أو المنطلق زيد يكون زيد مبتدأ والمنطلق خبر وهذا رأى الإمام الرازي قدس الله سره.

(ورد بأن المعنى الشخص الذي له الصفة صاحب الاسم) يعني أن الصفة تجعل دالة على الذات ومسندا إليها والاسم يجعل دالا على أمر نسبي ومسندا.

(وأما كونه) أي: المسند.

(جملة فللتقوي) نحو زيد قام.

(أو لكونه سببيا) نحو زيد أبوه قايم.

(لما مر) من أن أفراده يكون لكونه غير سببي مع عدم إفادة التقوى.

وسبب التقوى في مثل زيد قام على ما ذكره صاحب المفتاح هو أن المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعى أن يسند إليه شيء، فإذا جاء بعده ما يصلح أن يسند إلى ذلك المبتدأ صرفه ذلك المبتدأ إلى نفسه سواء كان خاليا عن الضمير أو متضمنا له فينعقد بينهما حكم.

ثم إذا كان متضمنا له لضميره المعتد به بأن لا يكون مشابها للخالى عن الضمير كما في زيد قائم صرفه ذلك الضمير إلى المبتدأ ثانيا فيكتسي الحكم قوة فعلى هذا يختص التقوى بما يكون مسندا إلى ضمير مبتدا ويخرج عنه نحو زيد ضربته ويجب أن يجعل سببيا. وأما على ما ذكره الشيخ في "دلائل الإعجاز" وهو أن الاسم لا يؤتى به معرى عن العوامل اللفظية إلا لحديث قد نوى إسناده إليه.

فإذا قلت: زيد فقد أشعرت قلب السامع بأنك تريد الإخبار عنه فهذا توطئة له وتقدمة للإعلام به.

فإذا قلت: قام دخل في قلبه دخول المأنوس وهذا أشد للثبوت وامنع من الشبهة والشك. وبالجملة ليس الأعلام بالشئ بغتة مثل الأعلام به بعد التنبيه عليه والتقدمة، فإن ذلك يجري مجرى تأكيد الإعلام في التقوى والإحكام فيدخل فيه نحو: زيد ضربته وزيد

مررت به ومما يكون المسند فيه جملة لا للسببية أو التقوى خبر ضمير الشأن ولم يتعرض له لشهرة أمره وكونه معلوما مما سبق.

وأما صورة التخصيص نحو: أنا سعيت في حاجتك، ورجل جاءني فهى داخلة في التقوى على ما مر.

(واسميتها وفعليتها وشرطيتها لما مر) يعني: أن كون المسند جملة للسببية أو التقوى وكون تلك الجملة اسمية للدوام والثبوت وكونها فعلية للتجدد والحدوث والدلالة على أحد الأزمنة الثلثة على اخصر وجه وكونها شرطية للاعتبارات المختلفة الحاصلة من أدوات الشرط.

(وظرفيتها لاختصار الفعلية إذ هي) أي: الظرفية.

(مقدرة بالفعل على الأصح) لأن الفعل هو الأصل في العمل. وقيل باسم الفاعل لأن الأصل في الخبر أن يكون مفردا، ورجح الأول بوقوع الظرف صلة للموصول نحو: الذي في الدار أخوك.

وأجيب بأن الصلة من مظان الجملة بخلاف الخبر، ولو قال: إذا الظرف مقدر بالفعل على الأصح، لكان أصوب لأن ظاهر عبارته يقتضي أن الجملة الظرفية مقدرة باسم الفاعل على القول الغير الأصح، ولا يخفى فساده.

(وأما تأخيره) أي: تأخير المسند.

(فلان ذكر المسند إليه أهم كما مر) في تقديم المسند إليه.

(وأما تقديمه) أي: تقديم المسند.

(فلتخصيصه بالمسند إليه) أي: لقصر المسند إليه على ما حققناه في ضمير الفصل لأن معنى قولنا: (تميمي أنا) هو أنه مقصور على التميمية لا يتجاوزها إلى القيسية.

(نحو: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ [الصافات:٤٧] أي بخلاف خمور الدنيا) فإن فيها غولا.

فإن قلت: المسند هو الظرف أعني فيها والمسند إليه ليس بمقصور عليه بل على جزء منه أعني الضمير المجرور الراجع إلى خمور الجنة.

قلت: المقصود أن عدم الغول مقصور على الاتصاف بفي خمور الجنة لا يتجاوزه إلى الانصاف بفي خمور الدنيا وإن اعتبرت النفي في جانب المسند، فالمعنى: أن الغول مقصور على عدم الحصول في خمور الجنة لا يتجاوزه إلى عدم الحصول في خمور الدنيا فالمسند إليه مقصور على المسند قصرا غير حقيقي وكذلك قياس في قوله تعالى:﴿ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ ﴾ [الكافرون:٦].

ونظيره ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى:﴿ إِنْ حِسَابُهُمْ إِلَّا عَلَى رَبِّي ﴾ [الشعراء:١١٣] من أن المعنى حسابهم مقصور على الاتصاف بـ(على ربي) لا يتجاوزه إلى الاتصاف بـ(على) فجميع ذلك من قصر الموصوف على الصفة دون العكس كما توهمه بعضهم.

(ولهذا) أي: ولأن التقديم يفيد التخصيص.

(لم يقدم الظرف) الذي هو المسند على المسند إليه.

(في ﴿لاَ رَيْبَ فِيهِ﴾[البقرة: ٢]) ولم يقل لا فيه ريب.

(لئلا يفيد) تقديمه عليه ثبوت الريب في سائر كتب الله تعالى بناء على اختصاص عدم الريب بالقرآن. وإنما قال: في سائر كتب الله تعالى؛ لأنه المعتبر في مقابلة القرآن كما أن المعتبر في مقابلة خمور الجنة هي خمور الدنيا لا مطلق المشروبات وغيرها.

(أو التنبيه) عطف على تخصيصه أي تقديم المسند للتنبيه.

(من أول الأمر على أنه) أي: المسند.

(خبر لا نعت) إذ النعت لا يتقدم على المنعوت. وإنما قال من أول الأمر لأنه ربما يعلم أنه خبر لا نعت بالتأمل في المعنى والنظر إلى أنه لم يرد في الكلام خبر للمبتدأ.

(كقوله: [الطويل]

لَهُ هِمَمٌ لا مُنتَهى لِكِبارِهـــا وَهِمَّتُهُ الصُغرى أَجَلُّ مِنَ الدَهرِ (١)

حيث لم يقل: همم له.

---

(١) قائله حسان بن ثابت الأنصاري رضي الله عنه، يمدح النبي صلى الله عليه وسلم من قصيدة من الطويل.

وذكر بعضهم أنه لبكر بن النطاح في أبي دلف العجلي، ولعل الحامل له على هذا ما حكى أن أبا دلف لحق أكراداً قطعوا الطريق في عمله، وقد أردف فارسٌ منهم رفيقاً له خلفه، فطعنهما جميعاً، فأنفذهما، فتحدث الناس أنه أنفذ بطعنة واحدة فارسين، فلما قدم من وجهه دخل عليه ابن النطاح، فأنشده قوله فيه من الكامل:

قالوا وينظِمُ فارسين بطعنةٍ ..... يومَ اللقَاء ولا يراهُ جليلاَ
لا تعجبُوا فلوَ أن طولَ قناتهِ ..... مِيلٌ إذَن نظم الفوارسَ مِيلاَ

فأمر له أبو دلف بعشرة آلاف درهم، فقال بكر فيه أيضا من الطويل:

لهُ راحةٌ لو أن معشارَ جودِها .. على البرُّ كان البرُّ أندى من البحر
ولو أن خلقَ الله فِي جسمِ فارسٍ ..... وبارَزَهُ كان الخلقُ من الخُمْرِ
أبا دُلَفٍ بورِكْتَ في كل بلدةٍ ... كما بورِكَتْ في شهرها ليلةُ القدرِ

فلما كانت هذه الأبيات موافقة لذلك البيت في الوزن والقافية، نسب لبكر بن النطاح المذكور، والذي يقول أنه ليس لبكر بن النطاح أنه لم يوجد في أخباره إلا الأبيات الثلاثة المذكورة، وهذا البيت جليل بالنسبة إليها، فلو كان منها لنص عليه بالذكر، ونقل بعضهم أن أعرابياً دخل على أمير فقال يمدحه من الطويل:

فتى تهرُبُ الأموالُ مِن جود كفِّهِ .. كما يهرُبُ الشَّيطانُ من ليلة القدرِ
لَهُ هِمَمٌ لا مُنتَهى لكبارهَا ..... وهِمَّتُهُ الصغرى أجلُّ مِن الدَّهرِ
لهُ رَاحة لو أن معشار جودِهَا .... على البرّ كان البرُّ أندى من البحرْ

فقال له الأمير: احتكم، أو فوض إلي الحكم، فقال الأعرابي: بل أحتكم بكل بيت ألف درهم، فقال الممدوح: لو فوضت إلينا الحكم لكان خيراً لك، فقال: لم يكن في الدنيا ما يسع حكمك، فقال: أنت في كلامك أشعر من شعرك، وأمر مكان كل ألف بأربعة آلاف.

والهمم: واحدها همة، بالكسر وتفتح، وبه ما هم به من أمر ليفعل.

والشاهد فيه: تقديم المسند، وهو له للتنبيه من ول وهلة على أنه خبر لهمم، لا نعت له، إذ لو تأخر لتوهم أنه نعت له لا خبره.

وحسان بن ثابت بن المنذر بن حرام الخزرجي رضي الله عنه، وأمه الفريعة. ويكنى أبا الوليد، وهو من فحول الشعراء، وقد قيل: إنه أشعر أهل المدن، وكان أحد المعمرين المخضرمين، عمر مائة وعشرين سنة: منها ستون في الجاهلية، وستون في الإسلام.

(أو التفاؤل) نحو: سعدت بغرة وجهك الأيام.

(أو التشويق إلى ذكر المسند إليه) بأن يكون في المسند المتقدم طول يشوق النفس إلى ذكر المسند إليه؛ فيكون له وقع في النفس ومحل من القبول، لأن الحاصل بعد الطلب أعز من المنساق بلا تعب.

(كقوله: ثلاثة) هذا هو المسند المتقدم الموصوف بقوله.

(تشرق) من أشرق بمعنى صار مضيئا.

(الدنيا) فاعل تشرق والعائد إلى الموصوف هو الضمير المجرور في وقوله.

(ببهجتها) أي: بحسنها ونضارتها، أي: تصير الدنيا منورة ببهجة هذه الثلاثة وبهائها والمسند إليه المتأخر هو قوله:

(شمس الضحى وأبو اسحق والقمر)[1]

---

(١) البيت لمحمد بن وهيب، من البسيط يمدح المعتصم، وأبو إسحاق: كنيته، واسمه محمد.
حدث أبو محلم قال: اجتمع الشعراء على باب المعتصم، فبعث إليهم محمد ابن عبد الملك الزيات، فقال لهم: إن أمير المؤمنين يقول لكم: من كان منكم يحسن أن يقول مثل قول النميري في الرشيد من البسيط:

خليفةَ الله إن الجودَ أودية ..... أحلَّكَ الله منها حيثُ تجتمعُ
من لم يكن ببني العباس معتصماً .. فليس بالصلوات الخمس ينتفعُ
إن أخلف القَطْر لم تخلف مخايلهُ ..... أو ضاق أمر ذكرناهُ فيتسعُ

فليدخل وإلا فلينصرف، فقام محمد بن وهيب، فقال: فينا من يقول مثله، قال: وأي شيء قلت؟ فقال من البسيط:

ثلاثةٌ تشرقُ الدنيا ببهجتها .. شمسُ الضحى وأبو إسحاق والقمرُ
فالشمس تحكيه في الإشراق طالعةً .... إذا تقطَّعَ عن إدراكها النظرُ
والبدرُ يحكيه في الظلماء منبلجاً ..... إذَا استنارت لياليه به الغررُ
يحكي أفاعيلهُ في كل نائبةٍ ..... الغيثُ والليث والصمصامة الذَّكرُ
فالغيث يحكي نَدَى كفَّيْه منهمراً .. إذا استهلَّ بصَوْب الديمةِ المطرُ
وربما صالَ أحياناً على حنقٍ ..... شبيهُ صولتهِ الضرغامة الهصرِ
والهندُوانيُّ يحكي من عزائمهِ ..... صريمةَ الرأي منهُ النقْض والمرَرُ
وكلُّهَا مشبهٌ شيئاً على حدةٍ ..... وقد تخالف فيها الفعلُ والصُّوَرُ

(تنبيه: كثير مما ذكر في هذا الباب) يعني باب المسند.

(والذي قبله) يعني باب المسند إليه.

(غير مختص بهما كالذكر والحذف وغيرهما) من التعريف والتنكير والتقديم والتأخير والإطلاق والتقييد وغير ذلك مما سبق.

وإنما قال كثير مما ذكر؛ لأن بعضها مختص بالبابين كضمير الفصل المختص بما بين المسند إليه والمسند وككون المسند مفردا فعلا فإنه مختص بالمسند إذ كل فعل مسند دائما. وقيل: هو إشارة إلى أن جميعها لا يجري في غير البابين كالتعريف فإنه لا يجري في الحال والتمييز وكالتقديم فإنه لا يجري في المضاف إليه. وفيه نظر؛ لأن قولنا جميع ما ذكر في البابين غير مختص بهما لا يقتضي أن يجري شيء من المذكورات في كل واحد من الأمور التي هي غير

=

وأنت جامعُ ما فيهنّ من حسنٍ .... فقد تكامل فيك النفْع والضررُ
فالخلْقُ جسمٌ له رأسٌ يدبّرُهُ ..... وأنت جارحتَاهُ السمعُ والبصرُ

فأمر بإدخاله وأحسن جائزته.

ومما يناسب هذا المقام ما حكاه المدايني قال: بينا سكينة بنت الحسين رضي الله عنهما تسير ذات ليلة إذ سمعت حادياً يحدو ويقول من الرجز:

لولا ثَلاثٌ هُنَّ عيشُ الدهْرِ

فقالت لقائد قطارها: إلحق بنا هذا الرجل حتى نسمع منه ما هذه الثلاثة، فطال طلبه لذلك حتى أتعبها، فقالت لغلام لها: سر أنت حتى تسمع منه، فرجع إليها فقال: سمعته يقول:

الماءُ والنومُ وأم عمرو

فقال: قبحه الله! أتعبني منذ الليلة.

ومحمد بن وهيب حميري شاعر من أهل بغداد من شعراء الدولة العباسية وأصله من البصرة، وكان يستميح الناس بشعره ويتكسب بالمديح، ثم توصل إلى الحسن بن سهل برجاء بن أبي الضحاك ومدحه فأوصله إليه وسمع شعره فأعجب به واقتطعه إليه، وأوصله إلى المأمون حتى مدحه وشفع له فأسنى جائزته، ثم لم يزل منقطعاً إليه حتى مات، وكان يتشيع، وله مراثٍ في أهل البيت رضوان الله عليهم وهو متوسط بين شعراء طبقته.

المسند إليه والمسند فضلا عن أن يجري كل منها فيه إذا يكفى لعدم الاختصاص بالبابين ثبوته في شيء مما يغايرهما فافهم.

(والفطن إذا اتقن اعتبار ذلك فيهما) أي: في البابين.

(لا يخفى عليه اعتباره في غيره هما) من المفاعيل والملحقات بها والمضاف إليه.

obeikandl.com

الباب الرابع

أحوال متعلقات الفعل

قد أشير في التنبيه إلى أن كثيرا من الاعتبارات السابقة يجري في متعلقات الفعل لكن ذكر في هذا الباب تفصيل بعض من ذلك لاختصاصه بمزيد بحث ومهد لذلك مقدمة. فقال.

(الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل في أن الغرض من ذكره معه) أي: ذكر كل من الفاعل والمفعول أو ذكر الفعل مع كل منهما.

(إفادة تلبسه به) أي: تلبس الفعل بكل منهما إما بالفاعل فمن جهة وقوعه عنه وأما بالمفعول فمن جهة وقوعه عليه.

(لا إفادة وقوعه مطلق) أي: ليس الغرض من ذكره معه إفادة وقوع الفعل وثبوته في نفسه من غير إرادة أن يعلم ممن وقع عنه أو على من وقع عليه إذ لو أريد ذلك لقيل وقع الضرب أو وجد أو ثبت من غير ذكر الفاعل أو المفعول لكونه عبثا.

(فإذا لم يذكر) المفعول به.

(معه) أي: مع الفعل المتعدى المسند إلى فاعله.

(فالغرض أن كان اثباته) أي: إثبات الفعل.

(لفاعله أو نفيه عنه مطلقا) أي: من غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه فضلا عن عمومه وخصوصه.

(نزل) الفعل المتعدى.

(منزلة اللازم ولم يقدر له مفعول لأن المقدر كالمذكور) في أن السامع يفهم منها أن الغرض الأخبار بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار تعلقه بمن وقع عليه. فإن قولنا فلان يعطى الدنانير يكون لبيان جنس ما يتناوله الإعطاء لا لبيان كونه معطيا ويكون كلاما مع من أثبت له إعطاء غير الدنانير لا مع من نفي أن يوجد منه إعطاء.

(وهو) أي: هذا القسم الذي نزل منزلة اللازم.

(ضربان لأنه إما أن يجعل الفعل) حال كونه.

(مطلقا) أي: من غير اعتبار عموم أو خصوص فيه ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول.

(كناية عنه) أي: عن ذلك الفعل حال كونه.

(متعلقا بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة أولا) يجعل كذلك.

(الثاني كقوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر:٩]) أي: لا يستوى من يوجد له حقيقة العلم ومن لا يوجد فالغرض إثبات العلم لهم ونفيه عنهم من غير اعتبار عموم في أفراده ولا خصوص ومن غير اعتبار تعلقه بمعلوم عام أو خاص.

وإنما قدم الثاني لأنه باعتبار كثرة وقوعه أشد اهتماما بحاله السكاكي ذكر في بحث إفادة اللام الاستغراق أنه إذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا كقوله صلى الله عليه وآله وسلم: "الْمُؤْمِنُ غِرٌّ كَرِيمٌ، وَالْمُنَافِقُ خَبٌّ لَئِيمٌ"[1]. حمل المعرف باللام مفردا كان أو جمعا على الاستغراق بعلة إيهام أن القصد إلى فرد دون آخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لاحد المتساويين على الآخر.

ثم ذكر في بحث حذف المفعول، أنه قد يكون للقصد إلى نفس الفعل بتنزيل المتعدي منزلة اللازم ذهابا في نحو فلان يعطي إلى معنى يفعل الإعطاء، ويوجد هذه الحقيقة إيهاما للمبالغة بالطريق المذكور في إفادة اللام الاستغراق فجعل المصنف قوله بالطريق المذكور إشارة إلى قوله ثم إذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا حمل المعرف باللام على الاستغراق واليه أشار بقوله.

---

(١) ذكره الفتني بلفظه في تذكرة الموضوعات (٣٦)، ولكنه موجود بلفظ (والفاجر خب لئيم) عند الترمذي من حديث أبي هريرة (١٦٩٤)، وأخرجه أبو داود (٤٧٩٠)، وأخرجه أحمد في مسنده (٨٨٧٤)، وأخرجه أبو يعلى في مسنده (٦٠٠٧)، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج١٠/ ١٩٥، وأخرجه الحاكم في المستدرك ج١/ ٤٣.

(ثم) أي: بعد كون الغرض ثبوت أصل الفعل وتنزيله منزلة اللازم من غير اعتبار كونه كناية.

(إذا كان المقام خطابيا) يكتفى فيه بمجرد الظن.

(لا استدلاليا) يطلب فيه اليقين البرهاني.

(افاد) المقام أو الفعل.

(ذلك) أي: كون الغرض ثبوته لفاعله أو نفيه عنه مطلقا.

(مع التعميم) في أفراد الفعل.

(دفعا للتحكم) اللازم من حمله على فرد دون آخر. وتحقيقه أن معنى يعطى حينئذ يفعل الاعطاء فالاعطاء المعرف بلام الحقيقة يحمل في المقام الخطابى على استغارق الاعطاآت وشمولها مبالغة لئلا يلزم ترجيح أحد المتساويين على الآخر. لا يقال إفادة التعميم في أفراد الفعل تنافى كون الغرض الثبوت أو النفي عنه مطلقا، أي: من غير اعتبار عموم ولا خصوص. لانا نقول لا نسلم ذلك فإن عدم كون الشيء معتبرا في الغرض لا يستلزم عدم كونه مفادا من الكلام فالتعميم مفاد غير مقصود، ولبعضهم في هذا المقام تخيلات فاسدة لا طائل تحتها فلم نتعرض لها.

(والأول) وهو أن يجعل الفعل مطلقا كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص.

(كقول البحترى في المعتز بالله) تعريضا بالمستعين بالله: [الخفيف]

(شَجوُ حُسّادِهِ وَغَيظُ عِداهُ ... أَن يَرى مُبصِرٌ وَيَسمَعَ واعِ)[1]

---

(١) البيت للبحتري، من قصيدة من الخفيف، يمدح بها المعتز بالله بن المتوكل على الله، ويعرض بالمستعين بالله أحمد بن المعتصم، أولها من الخفيف:

لَكِ عهْدٌ لَدَيَّ غيرُ مُضاع ..... باتَ شوقي طَوعاً له ونزَاعي
وهَوىً كلما جرى منه دَمعٌ ..... أيِسَ العاذِلونَ من إقلاعي
لو تَوليتُ عنهُ خيفَ رُجوعي .. أو تجوَّزتُ فيه خيفَ ارتجاعي

إلى أن يقول في مديحها:

أي: أن يكون ذو رؤية وذو سمع فيدرك بالبصر.

(محاسنه) وبالسمع.

(أخباره الظاهرة الدالة على استحقاقه الإمامة دون غيره فلا يجدوا) نصب وعطف على يدرك أي فلا يجد اعداؤه وحساده الذين يتمنون الإمامة.

(إلى منازعته) الإمامة.

(سبيلا). فالحاصل أنه نزل يرى ويسمع منزلة اللازم، أي: من يصدر عنه السماع والرؤية من غير تعلق بمفعول مخصوص، ثم جعلها كنايتين عن الرؤية والسماع المتعلقين بمفعول مخصوص هو محاسنه. وأخباره بادعاء الملازمة بين مطلق الرؤية ورؤية آثاره ومحاسنه وكذا بين مطلق السماع وسماع أخباره للدلالة على أن آثاره وأخباره بلغت من الكثرة والاشتهار إلى حيث يمتنع اخفاؤها فأبصرها كل راء وسمعها كل واع بل لا يبصر الرائي إلا تلك الآثار ولا يسمع الواعي إلا تلك الأخبار، فذكر اللازم وأراد الملزوم على ما هو طريق الكناية ففي ترك المفعول والإعراض عنه إشعار بأن فضائله قد بلغت من الظهور والكثرة إلى حيث يكفي فيها مجرد أن يكون ذو سمع وذو بصر حتى يعلم أنه المتفرد بالفضائل. ولا يخفى أنه يفوت هذا المعنى عند ذكر المفعول أو تقديره.

=

يبهت الوفدُ في أسرة وَجْهِ ..... ساطع الضوءِ مُستنيرِ الشُّعاع
من جَهير الخطابِ يُضعف.... فَضلاً عندَ حالَيْ تأمُّلٍ واستماع

وبعده البيت، وهي طويلة.

والشاهد فيه: جعل الفعل مطلقاً كناية عنه متعلقاً، بمفعول مخصوص، وهو هنا يرى ويسمع فإنه كما قال التفتازاني رحمه الله تعالى نزلها منزلة اللازم: أي تصدر منه الرؤية والسماع من غير تعلق بمفعول مخصوص، ثم جعلها كنايتين عن الرؤية والسماع المتعلقين بمفعول مخصوص، هو محسانه وأخباره، بادعاء الملازمة بين مطلق الرؤية ورؤية آثاره ومحاسنه، وكذلك بين مطلق السماع وسماع أخباره، للدلالة على أن آثاره وأخباره بلغت من الكثرة والاشتهار إلى حيث يمتنع خفاؤها فيبصرها كل راء ويسمعها كل واع، بل لا يبصر الرائي إلا آثاره، ولا يسمع الواعي إلا أخباره، فذكر الملزوم وأراد اللازم، على ما هو طريق الكناية، ولا يخفى فوات هذا المعنى عند ذكر المفعول وتقديره، لما في التغافل عن ذكره والأعراض عنه من الابذان بأن فضائله يكفي فيها أن يكون ذو بصر وسمع حتى يعلم أنه المتفرد بالفضل.

(وإلا) أي: وأن لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدى المسند إلى فاعله أو نفيه عنه مطلقا بل قصد تعلقه بمفعول غير مذكور.

(وجب التقدير بحسب القرائن) الدالة على.

تعيين المفعول أن عاما فعام وأن خاصا فخاص، ولما وجب تقدير المفعول تعين أنه مراد في المعنى ومحذوف من اللفظ لغرض فاشار إلى تفصيل الغرض بقوله.

(ثم الحذف إما للبيان بعد الإبهام كما في فعل المشيئة) والارادة ونحو هما إذا وقع شرطا فإن الجواب يدل عليه ويبينه لكنه إنما يحذف.

(ما لم يكن تعلقه به) أي: تعلق فعل المشيئة بالمفعول.

(غريبا نحو فلو شاء لهداكم أجمعين) أي: لو شاء الله هدايتكم لهديكم اجمعين. فإنه لما قيل لو شاء علم السامع، أن هناك شيئا علقت المشيئة عليه لكنه مبهم عنده، فإذا جئ بجواب الشرط صار مبينا له وهذا اوقع في النفس.

(بخلاف) ما إذا كان تعلق فعل المشيئة به غريبا فإنه لا يحذف حينئذ كما في نحو قوله: [الطويل]

(فَلَو شئت أَن أَبكي دَماً لبكيته ... عليك وَلَكِن ساحةُ الصَبر أوسَع)[1]

فإن تعلق فعل المشيئة ببكاء الدم غريب فذكره ليتقرر في نفس السامع ويأنس به.

(وأما قوله: [الطويل]

---

(١) البيت للخريمي من قصيدة من الطويل يرثي بها أبا الهيذام، وأولها:

قضى وَطراً منك الحبيب المودِّعُ .. وحلَّ الذي لا يستطاع فيُدْفَعُ

إلى أن قال فيها:

وأعددتهُ ذخراً لكل ملمَّةٍ ..... وسهمُ الرزايا بالذخائر مُولَعُ

وإني وإن أظهرتُ مني جلادةً ..... وصانعتُ أعدائي عليه لموجعُ

ملكتُ دموعَ العين حتى رددتها .. إلى ناظري إذ أعينُ القلب تدمعُ

وبعده البيت. والساحة: الفضاء بين الدور.

والشاهد فيه: ذكر المفعول وهو دماً لكون تعلق فعل المشيئة به غريباً.

فلم يبق مني الشوق غير تفكري فلو شئت أن أبكي بكيت تفكرا[1]

فليس منه) أي: مما ترك فيه حذف مفعول المشيئة بناء على غرابة تعلقها به على ما ذهب إليه صدر الأفاضل في ضرام السقط من أن المراد لو شئت أن أبكي تفكرا بكيت تفكرا فلم يحذف منه مفعول المشيئة. ولم يقل لو شئت بكيت تفكرا لأن تعلق المشيئة ببكاء التفكر غريب كتعلقها ببكاء الدم. وإنما لم يكن من هذا القبيل.

(لأن المراد بالأول البكاء الحقيقي) لا البكاء التفكرى لأنه أراد أن يقول: أفناني النحول فلم يبق منى غير خواطر تجول في حتى لو شئت البكاء فمريت جفوني وعصرت عينى ليسيل منها دمع لم اجده وخرج منها بدل الدمع التفكر فالبكاء الذي أراد إيقاع المشيئة عليه بكاء مطلق مبهم غير معدي إلى التفكر البتة والبكاء الثاني مقيد معدى إلى التفكر؛ فلا يصلح أن يكون تفسيرا للأول وبيانا له كما إذا قلت لو شئت أن تعطى درهما اعطيت درهمين كذا في "دلائل الإعجاز".

ومما نشأ في هذا المقام من سوء الفهم وقلة التدبر ما قيل إن الكلام في مفعول أبكي والمراد أن البيت ليس من قبيل ما حذف فيه المفعول للبيان بعد الإبهام بل إنما حذف لغرض آخر. وقيل: يحتمل أن يكون المعنى لو شئت أن أبكي تفكرا بكيت تفكرا أي لم يبق في مادة الدمع فصرت بحيث اقدر على بكاء التفكر فيكون من قبيل ما ذكر فيه مفعول المشيئة لغرابته.

---

(١) البيت لأبي الحسن علي بن أحمد الجوهري، من قصيدة من الطويل. والشوق: نزاع النفس وحركة الهوى.

والشاهد فيه: أن عدم حذف المفعول فيه لانتفاء القرينة لا لغرابة المفعول، لأن المراد بالبكاء الأول في البيت البكاء الحقيقي، لا الفكري، فكأنه يقول: أفناني الشوق فلم يبق مني غير التفكر، فلو شئت البكاء وعصرت عيني ليسل دمعها لم يخرج منها دمع وخرج بدله التفكر، فالبكاء الذي أراد إيقاع المشيئة عليه بكاء مطلق مبهم غير معدي إلى الفكر البتة، والبكاء الثاني مقيد معدي إلى التفكر فلا يصلح تفسيراً للأول وبياناً، كذا قاله التفتازاني نقلاً عن دلائل الإعجاز.

وفيه نظر؛ لأن ترتب هذا الكلام على قوله لم يبق منى الشوق غير تفكري يأبى هذا المعنى عند التأمل الصادق لأن القدرة على بكاء التفكر لا تتوقف على أن لا يبقى فيه غير التفكر فافهم.

(وأما لدفع توهم إرادة غير المراد) عطف على إما للبيان.

(ابتداء) متعلق بتوهم.

(كقوله: وكم ذدت) أي: دفعت.

(عني من تحامل حادث) يقال تحامل فلان على إذا لم يعدل وكم خبرية مميزها قوله من تحامل قالوا وإذا فصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجبت الأتيان بمن لئلا يلتبس بالمفعول ومحل كم النصب على أنها مفعول ذدت. وقيل المميز محذوف أي كم مرة ومن في من تحامل زائدة وفيه نظر للاستغناء عن هذا الحذف والزيادة بما ذكرناه.

(وسورة أيام) أي: شدتها وصولتها.

(حززن) أي: قطعن اللحم.

(إلى العظم)[1] فحذف المفعول أعني اللحم.

---

(١)البيت للبحتري، من قصيدة من الطويل، يمدح أبا الصقر، وأولها:

أعَنْ سَفهٍ يومَ الأبيْرِقِ أمْ حلمِ ..... وُقوفٌ بربعٍ أو بكاءٌ على رسمِ
وما يُعْذَرُ الموسومُ بالشَّيبِ أنْ يُرَى ... مُعارَ لباسٍ للتصابي وَلا وَسْمِ
تخبِّرُ أيامِي الحديثاتُ أنني ..... تركتُ السرُورَ عِندَ أيامِيَ القُدْمِ
وَأولعتُ بالكتمانِ حتى كأنني .. طُويتُ على ضِغنٍ من الدِّينِ أو وغمِ
فإنْ تلقني نِضوَ العظامِ فإنها .... جريرَة قلبي منذ كنتُ على جسمي

وهو طويلة، فمنها في المديح:

كأنك من جِذمٍ من الناسِ مفردٍ .. وسائرُ من يأتي الدَّنِيَّات من جِذمِ
كأنا عَدُوّاً مُلْتَقي ما تقاربتْ ..... بنا الدارُ إلا زادَ غرمكَ في غُنمي

وبعده البيت، وبعده:

أحاربُ قوماً لا أسَرُّ بسُوئِهم .. ولكنني أرمي منَ الناس من تَرمى

(إذ لو ذكر اللحم لربما توهم قبل ذكر ما بعده) أي: ما بعد اللحم يعني إلى العظم.

(أن الحز لم ينته إلى العظم) وإنما كان في بعض اللحم فحذف دفعا لهذا التوهم.

(وأما لأنه أريد ذكره) أي: ذكر المفعول.

(ثانيا: على وجه يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظه) لا على الضمير العائد إليه.

(إظهارا لكمال العناية بوقوعه) أي: الفعل.

(عليه) أي: على المفعول حتى كأنه لا يرضى أن يوقعه على ضميره وأن كان كناية عنه.

(كقوله: [الخفيف]

قَد طَلَبنا فَلَم نَجِد لَكَ في السُؤ ... دُدِ وَالمَجدِ وَالمَكارِمِ مِثــلا [1]

=

والذود: الطرد والدفع. والتحامل: تكليف الأمر المشق، يقال: تحامل علي فلان، إذا كلفه ما لا يطاق، وسورة الأيام: شدتها وصولتها واعتداؤها، والحز: القطع.

والشاهد فيه: حذف المفعول لدفع توهم إرادة غير المراد من الكلام ابتداء وهو هنا اللحم إذ لو ذكر لتوهم قبل ذكر العظم أن الحز لم ينته إليه، فترك دفعاً لهذا الوهم.

(١)البيت للبحتري، من قصيدة من الخفيف، يمدح بها المعتز لدين الله وأولها:

إن سير الخليطِ حين اسْتَقَلاَّ ..... كانَ عَوْناً للدمع لما اسْتَهلا

فالنَّوى خُطَّة من الهجر ما..... يَنْفَكُّ يَشْجَي بها المُحبُّ ويَبْلى

فأقلاَّ في غُلوَة اللوم إني ..... زائدٌ في الغرام إن لم تُقِلاَّ

وهي طويلة، فمنها في المديح:

لم يزَلْ حقُّكَ المُقَدَّم يمحو .... باطِلَ المستعارِ حتى اضْمَحَلاَّ

وبعده البيت، وبعده: أنتَ أندى كَفَّاً، وأشرفُ أخلا .. قاً، وأزكى قولاً، وأكرم فِعلاً

يعرض بذم المستعين.

والسؤدد، بالهمز: السيادة. والمجد: نيل الشرف والكرم، أو لا يكون إلا بالآباء، والمكارم: فعل الكرم، والمثل: الشبه.

والشاهد فيه: حذف المفعول لإرادة ذكره ثانياً على وجه يتضمن إيقاع الفعل على صريح لفظ المفعول، إظهاراً لكمال العناية بوقوع الفعل عليه وترفعاً عن إيقاعه على ضميره، وإن كان كناية عنه، لأنه لو قال قد طلبنا لك مثلاً لناسب أن يقول فلم نجده، وفيه تفويت غرض إيقاع نفي الوجدان على صريح لفظ المثل، لكمال العناية بعدم وجدانه.

أي: قد طلبنا لك مثلا فحذف مثلا إذ لو ذكره لكان المناسب فلم نجده فيفوت الغرض أعني ايقاع عدم الوجدان على صريح لفظ المثل.

(ويجوز أن يكون السبب) في حذف مفعول طلبنا.

(ترك مواجهة الممدوح بطلب مثل له) قصدا إلى المبالغة في التأدب معه حتى كأنه لا يجوز وجود المثل له ليطلبه فإن العاقل لا يطلب إلا ما يجوز وجوده.

(وإما للتعميم) في المفعول.

(مع الاختصار كقولك: قد كان منك ما يؤلم أي كل أحد) بقرينة أن المقام مقام المبالغة، وهذا التعميم وأن امكن أن يستفاد من ذكر المفعول بصيغة العموم لكن يفوت الاختصار حينئذ.

(وعليه) أي: وعلى حذف المفعول للتعميم مع الاختصار ورد قوله تعالى:

(﴿وَاللهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلاَمِ﴾ [يونس: ٢٥]) أي: جميع عباده. فالمثال الأول يفيد العموم مبالغة والثاني تحقيقا.

(وإما لمجرد الاختصار) من غير أن يعتبر معه فائدة أخرى من التعميم وغيره. وفي بعض النسخ.

(عند قيام قرينة) وهو تذكرة لما سبق ولا حاجة إليه. وما يقال من أن المراد عند قيام قرينة دالة على أن الحذف لمجرد الاختصار ليس بسديد لأن هذا المعنى معلوم ومع هذا جار في سائر الأقسام ولا وجه لتخصيصه بمجرد الاختصار.

(نحو: " أصغيت إليه " أي: أذني وعليه) أي: على الحذف لمجرد الاختصار.

(قوله تعالى:﴿ رَبِّ أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ ﴾ [الأعراف: ١٤٣] أي ذاتك). وههنا بحث وهو أن الحذف للتعميم مع الاختصار أن لم يكن فيه قرينة دالة على أن المقدر عام فلا تعميم أصلا وأن كانت فالتعميم مستفاد من عموم المقدر سواء حذف أو لم يحذف فالحذف لا يكون إلا لمجرد الاختصار.

(وأما للرعاية على الفاصلة نحو) قوله تعالى: ﴿ وَالضُّحَى ﴿١﴾ وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى ﴾.

(﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ [الضحى: ٣]) أي: وما قلاك وحصول الاختصار أيضا ظاهر.

(وأما لاستهجان) ذكره) أي: ذكر المفعول.

(كقول عائشة) رضى الله تعالى عنها: " ما رأيت منه"(١) أي: من النبي عليه السلام.

(ولا رأى مني) أي: العورة.

(وإما لنكتة أخرى) كإخفائه أو التمكن من إنكاره أن مست إليه حاجة أو تعينه حقيقة أو ادعاء أو نحو ذلك.

(وتقديم مفعوله) أي: مفعول الفعل.

(ونحوه) أي: نحو المفعول من الجار والمجرور والظرف والحال وما أشبه ذلك.

(عليه) أي: على الفعل.

(لرد الخطأ في التعيين كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد أنك عرفت إنسانا) واصاب في ذلك.

(و) اعتقد (أنه غير زيد) وأخطأ فيه.

(وتقول لتأكيده) أي: تأكيد هذا الرد زيدا عرفت لا غيره وقد يكون أيضا لرد الخطأ في الاشتراك كقولك: زيدا عرفت لمن اعتقد أنك عرفت زيدا وعمرو، وتقول لتأكيده: زيدا عرفت وحده، وكذا في نحو: زيدا أكرم وعمروا لا تكرم أمرا ونهيا، فكان الأحسن أن يقول لإفادة الاختصاص.

(ولذلك) أي: ولأن التقديم لرد الخطأ في تعيين المفعول مع الإصابة في اعتقاد وقوع الفعل على مفعول ما.

---

(١) أخرجه أحند في مسنده (٢٤٨١٣)، وأخرجه النسائي في السنن الكبرى (١٨٤٤)، وأبو الشيخ الأصبهاني في العظمة (٨١٩)، .

(لا يقال: ما زيدا ضربت ولا غيره) لأن التقديم يدل على وقوع الضرب على غير زيد تحقيقا لمعنى الاختصاص. وقولك ولا غيره ينفي ذلك فيكون مفهوم التقديم مناقضا لمنطوق لا غيره. نعم لو كان التقديم لغرض آخر غير التخصيص جاز ما زيدا ضربت ولا غيره وكذا زيدا ضربت وغيره.

(ولا ما زيدا ضربت ولكن أكرمته) لأن مبنى الكلام ليس على أن الخطأ واقع في الفعل بأنه الضرب حتى ترده إلى الصواب بأنه الإكرام، وإنما الخطا في تعيين المضروب فالصواب ولكن عمرا.

(وأما نحو: زيدا عرفته فتأكيد إن قدر) الفعل المحذوف.

(المفسر) بالفعل المذكور.

(قبل المنصوب) أي: عرفت زيدا عرفته.

(وإلا) أي: وأن لم يقدر المفسر قبل المنصوب بل بعده.

(فتخصيص) أي: زيدا عرفت عرفته لأن المحذوف المقدر كالمذكور فالتقديم عليه كالتقديم على المذكور في إفادة الاختصاص كما في بسم الله فنحو زيدا عرفته محتمل للمعنيين التخصيص والتأكيد فالرجوع في التعيين إلى القرائن وعند قيام القرينة على أنه للتخصيص يكون اوكد من قولنا زيدا عرفت لما فيه من التكرار وفى بعض النسخ.

(وأما نحو: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ [أفصلت:١٧] فلا يفيد إلا التخصيص) لامتناع أن يقدر الفعل مقدما نحو إما فهدينا ثمود لالتزامهم وجود فاصل بين إما والفاء بل التقدير إما ثمود فهدينا هم بتقديم المفعول، وفى كون هذا التقديم للتخصيص نظر لأنه يكون مع الجهل بثبوت أصل الفعل كما إذا جاءك زيد وعمرو ثم سألك سائل ما فعلت بهما فتقول إما زيدا فضربته وأما عمرا فأكرمته فليتأمل.

(وكذلك) أي: ومثل زيدا عرفت في إفادة الاختصاص.

(قولك بزيد مررت) في المفعول بواسطة لمن اعتقد أنك مررت بانسان وأنه غير زيد وكذلك يوم الجمعة سرت وفى المسجد صليت وتأديبا ضربته وما شيا حججت.

(والتخصيص لازم للتقديم غالبا) أي: لا ينفك عن تقديم المفعول ونحوه في أكثر الصور بشهادة الاستقراء وحكم الذوق.

وإنما قال غالبا لأن اللزوم الكلي غير متحقق، إذا التقديم قد يكون لاغراض اخر كمجرد الاهتمام والتبرك والاستلذاذ وموافقة كلام السامع وضرورة الشعر أو رعاية السجع والفاصلة ونحو ذلك قال الله تعالى: ﴿ خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ﴿٣٠﴾ ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ ﴿٣١﴾ ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَاسْلُكُوهُ ﴾ [الحاقة: ٣٠-٣٢]، وقال: ﴿ وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ﴾ [الانفطار: ١٠] ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴿٩﴾ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾ [الضحى:٩-١٠] وقال: ﴿ وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَـكِن كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾ [النحل: ١١٨] إلى غير ذلك مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص عند من له معرفة باساليب الكلام.

(ولهذا) أي: ولأن التخصيص لازم للتقديم غالبا.

(يقال في:﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة:٥] معناه نخصك بالعبادة والاستعانة) بمعنى نجعلك من بين الموجودات مخصوصا بذلك لا نعبد ولا نستعين غيرك.

(وفى ﴿لإِلَى الله تُحْشَرُونَ﴾ [آل عمران: ١٥٨] معناه إليه تحشرون لا إلى غيره ويفيد) التقديم.

(في الجميع) أي: جميع صور التخصيص.

(وراء التخصيص) أي: بعده.

(اهتماما بالمقدم) لأنهم يقدمون الذي شانه اهم وهم ببيانه أعني.

(ولهذا يقدر) المحذوف.

(في بسم الله مؤخرا) أي: بسم الله أفعل كذا ليفيد مع الاختصاص الاهتمام لأن المشركين كانوا يبدءون بأسماء آلهتهم فيقولون: باسم اللات باسم العزى، فقصد الموحد تخصيص اسم الله بالابتداء للاهتمام والرد عليهم.

(وأورد ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ [العلق:١]) يعني: لو كان التقديم مفيدا للاختصاص والاهتمام لوجب أن يؤخر الفعل ويقدم ﴿بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ لأن كلام الله تعالى أحق لرعاية ما تجب رعايته.

(وأجيب بأن الأهم فيه القراءة) لأنها أول سورة نزلت فكان الأمر بالقرائة أهم باعتبار هذا العارض، وإن كان ذكر الله أهم في نفسه، هذا جواب جار الله العلامة في الكشاف.

(وبأنه) أي: باسم ربك.

(متعلق بـ﴿اقْرَأْ﴾ الثاني) أي: هو مفعول اقرأ الذي بعده.

(ومعنى) اقرأ.

(الأول: أوجد القراءة) من غير اعتبار تعديته إلى مقروء به كما في فلان يعطى ويمنع كذا في المفتاح.

(وتقديم بعض معمولاته) أي: معمولات الفعل.

(على بعض لأن أصله) أي: أصل ذلك البعض.

(التقديم) على البعض الآخر.

(ولا مقتضى للعدول عنه) أي: عن الأصل.

(كالفاعل في نحو ضرب زيد عمرا) لأنه عمدة في الكلام وحقه أن يلي الفعل وإنما قال في نحو ضرب زيد عمرا لأن في نحو ضرب زيد غلامه مقتضيا للعدول عن الأصل.

(والمفعول الأول في نحو اعطيت زيدا درهما) فإن أصله التقديم لما فيه من معنى الفاعلية وهو أنه عاط أي أخذ للعطاء.

(أو لأن ذكره) أي: ذكر ذلك البعض الذي يقدم.

(أهم) جعل الأهمية ههنا قسيما لكون الأصل التقديم وجعلها في المسند إليه شاملا له ولغيره من الأمور المقتضية للتقديم وهو الموافق للمفتاح ولما ذكره الشيخ عبد القاهر حيث قال: إنا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي أن يفسر وجه العناية بشيء يعرف له فيه معنى وقد ظن كثير من الناس أنه يكفى أن يقال قدم للعناية ولكونه أهم من غير أن يذكر من أين كانت تلك العناية وبم كان أهم. فمراد المصنف بالأهمية ههنا الأهمية العارضة بحسب اعتناء المتكلم أو السامع بشأنه والاهتمام بحاله لغرض من الأغراض.

(كقوله: قتل الخارجي فلان) لأن الأهم في تعلق القتل هو الخارجي المقتول ليتخلص الناس من شره.

(أو لأن في التأخير اخلالا ببيان المعنى نحو قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ ﴾ [غافر:٢٨] فإنه لو أُخِّرَ) قوله من آل فرعون عن قوله:﴿يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾.

(لتوهم أنه من صلة ﴿يَكْتُمُ﴾) أي: يكتم إيمانه من آل فرعون.

(فلم يفهم أنه) أي: ذلك الرجل كان (منهم) أي: من آل فرعون.

والحاصل: أنه ذكر للرجل ثلاثة أوصاف أنه مؤمن، ومن آل فرعون، ويكتم إيمانه، قدم الأول أعني مؤمن لكونه أشرف ثم الثاني لئلا يتوهم خلاف المقصود.

(أو) لأن في التأخير اخلالا.

(بالتناسب كرعاية الفاصلة نحو قوله تعالى:﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُّوسَى﴾ [طه:٦٧]) بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل لأن فواصل الآي على الألف.

الباب الخامس

القصر

في اللغة: الحبس. وفى الاصطلاح: تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص وهو:

(حقيقي وغير حقيقي) لأن تخصيص شيء بشيء إما أن يكون بحسب الحقيقة وفى نفس الأمر بأن لا يتجاوزه إلى غيره أصلا وهو الحقيقي. أو بحسب الإضافة إلى شيء آخر بأن لا يتجاوزه إلى ذلك الشيء وإن أمكن أن يتجاوزه إلى شيء آخر في الجملة وهو غير حقيقي بل اضافي كقولك ما زيد إلا قائم بمعنى أنه لا يتجاوز القيام إلى القعود لا بمعنى أنه لا يتجاوزه إلى صفة أخرى أصلا.

وانقسامه إلى الحقيقي والإضافي بهذا المعنى لا ينافي كون التخصيص مطلقا من قبيل الإضافات.

(وكل واحد منهما) أي: من الحقيقي وغيره.

(نوعان قصر الموصوف على الصفة) وهو أن لا يتجاوز الموصوف من تلك الصفة إلى صفة آخر لكن يجوز أن تكون تلك الصفة لموصوف آخر.

(وقصر الصفة على الموصوف) وهو أن لا يتجاوز تلك الصفة ذلك الموصوف إلى موصوف آخر لكن يجوز أن يكون لذلك الموصوف صفات آخر.

(والمراد) بالصفة ههنا الصفة.

(المعنوية) أعني المعنى القائم بالغير.

(لا النعت النحوي) أعني التابع الذي يدل على معنى في متبوعه غير الشمول وبينهما عموم من وجه لتصادقهما في مثل: أعجبني هذا العلم، وتفارقهما في مثل: العلم حسن، ومررت بهذا الرجل.

وأما نحو قولك: ما زيد إلا أخوك، وما الباب إلا ساج، وما هذا إلا زيد، فمن قصر الموصوف على الصفة تقديرا إذ المعنى أنه مقصور على الاتصاف بكونه أخا أو ساجا أو زيدا.

(والأول) أي: قصر الموصوف على الصفة.

(من الحقيقي نحو: ما زيد إلا كاتب، إذا أريد أنه لا يتصف بغيرها) أي: غير الكتابة من الصفات.

(وهو لا يكاد يوجد لتعذر الإحاطة بصفات الشيء) حتى يمكن إثبات شيء منها ونفى ما عداها بالكلية بل هذا محال لأن للصفة المنفية نقيضا وهو من الصفات التي لا يمكن نفيها ضرورة امتناع ارتفاع النقيضين مثلا. إذا قلنا ما زيد إلا كاتبٌ واردنا أنه لا يتصف بغيره لزم أن لا يتصف بالقيام ولا بنقيضه وهو محال.

(والثاني) أي: قصر الصفة على الموصوف من الحقيقي.

(كثير نحو: ما في الدار إلا زيد) على معنى أن الحصول في الدار المعينة مقصور على زيد.

(وقد يقصد به) أي: بالثاني.

(المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور) كما يقصد بقولنا: ما في الدار إلا زيد أن جميع من في الدار ممن عدا زيدا في حكم العدم فيكون قصرا حقيقيا ادعائيا وأما في القصر الغير الحقيقي فلا يجعل فيه غير المذكور بمنزلة العدم، بل يكون المراد أن الحصول في الدار مقصور على زيد بمعنى أنه ليس حاصلا لعمرو وأن كان حاصلا لبكر وخالد.

(والأول) أي: قصر الموصوف على الصفة.

(من غير الحقيقي تخصيص أمر بصفة دون) صفة.

(أخرى أو مكانها) أي: تخصيص أمر بصفة مكان صفة أخرى.

(والثاني) أي: قصر الصفة على الموصوف من غير الحقيقي.

(تخصيص صفة بأمر دون) أمر.

(آخر أو مكانه). وقوله: دون أخرى معناه متجاوزا عن الصفة الآخرى فإن المخاطب اعتقد اشتراكه في صفتين والمتكلم يخصصه باحديهما ويتجاوز عن الآخرى ومعنى دون في

الأصل أدنى مكانا من الشيء يقال: هذا دون ذاك إذا كان أحط منه قليلا ثم استعير للتفاوت في الأحوال والرتب ثم اتسع فيه فاستعمل في كل تجاوز حد إلى حد وتخطى حكم إلى حكم.

ولقائل أن يقول: إن أريد بقوله دون أخرى ودون آخر دون صفة واحدة أخرى ودون أمر واحد آخر فقد خرج عن ذلك ما إذا اعتقد المخاطب اشتراك ما فوق الاثنتين كقولنا: ما زيد إلا كاتب لمن اعتقده كاتبا وشاعرا ومنجما، وقولنا: ما كاتب إلا زيد لمن اعتقد أن الكاتب زيد أو عمرو واو بكر، وإن أريد به الأعم من الواحد وغيره فقد دخل في هذا التفسير القصر الحقيقي وكذا الكلام على مكان أخرى ومكان آخر.

(فكل منهما) أي: فعلم من هذا الكلام ومن استعمال لفظة أو فيه أن كان واحد من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف.

(ضربان):

الأول: التخصيص بشيء دون شيء.

والثاني: التخصيص بشيء مكان شيء.

(والمخاطب بالأول من ضربي كل) من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف ويعني بالأول التخصيص بشيء دون شيء.

(من يعتقد الشركة) أي: شركة صفتين في موصوف واحد في قصر الموصوف على الصفة وشركة موصوفين في صفة واحدة في قصر الصفة على الموصوف فالمخاطب بقولنا: ما زيد إلا كاتب من يعتقد اتصافه بالشعر والكتابة، وبقولنا: ما كاتب إلا زيد من يعتقد اشتراك زيد وعمرو في الكتابة.

(ويسمى) هذا القصر.

(قصر أفراد لقطع الشركة) التي اعتقدها المخاطب.

(و) المخاطب.

(بالثاني) أعني التخصيص بشى ء مكان شيء من ضربي كل من القصرين.

(يعتقد العكس) أي: عكس الحكم الذي أثبته المتكلم فالمخاطب بقولنا: ما زيد إلا قائم من اعتقد اتصافه بالقعود دون القيام، وبقولنا: ما شاعر إلا زيد من اعتقد أن الشاعر عمرو لا زيد.

(ويسمى) هذا القصر.

(قصر قلب لقلب حكم المخاطب أو تساويا عنده) عطف على قوله يعتقد العكس على ما يفصح عنه لفظ الإيضاح أي المخاطب بالثاني إما من يعتقد العكس وأما من تساوى عنده الأمر أن أعني الاتصاف بالصفة المذكورة.

وغيرها في قصر الموصوف على الصفة واتصاف الأمر المذكور وغيره بالصفة في قصر الصفة على الموصوف حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد إلا قائم من يعتقد اتصافه بالقيام أو القعود من غير علم بالتعيين وبقولنا ما شاعر إلا زيد من يعتقد أن الشاعر زيدا وعمروا من غير أن يعلمه على التعيين.

(ويسمى) هذا القصر.

(قصر تعيين) لتعيينه ما هو غير معين عند المخاطب. فالحاصل أن التخصيص بشيء دون شيء آخر قصر أفراد والتخصيص بشيء مكان شيء إن اعتقد المخاطب فيه العكس قصر قلب وأن تساويا عنده قصر تعيين.

وفيه نظر؛ لأنا لو سلمنا أن في قصر التعيين تخصيص شيء بشيء مكان شيء آخر فلا يخفى أن فيه تخصيص شيء بشيء دون آخر فإن قولنا: ما زيد إلا قائم لمن تردد بين القيام والقعود تخصص له بالقيام دون القعود.

ولهذا جعل السكاكي التخصيص بشيء دون شيء مشتركا بين قصر الأفراد والقصد الذي سماه المصنف قصر تعيين وجعل التخصيص بشيء مكان شيء قصر قلب فقط.

(وشرط قصر الموصوف على الصفة أفرادا عدم تنافى الوصفين) ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما في الموصوف حتى تكون الصفة المنفية في قولنا ما زيد إلا شاعر كونه كاتبا أو منجما لا كونه مفحما أي غير شاعر لأن الافحام وهو وجدان الرجل غير شاعر ينافى الشاعرية.

(و) شرط قصر الموصوف على صفة.

(قلبا تحقق تنافيهما) أي: تنافى الوصفين حتى يكون المنفي في قولنا ما زيد إلا قائم كونه قاعدا أو مضطجعا أو نحو ذلك مما ينافى القيام. ولقد أحسن صاحب المفتاح في اهمال هذا الاشتراط لأن قولنا ما زيد إلا شاعر، لمن اعتقد أنه كاتب وليس بشاعر قصر قلب على ما صرح به في المفتاح مع عدم تنافى الشعر والكتابة ومثل هذا خارج عن أقسام القصر على ما ذكره المصنف. لا يقال هذا شرط الحسن أو المراد التنافى في اعتقاد المخاطب.

لأنا نقول إما الأول فلا دلالة للفظ عليه مع أنا لا نسلم عدم حسن قولنا ما زيد إلا شاعر لمن اعتقده كاتبا غير شاعر.

وأما الثاني فلأن التنافى بحسب اعتقاد المخاطب معلوم مما ذكره في تفسيره أن قصر القلب هو الذي يعتقد فيه المخاطب العكس فيكون هذا الاشتراط ضائعا، وأيضًا لم يصح قول المصنف في الإيضاح: أن السكاكي لم يشترط في قصر القلب تنافى الوصفين وعلل المصنف رحمه الله اشتراط تنافى الوصفين بقوله ليكون إثبات الصفة مشعرا بانتفاء غيرها. وفيه نظر بين في الشرح.

(وقصر التعيين أعم) من أن يكون الوصفان فيه متنافيين أو لا فكل مثال يصلح لقصر الأفراد والقلب يصلح التعيين من غير عكس.

(وللقصر طرق) والمذكور ههنا اربعة وغيرها قد سبق ذكره، فالاربعة المذكورة ههنا.

(منها العطف كقولك في قصره) أي: قصر الموصوف على الصفة.

(أفرادا زيد شاعر لا كاتب، أو ما زيد كاتبا بل شاعر) مثل بمثالين اولهما الوصف المثبت فيه معطوف عليه والمنفى معطوف والثاني بالعكس.

(وقلبا زيد قائم لا قاعد أو ما زيد قائما بل قاعد). فإن قلت: إذا تحقق تنافي الوصفين في قصر القلب فإثبات أحدهما يكون مشعرا بانتفاء الغير فما فائدة نفي الغير وإثبات المذكور بطريق الحصر.

قلت: الفائدة فيه التنبيه على رد الخطأ فيه إذ المخاطب اعتقد العكس فإن قولنا: زيد قائم وأن دل على نفي القعود لكنه خال عن الدلالة على أن المخاطب اعتقد أنه قاعد.

(وفي قصرها) أي: قصر الصفة على الموصوف أفرادا، أو قلبا بحسب المقام.

(زيد شاعر لا عمرو اوما عمرو شاعرا بل زيد) ويجوز ما شاعر عمرو بل زيد بتقديم الخبر لكنه يجب حينئذ رفع الاسمين لبطلان العمل ولما لم يكن في قصر الموصوف على الصفة مثال الأفراد صالحا للقلب لاشتراط عدم التنافي في الأفراد.

وتحقق التنافي في القلب على زعمه أورد للقلب مثالا يتنافى فيه الوصفان بخلاف قصر الصفة فإن فيه مثالا واحدا يصلح لهما، ولما كان كل ما يصلح مثالا لهما يصلح مثالا لقصر التعيين لم يتعرض لذكره، وهكذا في سائر الطرق.

(ومنها النفي والاستثناء كقولك في قصره) أفرادا.

(ما زيد إلا شاعر) قلبا.

(وما زيد إلا قائم وفي قصرها) أفرادا وقلبا.

(ما شاعر إلا زيد) والكل يصلح مثالا للتعيين والتفاوت إنما هو بحسب اعتقاد المخاطب.

(ومنها إنما كقولك في قصره) أفرادا.

(إنما زيد كاتب) قلبا.

(وإنما زيد قائم وفي قصرها) أفرادا وقلبا.

(إنما قائم زيد) وفي "دلائل الإعجاز": أن إنما ولاء العاطفة إنما يستعملان في الكلام المعتد به لقصر القلب دون الأفراد. واشار إلى سبب إفادة إنما القصر بقوله:

(لتضمنه معنى ما وإلا) واشار بلفظ التضمن إلى أنه ليس بمعنى ما وإلا حتى كأنهما لفظان مترادفان إذ فرق بين أن يكون في الشيء معنى الشيء وبين أن يكون الشيء الشيء، على الإطلاق فليس كل كلام يصلح فيه ما وإلا يصلح فيه إنما صرح بذلك الشيخ في دلائل الإعجاز، ولما اختلفوا في إفادة إنما القصر وفى تضمنه معنى ما وإلا بينه بثلاثة أوجه فقال:

(لقول المفسرين: ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ ﴾ [البقرة: ١٧٣] بالنصب معناه ما حرم الله عليك إلا الميتة و) هذا المعنى.

(هو المطابق لقراءة الرفع) أي: رفع الميتة، وتقرير هذا الكلام: **أن في الآية ثلاث** قراءات: حرم مبنيا للفاعل مع نصب الميتة ورفعها، وحرم مبنيا للمفعول مع رفع الميتة كذا **في تفسير الكواشى، فعلى القراءة الأولى ما في إنما كافة إذ لو كانت موصولة لبقي إن بلا خبر** والموصول بلا عائد، وعلى الثانية موصولة لتكون الميتة خبرا إذ لا يصح ارتفاعها بحرم المبنى للفاعل على ما لا يخفى. والمعنى: أن الذي حرمه الله تعالى عليكم هو الميتة وهذا يفيد القصر.

(لما مر) في تعريف المسند من إن نحو المنطلق زيد وزيد المنطلق يفيد قصر الانطلاق على زيد. فإذا كان إنما متضمنا معنى ما وإلا وكان معنى القراءة الأولى ما حرم الله عليكم إلا الميتة كانت مطابقة للقرائة الثانية، وإلا لم تكن مطابقة لها لافادتها القصر، فمراد السكاكي والمصنف بقرائة النصب والرفع هو القراءة الأولى والثانية في المبنى للفاعل ولهذا لم يتعرضا للاختلاف في لفظ حرم بل في لفظ الميتة رفعا ونصبا.

وأما على القراءة الثالثة: أعني رفع الميتة وحرم مبنيا للمفعول فيحتمل أن يكون ما كافة أي ما حرم عليكم إلا الميتة، وأن يكون موصولة أي أن الذي حرم عليكم وهو الميتة ويرجح هذا ببقاء أن عاملة على ما هو أصلها.

وبعضهم توهم أن مراد السكاكي والمصنف بقراءة الرفع هذه القراءة الثالثة فطالبهما بالسبب في اختيار كونها موصولة مع أن الزجاج اختار أنها كافة.

(ولقول النحاة إنما لا ثبات ما يذكر بعده ونفي ما سواه) أي: سوى ما يذكر بعده إما في قصر الموصوف نحو: إنما زيد قائم فهو لإثبات قيام زيد ونفى ما سواه من القعود ونحوه وأما في قصر الصفة نحو: إنما يقوم زيد فهو لإثبات قيامه ونفى ما سواه من قيام عمرو وبكر وغيرهما.

(ولصحة انفصال الضمير معه) أي: معه إنما نحو: إنما يقوم أنا فإن الانفصال إنما يجوز عند تعذر الاتصال ولا تعذر ههنا إلا بأن يكون المعنى ما يقوم إلا أنا فيقع بين الضمير وعامله فصل لغرض ثم استشهد على صحة هذا الانفصال ببيت من هو ممن يستشهد بشعره. ولهذا صرح باسمه فقال.

(قال الفرزدق: أنا الذائد)، من الذود وهو الطرد.

(الحامى الذمار) أي: العهد.

وفي الأساس: هو الحامي الذمار إذا حمى ما لو لم يحمه ليم وعنف من حماه وحريمه.

(وَإِنَّما يُدافِعُ عَن أَحسابِهِم أَنا أَو مِثلي)[1]

---

(١)البيت للفرزدق، من قصيدة من الطويل، وسببها أن نساء بني مجاشع بلغهن فحش جرير بهن، فأتين الفرزدق وهو مقيد، وقد تقدم في ترجمته أنه قيد نفسه لحفظ القرآن، فقلن: قبح الله قيدك، وقد هتك جرير عورات نسائك فلحيت شاعر قوم، فأحفظنه، ففك القيد، وقال:

ألا استهزأت مني سُوَيدة إذ رأتْ ..... أسيراً يداني خطوه حلَق الحجل
ولو علمتُ أن الْوَثَاقَ أشدُّهُ ..... إلى النار قالت لي مقالة ذي عقل
لعمري لئن قَيَّدْتُ نفسي لطالما ..... سعيت وأوْضَعْتُ المطية في الجهل
ثلاثين عَاماً ما أرى من عَمَاية ..... إذا برقت إلا أشد لها رَحْلي
أتتني أحاديثُ الْبَعِيثِ ودونهُ ..... زرود فشاماتُ العقيق من الرمل
فقلت: أظنَّ ابنُ الخبيثة أنني ..... غفلتُ عن الرامي الكنانةَ بالنبل
فإنْ يكُ قيدي كان نذراً نذرتهُ ..... فمالِيَ عن أحساب قوميَ من شغلِ

وبعده البيت، وبعده:

ولوْ ضاع ما قالوا ارْعَ منَّا وجدتُهمْ .. شِحَاحاً على الغالي من الحسب الجزلِ

وهي طويلة.

لما كان غرضه أن يخص المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير واخره إذ لو قال: وإنما أدافع عن أحسابهم لصار المعنى أنه يدافع عن أحسابهم لا عن أحساب غيرهم، وهو ليس بمقصوده. ولا يجوز أن يقال: إنه محمول على الضرورة؛ لأنه كان يصح أن يقال إنما أدافع عن أحسابهم أنا على أن يكون أنا تأكيدا، وليست ما موصولة اسم إن، وأنا خبرها إذ لا ضرورة في العدول عن لفظ من إلى لفظ ما.

(ومنها التقديم) أي: تقديم ما حقه التأخير كتقديم الخبر على المبتدأ أو المعمولات على الفعل.

(كقولك في قصره) أي: قصر الموصوف.

(تميمي أنا) كان الأنسب ذكر المثالين لأن التميمية والقيسية أن تنافيا لم يصلح هذا مثالا لقصر الأفراد وإلا لم يصلح لقصر القلب بل للأفراد.

(وفي قصرها أنا كفيت مهمتك) أفرادا وقلبا أو تعيينا بحسب اعتقاد المخاطب.

(وهذه الطرق الأربعة) بعد اشتراكها في إفادة القصر.

(تختلف من وجوه فدلالة الرابع) أي: التقديم.

(بالفحوى) أي: بمفهوم الكلام بمعنى أنه إذا تأمل صاحب الذوق السليم فيه فهم منه القصر وأن لم يعرف اصطلاح البلغاء في ذلك.

(و) دلالة الثلاثة.

=

والذمار بكسر المعجمة ما يلزمك حفظه وحمايته. والأحساب: جمع حسب، وهو ما يعد من مفاخر الآباء، أو هو المال أو الدين، أو الكرم أو الشرف في الفعل، أو الشرف الثابت في الآباء، وقد يكون الحسب والكرم لمن لا آباء له شرفاء، بخلاف المجد كما تقدم.

ومثل قول الفرزدق قول عمرو بن معدي كرب من السريع:

قدْ علمَتْ سلمى وجارتُها ..... ما قَطَّرَ الفارسَ إلا أنـــا

والشاهد فيه: صحة انفصال الضمير مع إنما إلا أنه لما كان غرضه أن يخص المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير، وهو أنا، وأخره إذ لو قال وإنما أدافع عن أحسابهم، لصارت المدافعة مقصورة على أحسابهم دون غيرها، وليس هذا معناه، بل معناه أن المدافع عن أحسابهم هولاً غيره. وانظر معاهد التنصيص ١/ ٨٨.

(الباقية بالوضع) لأن الواضع وضعها لمعان تفيد القصر.

(والأصل) أي: الوجه الثاني من وجوه الاختلاف أن الأصل.

(في الأول) أي: في طريق العطف.

(النص على المثبت والمنفي كما مر فلا يترك) النص عليهما.

(إلا لكراهة الإطناب كما إذا قيل: زيد يعلم النحو الصرف والعروض أو زيد يعلم النحو وعمرو وبكر فتقول فيهما) أي: في هذين المقامين.

(زيد يعلم النحو لا غير) وأما في الأول فمعناه لاغير زيد أي لا عمرو ولا بكر وحذف المضاف إليه من غير وبنى هو على الضم تشبيها بالغايات، وذكر بعض النحاة أن لا في لا غير ليست عاطفة بل لنفى الجنس.

(أو نحوه) أي: نحو لا غير مثل لا ما سواه ولا من عداه وما أشبه ذلك.

(و) الأصل (في) الثلاثة.

(الباقية النص على المثبت فقط) دون المنفي وهو ظاهر.

(والنفي) أي: وجه الثالث من وجوه الاختلاف أن النفي بلاء العاطفة.

(لا يجامع الثاني) أعني النفي والاستثناء فلا يصح ما زيد إلا قائم لا قاعد، وقد يقع مثل ذلك في كلام المصنفين لا في كلام البلغاء.

(لأن شرط المنفي بلاء العاطفة أن لا يكون) ذلك المنفي.

(منفيا قبلها بغيرها) من أدوات النفي لأنها موضوعة لأن تنفى بها ما اوجبته للمتبوع لا لأن تعيد بها النفي في شيء قد نفيته، وهذا الشرط مفقود في النفي والاستثناء. لأنك إذا قلت: ما زيد إلا قائم فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيها التنازع حتى كأنك قلت ليس هو بقاعد ولا نائم ولا مضطجع ونحو ذلك، فإذا قلت: لا قاعد فقد نفيت عنه بلاء العاطفة شيئا هو منفى قبلها بباء النافية وكذا الكلام في ما يقوم إلا زيد وقوله بغيرها يعني من أدوات النفي على ما صرح به في المفتاح.

وفائدته: الاحتراز عما إذا كان منفيا بفحوى الكلام أو علم المتكلم أو السامع ونحو ذلك كما سيجئ في بحث إنما، لا يقال هذا يقتضي جواز أن يكون منفيا قبلها بلاء العاطفة الأخرى نحو: جاءني الرجال لا النساء لا هند، لأنا نقول الضمير لذلك المشخص أي بغير لاء العاطفة التي نفي بها ذلك المنفي، ومعلوم أنه يمتنع نفيه قبلها بها لامتناع أن ينفى شيء بلاء قبل الإتيان بها وهذا كما يقال دأب الرجل الكريم أن لا يؤذي غيره فإن المفهوم منه أن لا يؤذي غيره سواء كان ذلك الغير كريما أو غير كريم.

(ويجامع) أي: النفي بلاء العاطفة.

(الأخيرين) أي: إنما والتقديم.

(فيقال: إنما أنا تميمي لا قيسي، وهو يأتيني لا عمرو، ولأن النفي فيهما) أي: في الأخيرين.

(غير مصرح به) كما في النفي والاستثناء فلا يكون المنفي.

(بلاء العاطفة منفيا بغيرها من أدوات النفي، وهذا كما يقال: امتنع زيد عن المجيء، لا عمرو) فإنه يدل على نفي المجيء عن زيد لكن لا صريحا بل ضمنا، وإنما معناه الصريح هو إيجاب امتناع المجيء عن زيد فيكون لا نفيا لذلك لايجاب. والتشبيه بقوله: امتنع زيد عن المجيء لا عمرو من جهة أن النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح لا من جهة أن المنفي بلاء العاطفة منفى قبلها بالنفي الضمنى كما في: إنما أنا تميمي لا قيسي؛ إذ لا دلالة لقولنا امتنع زيد عن المجيء على نفي امتناع مجيء عمرو لا ضمنا ولا صريحا.

قال: **(السكاكي شرط مجامعته)** أي: مجامعة النفي بلاء العاطفة.

(الثالث) أي: إنما.

(أن لا يكون الوصف في نفسه مختصا بالموصوف) لتحصل الفائدة.

(نحو: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ﴾ [الإنعام:٣٦]) فإنه يمتنع أن يقال: لا الذين لا الذين لا يسمعون؛ لأن الاستجابة لا تكون إلا ممن يسمع ويعقل بخلاف إنما يقوم زيد لا عمرو إذ القيام ليس مما يختص بزيد.

وقال الشيخ: (عبد القاهر لا تحسن) بجامعة الثالث.

(في) الوصف (المختص كما تحسن في غيره وهذا أقرب) إلى الصواب إذ لا دليل على الامتناع عند قصد زيادة التحقيق والتأكيد.

(وأصل الثاني) أي: الوجه الرابع من وجوه الاختلاف أن أصل النفي والاستثناء.

(ان يكون ما استعمل له) أي: الحكم الذي استعمل فيه النفي والاستثناء.

(مما يجهله المخاطب وينكره بخلاف الثالث) أي: إنما فإن أصله أن يكون الحكم المستعمل هو فيه مما يعلمه المخاطب ولا ينكره كذا في الإيضاح نقلا عن دلائل الإعجاز. وفيه بحث؛ لأن المخاطب إذا كان عالما بالحكم ولم يكن حكمه مشوبا بخطأ لم يصح القصر بل لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم وجوابه أن مراده أن إنما يكون لخبر من شأنه أن لا يجهله المخاطب ولا ينكره حتى أن إنكاره يزول بأدنى تنبيه لعدم اصراره عليه وعلى هذا يكون موافقا لما في المفتاح.

(كقولك لصاحبك وقد رأيت شبحا من بعيد: ما هو إلازيد إذا اعتقده غيره) أي: إذا اعتقد صاحبك ذلك الشبح غير زيد.

(مصرا) على هذا الاعتقاد.

(وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب فيستعمل له) أي: لذلك المعلوم.

(الثاني) أي: النفي والاستثناء.

(أفرادا) أي: حال كونه قصر أفراد.

(نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ﴾ [آل عمران:١٤٤] صلى الله عليه وآله أي مقصور على الرسالة لا يتعداها إلى التبري من الهلاك) فالمخاطبون وهم الصحابة رضى الله عنهم كانوا

عالمين بكونه مقصورا على الرسالة غير جامع بين الرسالة والتبري من الهلاك لكنهم لما كانوا يعدون هلاكه أمرا عظيما.

(نزل استعظامهم هلاكه منزلة إنكارهم اياه) أي: الهلاك فاستعمل له النفي والاستثناء واعتبار المناسب هنا هو الإشعار بعظم هذا الأمر في نفوسهم وشدة حرصهم على بقائه عليه الصلاة والسلام عندهم.

(أو قلبا) عطف على قوله أفرادا.

(نحو: ﴿إِنْ أَنتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾ [إبراهيم:١٠]) فالمخاطبون وهم الرسل عليهم السلام لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرا ولا منكرين لذلك لكنهم نزلوا منزلة المنكرين.

(لاعتقاد القائلين) وهم الكفار.

(أن الرسول لا يكون بشرا مع إصرار المخاطبين على دعوى الرسالة) فنزلهم القائلون منزلة المنكرين للبشرية لما اعتقدوا اعتقادا فاسدا من التنافي بين الرسالة والبشرية فقلبوا هذا الحكم بأن ﴿قَالُواْ إِنْ أَنتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾ [إبراهيم:١٠] أي مقصورون على البشرية ليس لكم وصف الرسالة التي تدعونها. ولما كان هنا مظنة سؤال، وهو أن القائلين قد ادعوا التنافي بين البشرية والرسالة وقصروا المخاطبين على البشرية والمخاطبون قد اعترفوا بكونهم مقصورين على البشرية حيث قالوا أن نحن إلا بشر مثلكم فكأنهم سلموا انتفاء الرسالة عنهم أشار إلى جوابه بقوله.

(وقولهم) أي: قول الرسل المخاطبين.

(﴿إِن نَّحْنُ إِلاَّ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [إبراهيم:١١] من) باب.

(مجاراة الخصم) وارخاء العنان إليه بتسليم بعض مقدماته.

(ليعثر) الخصم من العثار وهو الزلة. وإنما يفعل ذلك.

(حيث يراد تبكيته) أي: إسكات الخصم والزامه.

(لا لتسليم انتفاء الرسالة) فكأنهم قالوا: إن ما ادعيتم من كوننا بشرا فحق لا ننكره. ولكن هذا لا ينافي أن يمن الله تعالى علينا بالرسالة؛ فلهذا أثبتوا البشرية لأنفسهم. وأما إثباتها بطريق القصر فليكون على وفق كلام الخصم.

(وكقولك) عطف على قوله كقولك لصاحبك. وهذا مثال لاصل إنما أي الأصل في إنما أن يستعمل فيما لا ينكره المخاطب كقولك.

(إنما هو أخوك لمن يعلم ذلك ويقر به وأنت تريد أن ترققه عليه) أي: أن تجعل من يعلم ذلك رقيقا مشفقا على أخيه. والأولى بناء على ما ذكرنا أن يكون هذا المثال من الآخراج لا على مقتضى الظاهر.

(وقد ينل المجهول منزلة المعلوم لادعاء ظهوره فيستعمل له الثالث) أي: إنما.

(قوله تعالى حكاية عن اليهود: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [البقرة: ١١]) ادعوا أن كونهم مصلحين أمر ظاهر من شأنه أن لا يجهله المخاطب ولا ينكره.

(ولذلك جاء: ﴿أَلا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾ [البقرة: ١٢] للرد عليهم مؤكدا بما ترى) من إيراد الجملة الاسمية الدالة على الثبات.

وتعريف الخبر الدال على الحصر وتوسيط ضمير الفصل المؤكد لذلك وتصدير الكلام بحرف التنبيه الدال على أن مضمون الكلام مما له خطر وله عناية. ثم لتأكيده بأن ثم تعقيبه بما يدل على التقريع والتوبيخ وهو قوله ولكن لا يشعرون.

(ومزية إنما على العطف أنه يعقل منها) أي: من إنما.

(الحكمان) أعني الإثبات للمذكور والنفي عما عداه.

(معا) بخلاف العطف فإنه يفهم منه أولا الإثبات ثم النفي نحو: زيد قائم لا قاعد، وبالعكس نحو: ما زيد قائما بل قاعدا.

(وأحسن مواقعها) أي: مواقع إنما.

(التعريض نحو:﴿ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ الأَلْبَابِ ﴾ [الرعد: ١٩] فإنه تعريض بأن الكفار من فرط جهلهم كالبهائم فطمع النظر) أي: التأمل.

(منهم كطمعه منها) أي: كطمع النظر من البهائم.

(ثم القصر كما يقع بين المبتدأ والخبر على ما مر يقع بين الفعل والفاعل) نحو: ما قام إلا زيد.

(وغيرهما) كالفاعل والمفعول نحو: ما ضرب زيد إلا عمرا وما ضرب عمرا إلا زيد والمفعولين نحو: ما أعطيت زيدا إلا درهما، وما أعطيت درهما إلا زيدا، وغير ذلك من المتعلقات.

(ففي الاستثناء يؤخر المقصور عليه مع أداة الاستثناء) حتى لو أريد القصر على الفاعل قبل ما ضرب عمرا إلا زيد، ولو أريد القصر على المفعول قبل ما ضرب زيد إلا عمرا ومعنى قصر الفاعل على المفعول مثلا قصر الفعل المسند إليه الفاعل على المفعول. وعلى هذا قياس البواقي فيرجع في الحقيقة إلى قصر الصفة إلى الموصوف وبالعكس ويكون حقيقيا وغير حقيقي أفرادا وقلبا وتعيينا ولا يخفى اعتبار ذلك.

(وقل) أي: جاز على قلة.

(تقديمهما) أي: تقديم المقصور عليه وأداة الاستثناء على المقصور.

(حال كونهما بحالهما) وهو أن يلي المقصور عليه الأداة.

(نحو: ما ضرب إلا عمرا زيد) في قصر الفاعل على المفعول.

(وما ضرب إلا زيد عمرا) في قصر المفعول على الفاعل، وإنما قال بحالهما احترازا عن تقديمهما مع ازالتهما عن حالهما بأن يؤخر الأداة عن المقصور عليه كقولك في ما ضرب زيدا إلا عمرا ما ضرب عمرا إلا زيد، فإنه لا يجوز ذلك لما فيه من اختلال المعنى وانعكاس المقصود. وإنما قل تقديمهما بحالهما.

(لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها) لأن الصفة المقصورة على الفاعل مثلا هي الفعل الواقع على المفعول لا مطلق الفعل فلا يتم المقصود قبل ذكر المفعول فلا يحسن قصره، وعلى هذا فقس، وإنما جاز على قلة نظرا إلى انها في حكم التام باعتبار ذكر المتعلق في الآخر.

(ووجه الجميع) أي: السبب في إفادة النفي والاستثناء القصر فيما بين مبتدأ والخبر والفاعل والمفعول وغير ذلك.

(أن النفي في الاستثناء المفرغ) الذي حذف منه المستثنى منه واعرب ما بعد إلا بحسب العوامل.

(يتوجه إلى مقدر وهو مستثنى منه) لأن إلا للإخراج والإخراج يقتضي مخرجا منه.

(عام) ليتناول المستثنى وغيره فيتحقق الآخراج.

(مناسب للمستثنى في جنسه) بأن يقدر في نحو: ما ضرب إلا زيد ما ضرب أحد، وفي نحو: ما كسوته إلا الجبة ما كسوته لباسا، وفي نحو: ما جاءني إلا راكبا ما جاءني كائنا على حال من الأحوال، وفي نحو: ما سرت إلا يوم الجمعة ما سرت وقتا من الأوقات. وعلى هذا القياس.

(و) في (صفته) يعني في الفاعلية والمفعولية والحالية ونحو ذلك. وإذا كان النفي متوجها إلى هذا المقدر العام المناسب للمستثنى في جنسه وصفته.

(فإذا أوجبت منه) أي: من ذلك المقدر.

(شيء بإلا جاء القصر) ضرورة بقاء ما عداه على صفة الانتقاء.

(وفي إنما يؤخر المقصور عليه تقول: إنما ضرب زيد عمرا) فيكون القيد الأخير بمنزلة الواقع بعد إلا فيكون هو المقصور عليه.

(ولا يجوز تقديمه) أي: تقديم المقصور عليه بإنما.

(على غيره للالتباس) كما إذا قلنا في: إنما ضرب زيد عمرا إنما ضرب عمرا زيد بخلاف النفي والاستثناء؛ فإنه لا التباس فيه إذا المقصور عليه هو المذكور بعد الاسواء قدم اواخر وههان ليس إلا مذكورا في اللفظ بل تضمنا.

(وغير كإلا في إفادة القصرين) أي: قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف أفراد وقلبا وتعيينا.

(و) في (امتناع مجامعته لاء) العاطفة لما سبق فلا يصح ما زيد غير شاعر لا كاتب ولا ما شاعر غير زيد لا عمرو.

obeikandl.com